العولمة

والتنمية الاقتصادية

الدكتور
طارق عثمان الحسون



العولمة والتنمية الاقتصادية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014/5/2269)

338.9
الحسون، طارق عثمان
العولمة والتنمية الاقتصادي/ طارق عثمان الحسون- عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2014
( )ص.
ر.إ.: 2014/5/2269
الواصفات: /التنمية الاقتصادية// العولمة

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2015

دار امجد للنشر والتوزيع
عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص
جوال: 0796914632 - 0799291702
هاتف: 4652272 فاكس 4653372
dar.almajd@hotmail.com

العولمة

والتنمية الاقتصادية

الدكتور

طارق عثمان الحسون

امجد

دار امجد للنشر والتوزيع


4

تمهيد

ظاهرة العولمة الإقتصادية

بعدما تعرضنا للسياق التاريخي الذي تضافرت عوامله مؤدية إلى المفهوم الجديد: العولمة الإقتصادية، سنحاول في هذا الفصل دراسة الظاهرة عن قرب بدراسة مفهومها و التعرض لمظاهرها و كذا خصائصها، مع التركيز على العولمة المالية (أي البعد المالي للعولمة الإقتصادية).

مفهوم و مظاهر العولمة الاقتصادية

تعريف العولمة:

"العولمة هي انفتاح عن العالم، و هي حركة متدفقة ثقافيا و اقتصاديا و سياسيا و تكنولوجياً، حيث يتعامل مدير اليوم مع عالم تتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية و السياسية، فأمامنا رأس مال يتحرك بغير قيود و ينتقلون بغير حدود، و معلومات تتدفق بغير عوائق حتى تفيض أحيانا عن طاقة استيعاب المديرين. فهذه ثقافات تداخلت و أسواق تقاربت و اندمجت، و هذه دول تكتلت فأزالت حدودها الإقتصادية و الجغرافية، و شركات تحالفت فتبادلت الأسواق و المعلومات و الاستثمارات عبر الحدود، و هذه منظمات مؤثرة عالمياً مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ووكالات متخصصة للأمم المتحدة تؤثر بدرجة أو بأخرى في اقتصاديات و عملات الدول و مستوى و ظروف معيشة الناس عبر العالم". [1]

---

[1] أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الاستراتيجي، الطبعة الثانية، 1999، ص 07.

مظاهر العولمة:

تحـول مفاهيم الاقتصاد و رأس المال:

و قد اقترنت العولمة بظواهر متعددة استجدت عـلى السـاحة العالميـة، أو ربمـا كانت موجودة من قبل، و لكن زادت مـن درجـة ظهورهـا، و هـذه الظـواهر قـد تكـون اقتصادية أو سياسية أو ثقافيـة أو اتصـالية أو غيـرها، و لاشـك أنّ أبـرز هـذه الظواهـر الإقتصادية التي أهمهـا:

- ✓ تحول الإقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينياً بالبيع و الشراء) إلـى الإقتصاد الرمزي الذي يسـتخدم الرمـوز و النبضـات الإلكترونيـة مـن خلال الحواسب الإلكترونية و الأجهزة الإتصاليــة، و مـا ينـتج عـن ذلـك مـن زيـادة حجم التجارة الإلكترونية و التبادل الإلكتروني للبيانـات في قطـاع التجـارة و النقـل و المال و الإئتمان و غيرها.
- ✓ تحول رأس المال من وظائفه التقليديـة كمخـزن للقيمـة و وسـيط للتبـادل، إلى سلعة تباع و تشترى في الأسواق (تجارة النقود)؛ حيث يدور في أسواق العالم ما يزيـد عن 100 تريليون دولار (100 ألف مليار) يضمها ما يقرب 800 صندوق اسـتثمار، و يتم التعامل يومياً في ما يقرب من 1500 مليار $، أي أكثر مـن مـرتين و نصـف قـدر الناتج القومي العربي، دون رابط أو ضـابط، و هو ما أدى إلى زيادة درجة الاضطراب و الفوضى في الأسواق المالية، و أعطى لـرأس المـال قـوة لـرفض شروطـه عـلى الـدول للحصول عـلى أقصى مـا يــمكن مـن امتيـازات لـه. و قـد أدى هـذا كلـه إلى زيـادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقـود.
- ✓ تعمق الإعتماد المتبادل بين الدول و الاقتصـاديات القوميـة، و تعمـق المبـادلات التجاريـة مـن خـلال سرعـة و سـهولة تحـرك السـلع و رؤوس الأموال و المعلومات عبر الحدود مع النزعـة إلى توحيـد الأسـواق الماليـة،

خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية و العقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، التي بدأت نشاطها في بداية عام 1995م، و هو ما يشاهد الآن بعد توحد بورصة لندن و فرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار $، كذلك توحد بورصات أوروبية أخرى، و هناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، و تعمل لمدة 24ساعة ليمكن المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم.

و قد ترتب عن إزالة الحواجز و العوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة، و بالتالي فإن كثيراً من الدول قد تخلت عن إنتاج و تصدير بعض سلعها؛ لعدم قدرتها على المنافسة مثل صناعة النسيج في مصر التي انهارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا، و أصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، و هو ما ينطبق أيضا على رؤوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض الدول المنتجة و المصدرة للبترول، و على الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال أن تحصل عليها من الدول المتقدمة.

دور أكبر المنظمات العالمية:

- ✓ زيادة الإنفتاح و التحرر في الأسواق و اعتمادها على آليات العرض و الطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح و التكييف الإقتصادي و الخصخصة، و إعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة و اقتصاديات الدول النامية مع متطلبات العولمة (مثلما حدث في مصر، و يحدث الآن في دول الخليج فضلاً عن باقي دول العالم).
- ✓ زيادة دور و أهمية المنظمات العالمية في إدارة و توجيه الأنشطة العالمية، كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، ومنظمة

العالمية للتجارة، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها.

- ✓ التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الإقتصادية و السياسية و الثقافية مثل تكتل الأسيان و الإتحاد الأوروبي و غيرها، و الزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الإقتصاد في التناقض.

تفاقم المديونية و تزايد الشركات المتعددة الجنيات:

- ✓ استشراء ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، مع سيطرتها على الإستثمار و الإنتاج و التجارة الدولية و الخبرة التكنولوجية مثل شركة IBM، و مايكروسوفت و غيرها، خاصة بعد أن ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات و الشركات الوطنية في المعاملة.
- ✓ تفاقم مشاكل المديونية العالمية و خاصة ديون العالم الثالث، و الدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد، و ما تزامن مع ذلك مع زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، و المتمثلة في خدمة الديون و أرباح الشركات المتعددة الجنسيات و تكاليف نقل التكنولوجيا و أجور العمالة و الخبرات الأجنبية، و الذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات و المساعدات و المنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية و عدم جدواها.
- ✓ ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية (هي الصناعات التي تعتمد على تحويل المادة الخام إلى سلع مصنعة يمكن الاستفادة منها، كصناعات الصلب، و البيروكيماويات، و التسليح و غيرها) التي لا تحقق ميزة نسبية، مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة و كثيفة العمل و الملوثة للبيئة، و ذات هامش الربح المنخفض، مثل صناعات الصلب و البتروكيماويات و

التسليح، بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات عالية التقنية كصناعة الحاسبات و البرامج و أجهزة الاتصالات و الصناعات الالكترونية، ذات الربحية العالية و العمالة الأقل.

تبديد الفوائض بدلا من تعبئتها:

- ✓ تغير شكل و طبيعة التنمية، فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساساً على تعبئة الفوائض و التمويل الذاتي (الادخار)، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية و الشركات المتعددة الجنسيات، و أصبحت التنمية هي تنمية الفوائض و المدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة، تحت ضغط الآلة الإعلانية الجبارة، التي أدت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات و تفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، و تركيز التنمية على الجانب الإقتصادي فقط أي تحولها إلى تنمية وحيدة الاتجاه تهمل الاتجاه الإجتماعي و الثقافي،مع اعتماد نظام السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف بلاد العالم. حتى الطبقات عالية الدخل في الدول النامية التي من المفترض أن تكون نسبة ميلها (نسبة الإنفاق على الإستهلاك من الدخل الكلي) قليلة و أصبحت تلك الفئات المسرفة التي تبدد دخولها على الاستهلاك الترفيهي، و بالتالي فإن ميلها الإستهلاكي أصبح مرتفعاً، و قد ساعد على ذلك قدرة الاقتصاديات المتقدمة على إنتاج سلع جديدة و التنوع في السلع القديمة مثل ابتكار طرازات جديدة من السيارات و السلع المعمرة و غيرها.
- ✓ تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج، وهو ما يسمى بالتحلل من المادة، وإحلال الطاقة الذهنية والعملية (الفكر)، محل جزء من المادة الأولية، مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وقد زادت الأهمية النسبية

لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من 60% من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية، و ظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار و التصميمات و المشتقات المالية استقطبت المهارات العالية، و ما ترتب عن ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، و بالتالي توزيع الدخل القومي توزيعا غير عادل، سواءا على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول.

زيادة الفوارق بين الطبقات و البطالة:

- تعمق الثنائية الإجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية و تكنولوجية بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناؤها، كالإنترنت و التليفون المحمول و الحاسبات الإلكترونية و غيرها...، و يؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة و ترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة و صعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل و الفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.
- زيادة و انتشار البطالة في المجتمعات و خاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال، التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، و ذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف و زيادة مستوى الجودة، فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.
- إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية، و حلوله محل الميزة النسبية، بعد توحد الأسواق الدولية و سقوط الحواجز بينها، و كذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة، حيث إن الطبقات العالية الدخل في

الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر و لا تستثمر و تبدد فوائضها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها الجميع، و هو ما أدى إلى تناقض معدلات النمو في هذه الدول بسبب الاستثمارات و زيادة عجز الموازين التجارية و موازين المدفوعات.

و تعني الميزة التنافسية للدولة قدرتها على إنتاج سلع و تصديرها لتنافس في الأسواق العالمية دون أن تتوفر لها المزايا التي تساعدها على إنتاج هذه السلع مثل الظروف الطبيعية و المناخية و المواد الأولية، وذلك نتيجة تفوقها التكنولوجي، حيث يمكن لها استيراد المواد الأولية من الخارج و تصنيعها بدرجة عالية من الجودة و بتكلفة أقل لتنافس في السوق العالمي مثلما يحدث في اليابان، و سنغافورة و دول جنوب شرق آسيا، و قد ساعد على ذلك تناقص قيمة المادة في السلع و زيادة القيمة الفكرية و الذهنية نتيجة استخدام الحاسب و أجهزة الاتصالات.

أما الميزة النسبية، فهي تعني توفر مزايا للدولة تساعدها على إنتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية و المناخية و المواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة، إلا أن هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية؛ ربما لانخفاض الجودة أو لارتفاع التكلفة بسبب غياب التكنولوجيا.

- اتجاه منظمات الأعمال و الشركات إلى الإندماج؛ لتكوين كيانات إنتاجية و تصنيعية هائلة، الغرض منها توفير العمالة و تقليل تكاليف الإنتاج و الحصول على مزايا جديدة كفتح أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالية، و هو ما نشاهده الآن من اندماجات الشركات الكبرى مع بعضها، حيث دخلنا فيما يسمى بعصر "الديناصورات الإنتاجية" الهائلة و الأمثلة على ذلك كثيرة في مجالات البترول و التكنولوجيا و المعلومات والمصارف، و ينتج عن ذلك بالتأكيد تطوير كبير في علم

الإدارة و الرقابة و السيطرة للتوصل إلى مهارات إدارية و تنظيمية و صيغ جديدة من الأشكال التنظيمية التي تناسب هذه الكيانات الكبيرة.

خصائص العولمة الإقتصادية: [1]

1- تدفق التبادلات التجارية كمحرك للنمو الإقتصادي:

التبادلات التجارية: تمكن الخاصية الرئيسية للعولمة الإقتصادية أساساً في الزيادة السريعة و المتزايدة للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ نلاحظ التزايد السريع لقيمة تبادل البضائع أكثر من قيمة الإنتاج و المداخيل (إجمالي الناتج الداخلي الخام).

فعلى سبيل المثال فإن حصة الخدمات (المواصلات، التأمينات، الاتصالات السلكية و اللاسلكية، السياحة، حقوق التأليف...) من التأليف ذات التكاثر و إن التكاثر المسترسل و المستمر بشكل واضح، إذ تمثل هذا الأخير اليوم 1/5 التبادلات، هذا من جهة، تتزايد حصة المنتوجات المانفاكتورية كذلك على حساب المنتوجات القاعدية الموجهة أساساً للتحويل في القطاع الصناعي، إذ انتقلت نسبة الخدمات من 56% سنة 1982 إلى 73% سنة 1992م من جهة أخرى.

هيمنة الشمال: تحقق الدول المتطورة أكثر من ¾ التجارة العالمية، و على العموم فإن مساهمة الدول السائرة في طريق النمو لهذا القرن تشهد تزايداً ملحوظاً منذ بداية التسعينات في مجال التجارة العالمية.

2- انفجار و تدفق التبادلات المالية و الاستثمارات في الخارج:

إلغاء التنظيمات: تميزت العولمة بتسريع المتبادلات المالية و تطور الاستثمارات المباشرة في الخارج، إن مصدر هذه الحركة يعود جزئيا إلى تعميم

---

(1) www.aljazeera.net/in- depth international.com

الانزلاقات و عدم التحكم فيها خلال الثمانينات، و مما سهل من هذه المهمة وجود الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى توزيع الإعلام و التحويلات الفورية، عرفت كل نشاطات البورصة و البنوك الداخلية و كذا الحركات لرأسمال تحررا مطلقا.

فعلى سبيل المثال، إن التزايد المالي في الأسواق المصرفية ما بين 80-1988 تضاعفت بحوالي 8.5 مرة في دول منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE)، و تدفق الاستثمارات المباشرة في الخارج ب3.5مرات، و كذا التدفق التجاري و الناتج الداخلي الخام ب 1.9مرة، و هكذا فإن الاستثمارات المباشرة في الخارج زادت سرعتها بثلاث مرات عن المبادلات التجارية خلال سنوات الثمانينات، و قد بلغ مجمل الزيادة السنوية للإستثمارات حوالي 870مليار مقابل 290مليار خلال العشرية السابقة، و بهذا تصبح أهمية وزن القطاع الخدمات (المال/ التوزيع) تعادل و تساوي الاستثمارات الصناعية.

- الدول الصناعية: شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تقلصا ملحوظا لحصتها في الاستثمارات في الخارج، و لكن هذه الدولة إلى البلد الرئيسي المستقبل لهذه الاستثمارات، بينما كرست حضورها و تواجهها في العالم كل من هولندا و بريطانيا العظمى و ألمانيا، من جهة أخرى حققت فرنسا و اليابان تغلغلاً معتبراً.

- تاريخياً: ساهمت الدول المتخلفة بقسط ضئيل في هذه الحركة، ما دام أنّ تزايد استثمارات تمركز في الدول المصنعة عموماً، و لكن انعكس اتجاه الاستثمارات في أواخر الثمانينات، إذ أن حصة الدول السائرة في طريق النمو من الاستثمارات في الخارج عرفت تزايداً ملحوظاً، و انتقل من 15% في سنة1989 ليصل إلى 43% في 1993، و لكن تدفق الاستثمارات في اتجاه الدول المتخلفة تميز جغرافي بارز (جنوب شرق آسيا

خصوصاً)، و بسرعة فائقة تبرز و تنفرد خصوصيتها المالية الآسيوية الأخيرة التي شهدتها هذه المنطقة.

- التشجيع على عدم وضع قواعد تنظيمية: مكنت السيولة المالية للمؤسسات من خلق و انتقال وحداتها الإنتاجية بكل سهولة في البلدان التي تتساهل كثيراً في مجال الأعباء الأجرية و الضرائب و القوانين البيئية، لذا يمكن للبلدان الصاعدة أن تتسامح في مجال المعايير الإجتماعية و البيئية قصد جذب أكبر عدد من الاستثمارات و رؤوس الأموال الأجنبية، هذه الفرضية يجب أخذها بكل تحفظ، لكن الشيء المؤكد في هذا الشأن هو أنّ الرقابة و الصرامة للقواعد و الإجراءات القانونية، الاجتماعية، و البيئية، و خاصة مرونة في العقوبات، كل هذا جعلها عوامل جذب أو إغراء رأسمال المتأني من المؤسسات التي يهمها الربح فقط.

3- الدور الضروري لقوة الشركات المتعددة الجنسيات:

إن الظواهر التي وصفناها سابقا، كانت الشركات المتعددة الجنسيات وراء تفعيلها أو المساهمة فيها، إذ تزامن هذا التزايد في الشركات و بالتوازي مع هذه الحركة العالمية و التي عادت عليها بأرباح و منافع هائلة.

منافع تحت الرقابة: تمحورت مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية (البترول، السيارات، التكنولوجية، العالمية، البنوك)، و لكن تعتمد هذه الأخيرة على خلق شبكة معتبرة من الفروع في الخارج كامتداد و توابع لها في الدول النامية، و تتضمن تلك الشركات العظمى كل المبادلات، و تحقق 70% من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها.

و تقدم هذه الشركات أداة تسيير، و مهارات جيدة في مجال التحكم التكنولوجي، و إيجاد منفذ للتغلغل في الأسواق العالمية و لكن يمكن أن تعتمد

على أن الأسواق المحلية، لـذا فهـي تسـتفيد مـن وفـرة اليـد العاملـة الرخيصـة في ســوق العمـل.

القدرة التنافسية: و تؤهل هذه الخصائص للشركات المتعددة الجنسيات، لاكتساب وزن في كل تفاوض مع الدول سواء الشمالية أو الجنوبية، و في هذا الإطار تسـتطيع هـذه الشركات اكتساب الوسائل اللازمة للتأثير بشـكل كبـير في السياسـات العموميـة و بخاصـة البيئة، و هـذا مـا يـفسر المشاركــة الفعالـة للشركـات الكـبرى في اللقـاءات و المفاوضـات الدولية حول البيئة و التنمية، و كذا المناقشات المتعلقة بمدونات حسن السلوك الإداري و المهيأة خصيصاً لهذه الشركات.

تطبيق أحداث أساليب الإدارة و يتم توظيف الكفاءات و تستخدم وسائل الإتصال (الكمبيوتر، الأنترنت)، و اتخاذ القرار المناسب في الوقت و أحكام الرقابة عـلى النشـاطات الإقتصادية في العالم، فالعولمة أساسها اقتصادي بالدرجة الأولى، لأنها أكثر وضوحــاً في أرض الواقع و أصبحت النظم الإقتصادية متقاربة و متداخلة تحكمـه أسـس مشـتركة، و تـديره مؤسسات و شركات عالميـة.

أمــا الأسـواق التجاريــة و الماليــة فأصـبحت خارجـة عـن تحكـم دول العـالم، و أصبحت الشركات الكبرى تدير عمليات الاستثمار و الإنتاج، و بهــذا أصـبحت حركـة رأس المال و الاستثمار، و الموارد و السياسات ز القرارات عـلى الصـعيد العـالمي، و ليسـت عـلى الصعيد المحلي.

نتيجـة لذلك، عرف النظام الاقتصادي العالمي خلال التسعينات ظهـور عـدة معـالم منها:

- تداخل الإقتصاد العالمي؛
- التسارع نحو الإقتصاد الحر؛

- الخصخصة و الاندماج في النظام الرأسمالي؛
- تحـول المعرفـة و المعلومـة إلى سـلعة اسـتراتيجية و أصـبح التركيـز عـلى الخدمات بدلا من الصناعـة.
- ظهور تكتلات تجارية رئيسية تتمحور حولها الإقتصاد العالمي؛
- ظهور دول منطقة جنوب شرق آسيا كطرف مهم في الاقتصاد العالمي.

البعد المالي للعولمة (العولمة المالية): [1]

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية، إلاّ أنّ عقد التسعينات أبز ميلاد ما يمكن أن نسميه العولمة المالية، التي يرى البعض أنها أبرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة و الدخل العالميين.

و قد حضيت الأبعاد المختلفة للعولمة بالكثير من الدراسة و التحليل، غير أنّ البعد المالي بقي منقوصاً -إن لم نقل مهملا- من التشخيص و البحث.

و قد شهد العالم أخيرا مثل الأزمات المالية الخانة التي تعرضت لها المكسيك (94-1995)، و دول جنوب شرق آسيا (1997) و التي كانت نموذجا يتحدى به، و البرازيل (1998)؛ و روسيا (1999)، و ميلاد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" و ما نتج عن ذلك من تأثيرات على الإقتصاد العالمي، ألقت بضلالها على اهتمامات الباحثين و الجامعين.

إن ظاهرة العولمة المالية تعكس من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة و هزات مدمرة، كما أنها قد تجلت معها فوائد ومزايا – إن أحسن التصرف فيها- تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام

[1] **www.aljazeera.net/in- depth international.com**

و الدول النامية بشـكل خـاص، لأن نمـو هـذه الأخـيرة أصـبح مشروطـا ضروريـا لتحقيـق الاستقرار و النمو الاقتصادي العالمي و لتضييق الهوة بين أطرافه.

لهذا فإن الإلمام بمدى نجاعة العولمة للبلاد النامية و مخاطرها، يسـتوجب الوقـوف عند العوامل المسببة لتعاظم هذه الظاهرة.

العوامل المفسرة للعولمة المالية:

و يمكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية بغض النظر على الترتيب:

صعوبة الرأسمالية المالية:

و نعني بها الأهمية المتزايدة لرأس المال التي يتجسد في صناعة الخدمات الماليـة بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية، و نتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركـه مـؤشرات و رموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك، نيكاي، داكس، الكيك 40)، و التي تؤدي إلى نقل الثورة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سـواء داخـل البلـد الواحـد أو عبـر الحدود الجغرافية.

الأموال:

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكـس وجود كتلة كبيرة عن الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عـن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصـعيد الـدولي، لتـدر مـردوداً أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مسـتثمرة بمعـدلات ربحيـة متدنيـة في الـدول المصـدرة لهذه الأموال.

ظهور الأدوات المالية:

تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات و الخيارات و المستقبليات، بالإضافة إلى الأدوات التقليديـة التـي تـداول في الأسواق المالية، و هي الأسهـم و السنـدات.

التقدم التكنولوجي:

يتكامل هذا العامل مع سابقة في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال و نقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل و ردّ الفعل، على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية و فورية.

أثر سياسات الانفتاح المالي:

ارتبطت زيادة التدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و سرعة انسيابها بين سوق و آخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي و الخارجي.

العولمة المالية – المزايا و المخاطر:

أ- المزايا:

يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

بالنسبة للدول النامية:

- يمكن الانفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد فجوة في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي و بالتالي معدل النمو الاقتصادي.
- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استثمار الحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، و بالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الإقتصاديين.

- تؤدي إجراءات تحرير النظام المصرفي و المالي إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجية.

بالنسبة للدول المتقدمة:

• تسمح العولمة المالية للبلاد المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى)، بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة، و توفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال و تنويعا ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية و التحكيم بين الأسواق المختلفة.

ب- المخاطر:

لقد أثبتت تجارب عقد التسعينات، أن العولمة المالية بالنسبة للدول النامية كثيراً ما أدت إلى حدوث أزمات و صدمات مالية مكلفة (المكسيك و النمور الآسيوية و البرازيل و روسيا...)، و يمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للإستثمارات الأجنبية (خصوصاً قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية)؛
- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة؛
- مخاطر هروب الأموال الوطنية؛
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسل الأموال)؛
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية و النقدية.

و لا يختلف كثيرا دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية البلدان الأقل نمواً عن تحرير التجارة، فهذه الاستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية و بدافع تحقيق الربح الوفير و السريع، فهي بالتالي تعمل على تقديم التقسيم الدولي القائم و لا تغييره لصالح الدول النامية، إذ أنّ رأي أنصار منظمة التجارة العالمية و المؤسسات الدولية الأخرى بأن تحرير التجارة و الاستثمارات الأجنبية يسهم بشكل فعال في تحقيق النم الاقتصادي للدول تعترضه تحفظات، فكثيراً ما يكون النمو و الأداء للاقتصاد هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة و ليس العكس، حيث أن هذه الاستثمارات شأنها شأن القروض الخارجية الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية، تذهب إلى الدبلابول التي نجحت بالفعل في رفع معدلات نموها، مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها، كما يشهد بذلك توزيع هذه الاستثمارات بين مناطق العالم.

ففي عقد التسعينات مثلا اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان)، و بلغت أكثر من 15% كمتوسط.

و إن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة و هي (الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الصين، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا و المكسيك و تايلاند)، حيث تستحوذ هذه الدول ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، و هذا التوزيع ينفد فرضية التوزيع الأمثل و العادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

و إذا نظرنا إلى تركيبة هذه الأموال، فإننا نلاحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة، و التزايد المطرد للاستثمار في الحافظة المالية

عدى حساب القروض التجارية الأخرى، و هو ما يعكس رعية الدول المستقطبة لهذه الموال في مثل النوعين الأولين لكونهما يخلقان فرصا جديدة للتمويل و التشغيل دون إثقال الديون الخارجية للدول.

أمام هذه الوضعية، ما هي الإجراءات اللازمة للاستفادة من حرية التجارة و الاستثمارات الأجنبية؟

الإجراءات اللازمة للاستفادة من الوضع الاقتصادي الدولي:

لا توجد الدول النامية في منزلة واحدة من التقدم و التنمية، و بسبب عدم وجود حلول شاملة، فإن المشاكل الداخلية التي على هذه الدول أن تتخطاها لجني ثمار سياسات الانفتاح و التحرير التجاري و جلب الاستثمارات الأجنبية، قد تختلف من بلد لآخر، و لضمان ذلك لا بد من تحقق جملة من الأهداف نذكر منا:

استقرار السياسات الاقتصادية الكلية:

يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة و مستديمة، شرطاً ضروريا للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها عولمة الاقتصاد، في عقد التسعينات اتجهت الحصة الكبرى من لاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى، و بلغت أكثر من 75 كمتوسط. و إن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح 10دول ناشئة أو صاعدة، يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية في نوعية التصرف في المؤسسات العامة و في درجة ثقة الوكلاء.

الاقتصاديين المحليين و الأجانب في هذا التسيير:

و يمكن إيجاز العوامل المؤثرة إيجابا في هذا الأداء في النقاط التالية:

- إطار مؤسساتي و قانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فعالية.
- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة؛
- ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.

تدعيم القطاع المالي:

أظهرت التجارب أن الدول التي تحضى بقطاع مالي و مصرفي متحرر و متطور هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات، و حققت آداءاً اقتصاديا أفضل، كما برهنت هذه التجارب على أنّ نجاح الإصلاحات الهيكلية و قدرة الإقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية، ترتبط بسلامة القطاع المالي و البنكي نظراً لأهمية القطاع المالي و البنكي و أهميته في رفع كفاءة الاقتصاد و تحقيق الاستقرار الكلي المنشود.

و من المنتظر أن تكون مسألة تحرير و هيكلة الأنظمة المالية محور نقاشات قادمة في منظمة التجارة العالمية، و صندوق النقد و البنك الدوليين، نظراً لحساسية هذا القطاع و التحديات التي تواجهه بعد أزمة نهاية التسعينات.

تنمية المصادر البشرية:

إن مسيرة التنمية في الدول الأقل نمواً أسيرة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديمغرافي لتضييق الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة، و هذا الأمر يتطلب تحقيقه تطوير كفاءات القادرة على توليد التقانة الأكثر ملائمة من خلال التركيز على التعليم و البحث العلمي و التطوير.

إصلاحات سياسية:

إن نجاح السياسات في البلدان النامية مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة و الكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية و

السياسات المصرية، و في ظل التحولات اتجهت مجموعة كبيرة من البلدان لإقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة العولمة و إثبات وجود في منظومة الاقتصاد العالمي بعد تزايد عدد الموقعين على الجات التي أصبحت OMC، منها المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية، و رابطة دول جنوب شرق آسيا و المجموعة الاقتصادية الإفريقية.

إنّ أبرز تحدّ يواجه المجموعة البشرية في مطلع هذه الألفية هو تحدّي مقاومة الفقر. إذ أن مليار و200 مليون من البشر يعيشون بأقلّ من دولار واحد في اليوم و3 مليار أي نصف سكان العالم يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم.

ورغم حصول إجماع عالمي على مقاومة هذه الظاهرة في مؤتمر قمّة الألفية التي انعقدت بنيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000 فإنّ الإعلان النهائي الصادر عن هذه القمّة يبيّن أنّ البشرية لن تتمكّن من تخفيض نسبة الفقر في سنة 2015 إلا في حدود 11%.

ولئن أتاحت العولمة الاقتصادية فرصا جديدة ووفرت إمكانيات تنمية كبيرة وسمحت لعديد الشعوب بالدخول في منظومة التقدّم فإنّها بالمقابل أفرزت آثارا سلبية عديدة عمّقت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة الواحدة وبين الدول.

لقد أدّى انتهاء الحرب الباردة وسقوط جدار برلين إلى إحلال نظام عالمي جديد أحادي القطبية قوامه اقتصاد السوق، نتجت عنه توترات مختلفة ذات تعبيرات ومضامين جديدة. فتهميش الأفراد والشعوب أصبح يمثل مصدر عدم الاستقرار الرئيسي. كما أصبح إفقار البلدان المظهر الأكثر تهديدا للسلام والأمن الدوليين في عصر أصبح يعرّف "بالسلام الساخن" "La Paix chaude". وعلى عكس ما كانت تأمل الشعوب النامية فإنها لم تتمكّن من الانتفاع من ظاهرة العولمة والرفع من نسق نموها وتحسين ظروف عيش مواطنيها. بل ازداد تهميش البلدان النامية وخاصة الفقيرة منها، مما تسبب في انهيار التماسك الاجتماعي داخلها. وأدى هذا الواقع إلى توسيع الفوارق بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وإلى تراجع مستوى عيش عدد كبير ومتزايد من الناس في العالم،

وولّد مزيداً من انتشار الفقر داخل البلدان المصنعة والبلدان السائرة في طريق النمو بدرجات مختلفة، ممّا أدّى إلى بروز تنظيمات عالمية مناهضة للعولمة وهو ما تجسّم بالخصوص في سياتل وبراغ. هذا الواقع تبرزه التقارير الدولية وتحركات الدول الكبرى التي يبدو أنها بدأت تدرك خطورة هذا الوضع. وفيما يلي محاولة مرقمة لأهمّ الفوارق الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية.

الوضع الحالي :

1. الفوارق على المستوى الاقتصادي: بدأت العديد من الهيئات الدولية والإقليمية تتحسّس لموضوع الفقر وتوليه اهتماما متزايدا. من ذلك أنّ تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 1999 أشار إلى أنّ خمس سكان العالم الأكثر ثراءً، وهم الذين يعيشون في أكثر البلدان دخلا، يحصلون وحدهم على 86% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويسيطرون على 82% من أسواق صادرات الخدمات والخيرات في العالم و68% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويستغلون 74% من خطوط العالم الهاتفية و93% من شبكة الانترنت.

وفي المقابل، فإنّ خمس السكان الأشدّ احتياجا ممن يعيشون في البلدان الأكثر فقرا، لا يحصلون سوى على حوالي 1% من كل قطاع من تلك القطاعات نفسها، و0.2%، فقط من نسبة الارتباط بالانترنات. ويتقاسم هذا الخمس 1.1% من الدخل العالمي (Mondial Revenu) بعد أن كان في حدود 1.4% سنة 1991 و2.3% سنة 1960.

كما زادت الفجوة في الدخل بين أغنى خمس سكان العالم وأفقر خمسه قياسا بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بحيث بلغت 74 ضعفا سنة 1997، بعد أن كانت 30 ضعفا فقط سنة 1960.

وفي مستوى الاستثمار الخارجي فإنّ أكثر من نصف البلدان النامية بقيت محرومة منه، حيث تركّزت نسبة 58% من الاستثمار المباشر في الدول الصناعية. بينما تركّزت نسبة 80% من الاستثمار المخصص للبلدان النامية منذ 1990، في 20 دولة من ضمنها الصين. أمّا بلدان إفريقيا مجمعة، فإنّ نصيبها لم يتعدّ 4% من الاستثمار العالمي المباشر. كما يشير نفس التقرير في سنة 1998 إلى أنّ المؤسسات الاقتصادية العشر الأولى في العالم تتحكّم لوحدها في 86% من قطاع المواصلات و85% من قطاع مقاومة الطفيليات (Pesticides) و70% من صناعة الكمبيوتر و60% من الطب البيطري و35% من صناعة الأدوية. كما للدول الصناعية حصة الأسد في الاكتشافات 97% (Brevets).

2. الفوارق على المستوى التكنولوجي: لقد أظهرت تجارب البلدان المتقدّمة إلى حدّ الآن أن التمكّن من التكنولوجيات الحديثة في ميدان الإعلام والاتصال عن بعد والبيوتكنولوجيا والمواد البيولوجية إنّما يتمّ عبر كسب رهان المعرفة. ويلاحظ أنّ اتساع الفوارق بين المجتمعات والأجيال والفئات داخل المجتمعات الغنية والفقيرة على حد السواء، أصبح يقاس بمدى تملّك هذا المجتمع أو الفئة لناصية التكنولوجيا الحديثة.

إنّ العولمة والتقدّم السريع والمتواصل للتكنولوجيا يقدّم فرصا لا سابقة لها لتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك باستغلال الاختصار التكنولوجي "بالاستيلاء" على العلوم كما قال ابن خلدون، والتي هي أساس تكنولوجيا اليوم. لكن في عصر المعرفة هذا المتسّم بالقفزات العلميّة والتكنولوجية العملاقة، لا نجد في إفريقيا إلا 53 مهندسا وباحثا عن كل مليون ساكن، في حين تعدّ اليابان لوحدها 3548 مهندسا وباحثا عن كل مليون ساكن أي أكثر من 66 ضعفا.

ويشير تقرير المنظّمة الأممية حول الفقر لسنة 2000 إلى أنّ 0.1 على كلّ عشرة آلاف ساكن في البلدان الفقيرة مرتبط بأنظمة الإعلامية والاتصال، في

حين يمثّل عدد سكانها 31% من سكان العالم. أمّا في البلدان المتوسّطة الدخل التي تمثّل 50% من سكان العالم، فإنّ 4 على كلّ عشرة لاف ساكن مرتبط بهذه الأنظمة، في حين يوجد 380 على كلّ عشرة لاف في البلدان المتقدّمة مرتبطين بهذه الأنظمة ولا تضمّ سوى 19% من سكان العالم.

وحذّر تقرير لخبراء الأمم المتحدة نشر في جوان 2000، من مخاطر تأخر العالم النامي في مجال الانترنت واقترح إنشاء صندوق لتطوير الانترنت في البلدان النامية بنحو 500 مليون دولار إلى موفّى سنة 2004. ويشير نفس التقرير أنّ رقم المعاملات في قطاع الانترنت سيتطوّر من 45 مليار دولار سنة 1998 إلى 7000 مليار دولار سنة 2004 وهو ما ينذر باستفحال الهوّة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية وبتضاؤل حظوظ البلدان الفقيرة في المحافظة على الميزات التفاضلية القليلة التي لديها ولا شكّ إن تمادى الأمر على ما هو عليه سوف يزيد من تعقيد أوضاع هذه البلدان وظهور تحديات جديدة.

3. الفوارق على المستوى الاجتماعي: شدّد تقرير الأمم المتحدة حول الفقر في العالم لسنة 2000 على وجود أوضاع خطيرة في مناطق عديدة من العالم تضاعفت فيها نسب الفقر حيث سُجّل ارتفاع تراوح بين 1 و3% سنويا خلال العشرية الماضية منها على سبيل المثال الهند حيث انتقل عدد الفقراء من 277 مليون إلى 335 مليون والباكستان والنيبال حيث ارتفع عدد الفقراء على التوالي من 29 مليون إلى 32 مليون ومن 7 إلى 9.8 مليون.

كما أشار تقرير سنة 1998 إلى أنّ 12 مليون طفل أعمارهم دون الخمس سنوات يموتون سنويا نتيجة لتفشّي الفقر في بلدانهم و30% من الأطفال في البلدان النامية يعانون من حالة سوء التغذية.

وفي تقريره حول نشاط منظمة الأمم المتحدة، بيّن السيد كوفي عنان، الأمين العام، أن أكثر من مليار و200 مليون شخص يعيشون بأقل من دولار

واحد في اليوم، و3 مليارات من البشر يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وقرابة مليار من الكهول، معظمهم من النساء، هم أميون، كما يشكو 830 مليون شخص من سوء التغذية، ويفتقد 750 مليون شخص إلى المسكن اللائق.

وجاء في تقرير المنظمة العالمية للصحة في جوان 2000، أن 32 دولة يوجد أغلبها في إفريقيا لا يتعدى معدّل أمل الحياة في صحّة جيّدة فيها الـ 40 سنة وهو في تراجع مستمر منذ عشر سنوات بل أن هذا المعدّل يصل في رواندا إلى 32.8 سنة. ولا يتعدى في بوتسوانا وزمبيا والملاوي والنيجر وسراليون الـ 26 سنة.

أما بالنسبة لبلدان جنوب الصحراء مجتمعة، فقد تقلّص أمل الحياة فيها بصفة كبيرة خلال العشر سنوات الأخيرة لينزل من 51 سنة إلى 46.3 سنة بالنسبة للنساء، ومن 47.3 سنة إلى 44.8 سنة بالنسبة للرجال. ويصل هذا التراجع في بعض البلدان الواقعة في جنوب القارة الإفريقية إلى 15 أو 20 سنة.

وعلى سبيل المقاربة، فإنّ أمل حياة طفل يولد اليوم في سيراليون ليبقى في صحة جيدة وإلى سن متقدمة أقلّ 3 مرات من طفل يولد في اليابان أو فرنسا.

ويشير نفس التقرير إلى حالات سوء التغذية المتفشّية في البلدان الفقيرة وإلى أن إفريقيا تتأخر إلى حد لم تصله البلدان الصناعية منذ العصور الوسطى.

وإذ يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 إلى أنّ 40 دولة من إفريقيا تحتلّ خر الترتيب، فإنّ التقرير السنوي للمعهد الدولي للأبحاث حول السلام الصادر بستوكهولم في جوان 2000 قد سجّل حصول نزاعات في 25 دولة، وقع نصفها في إفريقيا. وهي نزاعات أغلبها داخلية ناتجة بالأساس عن التقسيم الاستعماري الأوروبي لإفريقيا علاوة على تنامي نزعة الكراهية والتعصّب التي تغذيها كثرة القوميات واختلافها. وقد ضاعفت هذه الحروب من انتشار الفقر والأوبئة والمجاعة والتهجير الجماعي.

هكذا يبقى القضاء على الفقر من أكبر تحديات الإنسانية في مطلع الألفية الثالثة، رغم المجهودات الدولية التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي جعل من مكافحة الفقر أحد أولويات برامجه. وممّا يزيد هذا التحدّي جسامة عدم تجاوب جل البلدان المتقدّمة مع توصيات قمّة كوبنهاغن الاجتماعية(سنة 1995) الداعية إلى الترفيع في قيمة المساعدة لمكافحة الفقر إلى 7.0% من ناتجها الداخلي الخام ما عدا أربعة بلدان فقط هي السويد والدنمارك واللكسنبور والنورويج، حيث لم تتجاوز هذه الحصّة إلى حدّ الآن نسبة 22.0% إضافة إلى تفاقم ثقل التداين الخارجي في الأصل وفي خدمات الدين للبلدان الفقيرة.

وحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، فإنّ حاجيات المجتمعات النامية لتمكين المواطنين من التمتع بالخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والماء الصالح للشراب والتعليم الأساسي، تساوي 40 مليار دولار سنويا للفترة المتراوحة ما بين 1995 و2005. وتمثل هذه الاستثمارات 0.2% من الدخل العالمي، أو 4% من ممتلكات الـ 225 ثروة في العالم. كما تقدر بأقل 20 مرة من نفقات التسلّح في العالم التي تتراوح ما بين 690 و800 مليار دولار سنويا حسب التقديرات.

كل هذه الأرقام تبرز أسباب وواقع انخرام التوازنات الداخلية في الكثير من البلدان بسبب تهميشها الذي أدّى إلى إقصاء عديد الفئات داخلها. فتقدم الإنسانية لا يمكن تحقيقه في حالة حصول قطيعة بين أطراف المجتمع الدولي وتعميق الهوّة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية.

بوادر الوعي العالمي :

يتّضح من كلّ ما سبق أن التضامن الدولي يعتبر الوسيلة الأكثر فعالية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والبلدان ولتأسيس علاقات دولية متوازنة ومتضامنة، خلال الألفية الثالثة، خدمة للاستقرار الدولي ودعما

للتنمية البشرية المشتركة فالإنسان يبقى هو القضية المركزية في كل مشروع تنموي.

وسعيا لتحقيق هذه المبادئ، تضمّن تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 1999 نداءً صريحا لإعادة صياغة مفاهيم العولمة وقواعدها لتكون في خدمة المواطنين لا مصدرا لتكديس الأرباح المالية فحسب، وذلك بهدف إكسابها "وجها إنسانيا". ودعا الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في نفس السياق إلى ضرورة التفكير في تحقيق عولمة عادلة تأخذ بعين الاعتبار مشاغل الإنسانية ككل وتؤسس لعولمة إنسانية تراعي في ذات الوقت الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفي القمة الاجتماعية الدولية الثانية المنعقدة بجينيف في أواخر جوان 2000، عرض السيد كوفي عنان تقريرا موحّدا لأكبر أربعة منظّمات عالمية (الأمم المتّحدة، البنك العالمي، صندوق النقد الدولي ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية) يقترح فيه سبعة أهداف للإقلاع التنموي وذلك خاصّة بزيادة وتحسين عبور المنتوجات والخدمات التابعة للبلدان ذات الاقتصاد النامي إلى الأسواق الدولية لمساعدتها على النهوض وتحسين مردودية اقتصادياتها.

وانعقدت ببرلين في جوان 2000 قمة أطلق عليها اسم "قمة القيادة الحديثة في القرن 21" "siècle Conférence de la gouvernance moderne au 21ème" جمعت عددا من الدول الكبرى، وخصصت لتدارس التحديات التي طرحتها العولمة، حيث دعا 14 رئيس دولة وحكومة تنتمي إلى يسار الوسط إلى البحث عن "طريق جديد للتقدم" " Un nouveau chemin de progrès" للتوفيق بين العولمة والتقدم الاجتماعي.

وحول ثار العولمة على البلدان الفقيرة، اعترف هؤلاء بوجود عدد أكبر من الخاسرين في العولمة، واقترحوا إنشاء "ميثاق اجتماعي عالمي جديد" Un

"nouveau pacte social international"، تتحمل الدول الصناعية من خلاله مسؤولياتها لمعالجة الأوضاع السائدة في تلك البلدان الفقيرة بما يخفف من الحالات المأساوية داخلها، كما أكدوا أن للدول المتقدمة دورا سيجب عليها الاضطلاع به نحو الدول النامية لمواجهة الفقر والمجاعة.

ومن ناحية أخرى، فقد دعا رؤساء العديد من الدول النامية 2 المجتمعين يومي 19 و20 جوان 2000 بالقاهرة في إطار "مجموعة 15" لتدارس الأوضاع التنموية بأقطارهم، إلى ضرورة إقامة نظام عالمي جديد أكثر إنصافا يقوم على الديمقراطية وعلى التوزيع الأعدل للخيرات مشيرين في نفس السياق إلى أنّ انخفاض معدّل النموّ في البلدان النامية من 6% إلى 2% منذ سنة 1997 يمثّل مؤشّرا سلبيا يعكس محدودية نظرية دعاة اللاحدود واللاضوابط.

وتعتبر كلّ هذه التحرّكات والمواقف تعبيرا إضافيا عما ينتاب عديد الأوساط العالمية من خوف من تأثيرات العولمة وما أفرزته بعد من فوارق مشطّة بين عديد الدول وبين الفئات الاجتماعية.

إنّ العولمة وإن تبدو منذرة بكل المخاطر والمنزلقات، فهي واعدة ومبشرة بكثير من المنافع والخيرات. وسوف تكون العولمة على تلك الصورة أو هذه بحسب قدرة المجتمعات على وضع الضوابط الكفيلة بترشيد سيرورتها وبمدى توضيح مقاصدها لتكون أداة لإعادة الأمن إلى النفوس وإحلال السلام وتحقيق الرقي الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة لا أداة للإقصاء والهيمنة والتفقير. فالإنسانية عرفت دائما كيف تتجاوز الأزمات.

تعريف العولمة الاقتصادية

تعريف العولمة الاقتصادية : تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة .

وأيضا يمكن تعريفها بأنها : حرية أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال في سياسة اقتصادية كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق الربح، وأصبحت اليوم تعتمد على تشغيل المال فقط دون خسائر من أي نوع للوصول إلى احتكار الربح . (جريدة كل العراق)

تعريف آخر : هي الحركة النشطة والمتسارعة والمستمرة لتحرير ولتوسيع المبادلات العالمية (مالية تجارية عمالة وتكنولوجيا) ونستمد هذا التعريف من الإطار النظري لمفهوم التجارة الدولية والذي ينص علي : أن تقوم كل دولة من دول العالم بإنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية حيث تكون تكلفة إنتاج هذه السلعة اقل وجودتها أعلي وهذه السلعة تصبح عالمية بمعني : أن حقها بدخول الأسواق يصبح بدون حدود مع مرور الزمن فتزال من أمامها القيود الجمركية والإدارية التي تعيق حركتها وتصبح المنافسة أساسا في التبادل . (د . أحمد فتحي)

إيجابيات العولمة الاقتصادية :

تتيح العولمة مجموعة من الفرص التجارية والاقتصادية والسياسية التي يمكن للدول الصناعية والنامية الاستفادة منها على السواء ، وأهم هذه الفرص:

- انتشار المعلومات والبيانات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الدول والشعوب، فمن المتوقع في السنوات القادمة توقيع اتفاقية تستهدف تحرير التجارة في تقنية المعلومات مما سوف يساهم في تضييق الخلافات بين الدول النامية والدول الصناعية بخصوص نقل التقنية وبخاصة تقنية المعلومات.
- تعزيز المنافسة بين الدول والشركات في إطار تفعيل آليات السوق الحر على المستوى الدولي وبالتالي تسهيل حركة الناس والسلع والخدمات بين الدول على المستوى الكوني.

- محاربة الفساد: يترتب على التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق زيادة درجة المنافسة وتقليل البيروقراطية الإدارية الأمر الذي يؤدي إلى تحجيم دور ذوي النفوذ السياسي والإداري ، ومن ثم القضاء على جزء كبير من الفساد الإداري المستشري في كثير من دول العالم الثالث
- انتشار وتعميق المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير واستنهاض روح المسئولية في المجتمع الدولي لحماية البيئة .

سلبيات العولمة :

- اتهام العولمة الاقتصادية المعاصرة بتكريس عدم العدالة في توزيع مكاسب تحرير التجارة الدولية من استيراد وتصدير، نظرا لاحتكار الأقلية من الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية التي صدرت عنها الدعوة للعولمة للمزايا الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي.
- الانفصال المتنامي بين حركة الاقتصاد المالي المتمثل في تجارة العملات والتوظيفات المالية وحركة الاقتصاد العيني المتمثلة في تدفقات السلع والخدمات الحقيقية، فقد ترتب على إتباع أسعار الصرف العائمة للعملات الصعبة والعولمة السريعة والمتزايدة للأسواق المالية والنقدية وجود كمية كبيرة من النقود الدولية تتحرك في أسواق المال الدولية باستقلالية كاملة عن عمليات تمويل التبادل التجاري .
- الصراع بين العولمة ومفهوم الدولة القومية ؛ فالعولمة تقلل من أهمية الحدود السياسية بينما تؤكد القومية على الخطوط الفاصلة بين الحدود . وفي المجال الثقافي والاجتماعي تعني العولمة انتقالا للأفكار والمبادئ والقيم والعادات الاجتماعية بينما تميل القومية في بعض الأحيان إلى المحافظة على الخصوصية الثقافية والعقدية ونمط الحياة الاجتماعية .

المنظمات الاقتصادية الدولية :

فقد أنشأت الدول الغربية في نهاية الحرب العالمية الثانية مؤسستين مهمتين، هما : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتلا ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبا، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي.

وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي ، وفي الوقت نفسه إضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات؛ لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلا جيدا.

العقوبات الاقتصادية :

تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على الدول النامية؛ لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي، بحجج كثيرة منها: انتهاك حقوق الإنسان، أو مكافحة الإرهاب، أو الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، أو حقوق العمال، أو محاربة المخدرات، أو حماية البيئة ونحو ذلك .

الشركات متعددة الجنسية :

عملت الشركات العالمية متعددة الجنسية على عولمة النشاط الإنتاجي، بآليتين مهمتين هما: التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية، مثل : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي شجعت على الخصخصة في العالم وإتباع سياسة السوق الحرة أدى إلى مشاركة الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية، في رأس مال الشركات في الدول الفقيرة.

ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية الغربية إلى أسواق العالم النامي، حيث تكون الأيدي العاملة رخيصة، مما يعود بالنفع على الشركات العالمية على المدى البعيد.

تداول بعض الأدوات كالأسهم والسندات والعملات وغيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من وإلى الأسواق المالية في الدول النامية.

حيث ينتقل رأس المال من دولة إلى أخرى في العالم ببيع تلك الأدوات أو شرائها ، بقرار من المرابين العالميين ومديري الشركات متعددة الجنسية.

الاتحادات الاقتصادية الدولية : فهذه الاتحادات تفرض على الدول النامية، سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك الاتحادات ، وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات الدول النامية.

العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والعولمة :

لم يلبث قيام منظمة التجارة العالمية أن غير ملامح الاقتصاد العالمي، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان. ومع ميلاد هذه المنظمة التي تضم 142 دولة، اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته.

وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (IMF وWB) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية (1). وقد

شهد المجتمع الدولي اهتماما متناميا بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، بعد أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد. (المصطفى ولد سيدي محمد)

فوائد النظام التجاري العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية :

1. المساهمة في تحقيق السلام العالمي من خلال تسهيل تدفق التجارة الدولية
2. التعامل بموضوعية مع الخلافات الناشئة عن زيادة التبادل التجاري
3. وضع قواعد تساهم في تحسين ميزان القوى لصالح الدول الصغيرة من خلال إيصال صوتها للعالم
4. المساهمة في تخفيض تكاليف المعيشة للمستهلكين من خلال تخفيض الحواجز التجارية كالتعريفات الجمركية والقيود الكمية
5. توفير اختيارات أكثر من حيث نوعية المنتجات ومستويات الجودة من خلال تسهيل انتقال السلع المختلفة بين الدول
6. زيادة مستويات الدخول للدول (زيادة الصادرات) والأفراد (تخفيض الأسعار) من خلال تسهيل انتقال السلع المختلفة بين الدول .
7. زيادة النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم خاصة في الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة وكذلك خلق الفرص الوظيفية في القطاعات المعتمدة على التصدير

أهداف منظمة التجارة العالمية :

1. رفع مستوى المعيشة والدخل

2. ضمان الاستخدام الكامل للعمالة

3. زيادة الإنتاج وتوسيع التجارة

4. الاستخدام الأمثل للموارد العالمية

5. تجارة الخدمات

6. تعزيز التنمية المستدامة مع حماية البيئة والحفاظ عليها بشكل يتماشى مع مستويات التنمية الاقتصادية الوطنية .

7. بذل جهود إيجابية لضمان حصول الدول النامية والأقل نموا على حصة كبيرة من نمو التجارة الدولية .

ومن هنا نجد أن هناك علاقة كبيرة تربط بين منظمة التجارة العالمية وبين العولمة سواء من حيث الأهداف أو الفوائد فهما مكملتين لبعضهما البعض . (الدكتور أحمد نجار ورياض فرس) .

قمة "العشرين" وتحديات العولمة "المنفلتة

قمة الدول العشرين في لندن تعتبر تاريخية بأكثر من معنى. تاريخية في ظرفها الزمني، وتاريخية في المهمة الملقاة عليها بكونها اللقاء الأهم والأوسع لمواجهة الانهيار المالي والاقتصادي المعولم الراهن. إذ ما أن ضرب ذلك الانهيار قلب الحركة الرأسمالية العالمية في الولايات المتحدة حتى توسع بطريقة مدهشة وبالغة السرعة، أو بطريقة معولمة شكلا وآليةً وتسارعاً. وقد يرصد مؤرخو المستقبل قمة لندن للدول الكبرى العشرين بكونها النقطة الزمنية الفاصلة بين العولمة المنفلتة والعولمة المنضبطة. وبشيء من المقارنة (ربما المفتعلة لغايات التقريب) يمكن القول إن العولمة المنفلتة هي نظير اقتصاد السوق المفتوح في الدولة، بينما العولمة المنضبطة هي أقرب إلى الاقتصاد المسير، أو المُراقب عن كثب من قبل الدولة. وهذا التحول التاريخي بين العولمتين قد يتم ترسيمه في اللقاء اللندني، وإن تم فقد يُعتبر أيضاً انتصاراً ولو جزئياً لمناهضي العولمة الذين ناضلوا خلال العقدين الماضيين ضد ما رأوه توحش العولمة وتغولها على مجتمعات وفضاءات جغرافية، خاصة في الدول النامية، التي أضرتها بقدر ما نفعتها.

وهناك أكثر من زاوية يمكن النظر من خلالها إلى ما يحدث. واختصاراً لكثير من تلك الزوايا، وكمدخل استطرادي، من المفيد الإشارة الأولية إلى أن أدبيات العولمة لا تني تؤكد على ميزة من المميزات التاريخية والفريدة للعولمة قياساً بما سبقها من تحولات، ومتعلقة بكثافة وسرعة آليات التبادل، التي أنتجت اعتمادية متبادلة متعددة في معظم الفضاءات وبلا استثناء تقريباً: الاقتصادي والمالي والتجاري والإعلامي وحتى السياسي والاتصالي خلال العقدين الماضيين. وقد عملت تلك الآليات على تحقيق "عولمة مراكز الإنتاج" بالتوازي مع

"عولمة مراكز الاستهلاك". ذاك أنه في مراحل سابقة كانت انتقلت آليات انتشار ترسخ الرأسمالية من "عولمة الأسواق" وما رافقها من "عولمة النهب" للثروات الطبيعية للبلدان الأخرى، وما تولد عن كل ذلك من استعمار، إلى "عولمة مراكز الاستهلاك"، بمعنى خلق أسواق عالمية في مناطق العالم المتعددة لتستوعب وتمتص ما تنتجه مراكز الإنتاج. والحال أن العولمة الراهنة حققت نقلة كبيرة في "عولمة مراكز الإنتاج" إذ لم تعد المصانع الكبرى والشركات والخدمات محصورة في "الشمال" الذي ينتج مقابل "الجنوب الذي يستهلك". فقد اضطر رأسمال الشمال إلى الترحال إلى الجنوب والشرق وكل الجهات بحثاً عن العمالة الرخيصة وظروف الإنتاج الأكثر ربحاً، والأقل إدارة، والأيسر لوجستياً. وبسبب "عولمة مراكز الإنتاج" انتشرت منتجات معولمة مثيرة في "سيرورتها" الإنتاجية والشكل الذي تخلقت فيه. وأحد الأمثلة المشتهرة التي تُساق هنا هو القول إن جهاز الكمبيوتر الشخصي الذي يستخدمه الناس في كل بقاع العالم هو في الواقع الحالي خلاصة إنتاج مشترك وتجميعي في عشر دول على الأقل: من آسيا، إلى أفريقيا، إلى أوروبا وأميركا. فالعملية الإنتاجية تحولت من "كل" معمم إلى "أجزاء" متناثرة، فهذا البلد أو المصنع ينتج جزءاً يسيراً من المنتج الكلي (الكمبيوتر هنا) والآخر ينتج جزءاً آخر، وهكذا إلى أن يتم تجميع الأجزاء وبناء المنتج "الإجمالي".

ماذا يعني ما سبق؟ إنه يعني أن الدول العديدة التي ساهمت مصانعها وشركاتها في إنتاج الكمبيوتر الشخصي كانت تستفيد وتجني جزءاً من الربح خلال حقبة "عولمة مراكز الإنتاج"، لكنها الآن جميعاً تخسر وتتأثر بسبب ركود سوق شراء الكمبيوترات. وإذا ركد سوق أي منتج من المنتجات فإن المتأُثرين بذلك الركود هم أطراف عديدة وليس طرفاً واحداً. وهذا الواقع المتداخل في اقتصادات العالم واستثماراته هو الذي دفع الدول المجتمعة في لندن كي تحاول البحث عن حلول جماعية و"عولمية" لأن طبيعة الأزمة جماعية ومعولمة: ما يحدث في أحد الأسواق الكبرى يؤثر في بقية أسواق العالم. وطأة الأزمة وحدَّتها وتواصل

سقوط ضحايا متتابعين جراءها يدفع هذه الدول للتفكير جماعياً في مسألة تقع في قلب السيادة: وهي السياسة النقدية والاقتصادية لكل دولة من هذه الدول.

إذا نجحت القمة في موْضعة مسار الاقتصاد العالمي، في "عولمة منضبطة"، ونجحت حركة مناهضة العولمة في المساعدة على ذلك، يمكن المغامرة ببعض التفاؤل.

وفي جوهر التحديات والمطالبات التي تُعرض على قمة العشرين تقع قضية ضبط "العولمة المنفلتة"، وتجفيف مستنقعات الاستغلال الواسعة فيها، وتغول سيطرة الأفراد والشركات الكبرى على مصائر مجتمعات ودول وفضاءات واسعة. وبعض من الجدل الذي ظل محتدماً على الدوام هو مسألة غياب الديمقراطية الجماعية عن ضبط استغلالات رأس المال العالمي. فمثلا بإمكان فرد واحد يملك شركات تقدر قيمتها بعشرات المليارات أن يقرر قرارات استثمارية وتجارية قد تؤثر على حياة الملايين، من دون أن يكون منتخباً أو أن يمتلك شرعية سياسية. وهكذا فإن مجالس إدارة الشركات الكبرى غدت أكثر أهمية من العديد من الحكومات. والسؤال الآن هو: كيف يمكن دمقرطة حركة رأس المال وإخضاعه دوماً لآليات مساءلة وشفافية، في الوقت نفسه من دون قمع إبداعه وفاعليته.

لقد أنتجت "العولمة المنفلتة"، وبسبب انفلاتها بالتعريف والتمظهر، حركة مناهضة متعددة المستويات والجغرافيات، سِمتها الجوهرية التعولم أيضاً. واتصف العالم الراهن بحركة عولمة مندفعة في كل الاتجاهات، وحركة مناهضة للعولمة تترصد ما تخلفه تلك الاندفاعة من دمار جانبي. وكما تميز بعض العولمة بانفلات واندفاع غير محسوبين ومُستفزين للمناهضة، فإن بعض مناهضة العولمة تميز أيضاً بانفلات وتطرف غير عقلانيين ومستفزين لعدم التضامن

لكن المثير تعقله هنا هو التناظر التعولمي المدهش بين العولمة ومناهضتها. فلئن اتسـمت العولمـة بالتواصـل المكثـف العـابر للحـدود، والتبـادلات المتنوعـة فـوق سـيادات الـدول، والتفلّت المتواصل من سيطرة الحكومات، والتنظيم العفوي والمؤسساتي لآليـات وشـبكات اتصال عولمية، فإن حركات مناهضة العولمة امتلكت تلك السمات نفسها. والأهم من ذلك التأمل التجريدي هو الفعل الإيجابي الكبير الذي قادت إليه حركة مناهضة العولمة، وتمثـل في توفير ما يمكن اعتباره "برلماناً عالميـاً" أخـذ عـلى عاتقـه مراقبـة تـوحش بعـض جوانـب العولمة وتفاقم جشع رأس المال ودوسه لما ومن يقـف في طريقـه. ولم تكـن هنـاك بـدائل حقيقية وفاعلة قدمتها حركة مناهضة العولمة أبعد بكثير من المطالبـة بـدور أكـبر للـدول والرأي العام في مراقبة رأس المـال المتعـولم والجـوال، وضـبط لا ديمقراطيـة السـوق. لكـن الإنجاز الأهم لها تمثل في إغناء نقد العولمة سواء من داخلها أو خارجها، بمـا أدى إلى بـروز وصعود تيار "العولمة ذات الوجه الإنساني"، مؤيدة من قبل أصوات اقتصادية رصـينة ولهـا مكانتها (مثل أمارتيا سين وجيفري ساكس وآخرين).

ولذا فإن حركة مناهضة العولمة تلتقي الآن في لنـدن عـلى شـكل مظـاهرات كبـيرة وتقف على بوابات قاعات اجتماعات الدول العشرين، لتنتزع مرة أخـرى وظيفـة البرلمـان العالمي الذي يدافع عن حقوق الأفراد في وجه أصحاب المصالح والشركات الكبرى والـرأس مال الباحث عن الربح بعيداً عن القيم.

وإذا نجحت قمة لندن في موضعة مسار الاقتصـاد العـالمي الجديـد، وبرؤيـة جماعيـة متوافق عليها، في مسار "العولمة المنضبطة"، وإذا نجحت حركة مناهضة العولمـة في المسـاعدة على ذلك يمكن إذن المغامرة ببعض التفاؤل. وإن لم يحدث ذلك وتشـتتت ردود الفعـل عـلى الأزمة الراهنة الطاحنة، فإن سيناريوهات مظلمة تنتظر عالمنا ومجتمعاتنا. (د. خالد الحروب)

نتائج قمة العشرين

وكان قادة مجموعة العشرين تعهدوا بالعمل معا لاستعادة نمو الاقتصاد العالمي.

واتفق القادة المشاركين في القمة على خطة عمل من ست نقاط لإصلاح النظام المالي الدولي وحفز النمو الاقتصادي.

وتهدف هذه الخطة إلى إنعاش الاقتصاد العالمي و هي الأكبر على الإطلاق، من خلال ضخ تريليون دولار للتصدي لأعمق تراجع اقتصادي منذ الكساد العظيم، منها 500 مليار دولار سيتم تقديمها لصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى 50 مليار دولار في صورة مساعدات مباشرة للدول الأكثر فقرا.

وقال رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون اليوم الخميس خلال مؤتمر صحفي في ختام القمة: إن "قادة الدول المشاركين في القمة أقروا خطة التحفيز المالي لمواجهة الأزمة المالية التي تضرب اقتصاديات العالم منذ العام الماضي، وقرروا مضاعفة موارد صندوق النقد الدولي ثلاثة أضعاف؛ عبر مده بمبلغ 500 مليار دولار إضافية.

وأوضح براون أن هذه المبالغ مصدرها أموال جديدة، وحقوق سحب خاصة لصندوق النقد الدولي، مؤكدا أن القمة اتفقت على السماح لصندوق النقد الدولي بتسييل احتياطه من الذهب لمساعدة الدول الأكثر فقرا، كما أعلن براون أن القمة قررت تخصيص 250 مليار دولار للمؤسسات المصرفية؛ بهدف تعزيز سياسات الإقراض وميزانيات البنوك"، وأكد مضيف القمة أن مجموعة العشرين اتفقت على وضع قواعد جديدة دولية ترعى منح العلاوات، وتحديد الأجور.

واهم ملامح هذه الخطة هي:

1. اصلاح المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.
2. الوصول لاتفاق بنهاية عام 2008 تمهيدا لاتفاق عالمي للتجارة الحرة.
3. تحقيق الشفافية في الأسواق المالية الدولية وضمان الافصاح الكامل عن وضعها المالي من خلال شركات تقوم بمراجعة أدائها.
4. تضمان عدم دخول البنوك والمؤسسات المالية في عمليات شديدة المخاطرة.
5. قيام وزراء المالية في دول المجموعة بوضع قائمة بالمؤسسات المالية التي يمكن ان يؤدي انهيارها الى تعريض النظام الاقتصادي العالمي إلى مخاطر كبيرة.
6. تحسين نظام الرقابة المالي في كل دولة.

فيما أعربت ميركل عن رضاها التام عن نتائج القمة

واتفق القادة على أن تتم إجراءات تحسين أداء الأسواق المالية وضبطها قبل 31 مارس/آذار 2009، وان تعقد قمة أخرى لبحث ما تم انجازه خلال شهر ابريل/نيسان 2009.

وأشار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى أن القمة القادمة ستعقد في لندن، لكن لم يصدر تأكيد رسمي عن القمة بذلك.

كما اتفقوا على أن من حق كل دولة على حدة التحكم في أدوات سياستها النقدية، مثل سعر الفائدة، حسب ظروفها الاقتصادية . (اقتصاد وأعمال bbc) (وكالات إسلام أون لاين نت)

تأثير العولمة على الاقتصاد الفلسطيني

لقد كانت الأزمة المالية العالمية أحد أبرز العواقب الوخيمة للعولمة وهنا سنبحث مدى تأثير العولمة وما نتج عنه من أزمة مالية عالمية على الاقتصاد الفلسطيني .

أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني:

من المبكر الحكم على نتائج الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على منطقتنا، كما انه من غير المبرر إصدار التأكيدات والأحكام المطلقة والتوقعات المسبقة بمحدودية أثار تلك الأزمة واتجاهات تأثيرها. فالأزمة لا تزال في بداياتها وتفاعلاتها لا تزال قائمة. وبالرغم من كل التطمينات من أن انعكاسات الأزمة المالية على اقصادات الكثير من البلدان، لم تشمل بعمق سلبيا الاقتصاد الفلسطيني لغاية الآن، بسبب العزلة شبه الكاملة للاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد العالمي ومحدودية الروابط التجارية والمصرفية المباشرة بينهما، ونتيجة للقيود الاقتصادية والسياسية المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية. إلا أن ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ارتباطا كاملا وتبعيته له بصورة شبه تامة، يجعل من المؤكد أن تصيب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي الاقتصاد الفلسطيني، لذا لا بد من استمرار توخي الحيطة والحذر .

وحيث أن الاقتصاد الإسرائيلي لم يتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية لغاية الآن، نتيجة تنوعه وقوة بنيته الإنتاجية واتساع علاقاته مع الأسواق العالمية، لم يتأثر الاقتصاد الفلسطيني المرتبط به وبالمساعدات الدولية كثيرا بالأزمة المالية العالمية تبعا لذلك ولاستمرار المانحين بدفع التزاماتهم دون أثر ملحوظ للازمة المالية العالمية على وتيرة ذلك الالتزام. إلا أن الركود في السوق العالمي من

الممكن أن يؤدي إلى ركود في الاقتصاد الإسرائيلي خصوصا في مجال التبادل التجاري بين إسرائيل والعالم، مما سيؤدي إلى تراجع في النمو الاقتصادي في إسرائيل، ومن الممكن أن ينعكس ذلك سلبيا على الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل والعالم وكذلك على العمالة الفلسطينية فيها رغم محدودية الدور الراهن لكل منهما في الاقتصاد الفلسطيني فالأولى لا تتجاوز 15% من الناتج المحلي والثانية 10% من العمالة، كذلك من الممكن أن يكون للازمة تأثير على التزام المانحين بالوفاء بتعهداتهم إن استفحلت الأزمة وأثارها.

وفيما يلي استعراض لبعض الآثار على بعض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني:

الأسعار والعملة والتضخم : بعد الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والأغذية ومواد البناء العالمية قبل الأزمة برز تراجع ملموس في تلك الأسعار بعدها نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، وبعد الهبوط الحاد في سعر الشيكل مقابل الدولار والذي استمر إلى ما قبل الأزمة، تعزز سعره بشكل ملموس بعدها. وأدى ذلك إلى هبوط معدل التضخم من 12% في يوليو عام 2008 إلى حوالي -1% في كانون ثاني 2009 . لكن وصول أثار الأزمة المالية العالمية إلى إسرائيل قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم من جديد.

تكاليف الإنتاج والمعيشة، المستوى الحقيقي للأجور ومعدلات التشغيل: أدت الأزمة المالية العالمية لغاية الآن إلى الحد من تكاليف الإنتاج وتحسين الدخول الحقيقية للمواطنين الفلسطينين من جهة كما أوضحنا أعلاه،لكن الركود في الأسواق العالمية من المتوقع أن يؤدي إلى نقص الطلب على السلع الإسرائيلية والمحلية وبالتالي إلى زيادة معدلات البطالة في السوق المحلي.

التجارة :الصادرات،الواردات،الطلب الخارجي والمحلي: في الوقت الذي أدى ارتفاع الأسعار الذي سبق الأزمة إلى تراجع في الطلب المحلي على السلع،

أدى تراجع الأسعار إلى الحد مـن التراجـع عـلى الطلـب المحـلي لتاريخـه. لكـن الركـود في الأسواق العالمية من الممكن أن يؤدي إلى تراجع في الصادرات الإسرائيلية والفلسطينية كما أن أعداد السائحين قد يشهد تراجعا.

المساعدات الدولية: تغطي المساعدات الدولية العجز في موازنـة السـلطة الوطنيـة الفلسطينية والذي يبلغ أكـثر مـن نصـفها، وهنـاك خشـية مـن أن يقـوم بعـض المـانحين بحجب مساعداتهم عنها نتيجة للازمة الاقتصادية العالميـة،وبالرغم مـن تأكيـدات معظـم المانحين لغاية الآن بالاستمرار في تقديم المساعدات للسلطة رغما عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية عليهم، فإنه من الصعب التنبؤ بمدى استمرار التزامهم بذلك مع تعمق الأزمة.

تحويلات العاملين في الخارج: ليس هنـاك مـؤشرات ملموسـة ومحـددة لغايـة الآن عن مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على العاملين الفلسطينيين في الخـارج وتحـويلاتهم إلى الاقتصاد الفلسـطيني والتـي تقـدر ب 8% مـن النـاتج المحـلي، لكـن حملـة التسريحـات للعاملين التي شهدتها معظم دول الخليج في أعقـاب الأزمـة لا تـبشر بـالخير، وعليـه مـن الممكن انتظار ما هو أسوء مع دخول الأزمة مراحل متقدمة.

القطاع المصرفي: نتيجة للعوامل المذكورة أعلاه وللإجراءات الاحتياطية المتخذة مـن سلطة النقد والبنوك كان اثر الأزمة المالية العالمية على هذا القطاع محـدودة جـدا، وقـد كانت الأرصدة الأكثر عرضة للتأثر في البنوك هي الودائع بالدولار أو الدينار وتلك المودعـة في البنوك الأمريكيـة أو المرتبطـة معهـا. وقـد أسـعف المسـتثمرين المحليـين عـدم وجـود استثمارات كبيرة لهم في الخارج وخصوصا تلك المتأثرة بالسوق المالي الأمـريكي ومشـتقاته. لكن تعامل البنوك المحلية مع البنوك الإسرائيليـة وارتبـاط تعاملاتهـا الدوليـة بهـا، وعـدم السيطرة على النقد في التداول يتطلب المزيد من الإجراءات الاحتياطية.

بعض الإجراءات الاقتصادية الاحتياطية المقترحة: في ظل ضآلة الاقتصاد الفلسطيني وإمكانياته في وجه الاقتصاد العالمي فإن من شبه المستحيل، قدرة الأول في الوقوف أمام إعصار الأزمة المالية العامية دون أن يتأثر بها. لكن ذلك لا يعني بحال الوقوف مكتوفي الأيدي إزاء تلك الأزمة أو الاستسلام لها، أو الاكتفاء بما اتخذ من إجراءات احتياطية لغاية الآن، فعظم الأزمة وفداحة أخطارها الممكنة يتطلب العمل المتواصل وابتكار الوسائل لمواجهة آثارها المحتملة، ولا ادعي أن لدي تصور متكامل لما ينبغي عمله، ولا أن كل ما سوف اقترحه مناسب وقابل للتطبيق، ولكن فيما يلي بعض الأفكار والمقترحات قابلة للنقاش والعصف الفكري على الأقل:

فمع استمرار تنويع العملات المستخدمة في الادخار والحد من الأرصدة المالية المرتبطة بالدولار، واستمرار توخي الحذر الشديد في التعامل بالأوراق والمشتقات المالية العالمية. ومن تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لامتصاص البطالة والحد من الفقر من إلى تشجيع الاستبدال التدريجي للواردات بالمنتجات المحلية وإعطاءها الأولوية في فترة الكساد، إلى شراء احتياطي من السلع الأساسية وفق اقل الأسعار السائدة في فترة الركود و تجميد عمليات بيع العقارات والأصول الثابتة الأخرى ما أمكن خلال تلك الفترة. ومع العمل على تقليص النفقات وتحسين كفاءة استخدامها، لابد من تسريع وتيرة الاعتماد على الإيرادات المحلية مصدر لتغطية العجز في الموازنة، وتفهم وتعاون القطاع الخاص للحد من الاعتماد على المصادر الخارجية، بإبداء مزيد من الالتزام بدفع المستحقات الضريبية..........الخ

ففي الوقت الذي نقر فيه بمحدودية اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الفلسطيني لغاية الآن، ندعو إلى اليقظة والمتابعة واستمرار الدراسات والنقاشات للازمة وتطوراتها، واتخاذ مزيد من إجراءات الحيطة والحذر لمواجهة تفاعلاتها المستقبلية وانعكاساتها على منطقتنا.

انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث

مفهوم العولمة و نشأتها

العولمة والتي تمثل مرحلة متطورة للهيمنة الرأسمالية الغربية على العالم .

إن سقوط النظام الاشتراكي أدى إلى تحول العالم من " نظام الحرب الباردة " المتمركز حول الانقسام والأسوار إلى نظام العولمة المتمركز حول الاندماج وشبكات الإنترنت " تتبادل فيه المعلومات والأفكار والرساميل بكل يسر وسهولة" . وانتصار الرأسمالية على الاشتراكية أدى إلى تحول كثير من الاشتراكيين إلى الرأسمالية والديمقراطية باعتبارها أعلى صورة ـ بزعمهم ـ وصل إليها الفكر الإنساني وأنتجه العقل الحديث حتى عده بعضهم أنه نهاية التاريخ.

تعريف العولمة :

لفظة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) وبعضهم يترجمها بالكونية([2])، وبعضهم يترجمه بالكوكبة، وبعضهم بالشوملة([3]) ، إلا إنه في الآونة الأخيرة أشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل الساسة والاقتصاد والإعلام . وتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ([4]). يقول "عبد الصبور شاهين " عضو مجمع اللغة العربية :" فأما العولمة مصدراً فقد جاءت توليداً من كلمة عالم ونفترض لها فعلاً هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي ... وأما صيغة الفعللة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الأحداث والإضافة ، وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل"

وكثرت الأقوال حول تعريف معنى العولمة حتى أنك لا تجد تعريفاً جامعاً مانعاً يحوي جميع التعريفات وذلك لغموض مفهوم العولمة ، ولاختلافات وجهة الباحثين فتجد للاقتصاديين تعريف ، وللسياسيين تعريف ، وللاجتماعيين تعريف وهكذا ، ويمكن تقسيم هذه التعريفات إلى ثلاثة أنواع : ظاهرة اقتصادية، وهيمنة أمريكية ، وثورة تكنولوجية واجتماعية.

النوع الأول : أن العولمة ظاهرة اقتصادية:

عرفها الصندوق الدولي بأنها :" التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله" .

وعرفها "روبنز ريكابيرو" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والنمو ـ بأنها :"العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية ([7])".

وقال محمد الأطرش :" تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة ، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات.([8])" بهذا التعريف للعولمة ركز على أن العولمة تكون في النواحي التجارية والاقتصادية التي تجاوزت حدود الدولة مما يتضمن زوال سيادة الدولة ؛ حيث أن كل عامل من عوامل الإنتاج تقريباً ينتقل بدون

جهد من إجراءات تصدير واستيراد أو حواجز جمركية ، فهي سوق عولمة واحدة لا أحد يسيطر عليها كشبكة الإنترنت العالمية .

وعند صادق العظم هي :" حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها ، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ".

التعريف الثاني : إنها الهيمنة الأمريكية :

قال محمد الجابري :" العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات ، على بلدان العالم أجمع ([10])".فهي بهذا التعريف تكون العولمة دعوة إلى تبنى إيديولوجية معينة تعبر عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم . ولعل المفكر الأمريكي " فرانسيس فوكوياما " صاحب كتاب " نهاية التاريخ "يعبر عن هذا الاتجاه فهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وهي الحقبة التي تم فيها هيمنة التكنولوجيا الأمريكية .

التعريف الثالث : إنها ثورة تكنولوجية واجتماعية :

يقول الاجتماعي "جيمس روزناو" في تعريفها قائلاً :" العلومة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل : الاقتصاد، السياسة ، الثقافة ، الايديولوجيا ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود ، انتشار أسواق التويل ، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة ([11])". وعرفها بعضهم بأنها : "الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم نسبياً كرة اجتماعية بلا حدود . أي أن الحدود الجغرافية لا يعتبر بها حيث يصبح العالم أكثر اتصالاً مما يجعل الحياة الاجتماعية متداخلة بين الأمم" .

فهو يرى أن العولمة شكل جديد من أشكال النشاط ، فهي امتداد طبيعي لانسياب المعارف ويسر تداولها تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية .

وهناك من يعرفها بأنها:" زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات".وعرفها إسماعيل صبري تعريفاً شاملاً فقال :" هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية ."

وبعد قراءة هذه التعريفات ، يمكن أن يقال في تعريف العولمة : أنها صياغة إيديولوجية للحضارة الغربية من فكر وثقافة واقتصاد وسياسة للسيطرة على العالم أجمع باستخدام الوسائل الإعلامية ، والشركات الرأسمالية الكبرى لتطبيق هذه الحضارة وتعميمها على العالم.

الفرق بين العولمة والعالمية :

إن التقابل بين العالمية والعولمة وإيجاد الفرق بينهما فيه نوع من الصعوبة وخصوصاً أن كلمة العولمة مأخوذة أصلاً من العالم ولهذا نجد بعض المفكرين يذهبون إلى أن العولمة والعالمية تعني معنى واحدا وليس بينهما فرق . ولكن الحقيقة أن هذين المصطلحين يختلفان في المعنى فهما مقابلة بين الشر والخير .

العالمية : انفتاح على العالم ، واحتكاك بالثقافات العالمية مع الاحتفاظ بخصوصية الأمة وفكرها وثقافتها وقيمها ومبادئها . فالعالمية إثراء للفكر وتبادل للمعرفة مع الاعتراف المتبادل بالآخر دون فقدان الهوية الذاتية . وخاصية العالمية هي من خصائص الدين الإسلامي ، فهو دين يخاطب جميع البشر ، دين عالمي يصلح في كل زمان ومكان ، فهو لا يعرف الإقليمية أو القومية أو الجنس

جاء لجميع الفئات والطبقات ، فلا تحده الحدود . ولهذا تجد الخطاب القرآني موجه للناس جميعا وليس لفئة خاصة فكم آية في القرآن تقول " يا أيها الناس" فمن ذلك قوله تعالى :" يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى " وقوله تعالى :"يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا " وقوله تعالى :" يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة " إلى غير ذلك من الآيات التي ورد فيها لفظة الناس وقد تجاوزت المأتيين آية ؛ بل إن الأنبياء السابقين عليهم صلوات الله وسلامه تنسب أقومهم إليهم " قوم نوح " " قوم صالح " وهكذا إلى محمد صلى الله عليه وسلم فإنه لم يرد الخطاب القرآني بنسبة قومه إليه صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على عالمية رسالته صلى الله عليه وسلم فهو عالمي بطبعه، " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ"

ومن أسباب تخلفنا عن الركب الحضاري هو إقصاء الإسلام عن عالميته ، وعدم زجه في كثير من حقول الحياة بزعم المحافظة على قداسته وطهوريته، وهذا نوع من الصد والهجران للدين ، وعدم فهم لطبيعة هذا الدين والذي من طبيعته وكينونته التفاعل مع قضايا الناس والاندماج معهم في جميع شؤون الحياة ، وإيجاد الحلول لكل قضاياهم وهذا من كمال هذا الدين وإعجازه . فهو دين تفاعلي حضاري منذ نشأته . فمنذ فجر الرسالة النبوية نزل قوله تعالى :" ألم ، غلبت الروم في أدنى الأرض ، وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين " فيذكر الخطاب القرآني الكريم المتغيرات العالمية ، لإدراك أبعاد التوازنات بين القوتين العظميين في ذلك الزمان ، وذلك " أن المسلم يحمل رسالة عالمية ، ومن يحمل رسالة عالمية عليه أن يدرك الوقائع والأوضاع العالمية كلها وخاصة طبيعة وعلاقات القوى الكبرى المؤثرة في هذه الأوضاع.([13])"

أما العولمة : فهي انسلاخ عن قيم ومبادئ وتقاليد وعادات الأمة وإلغاء شخصيتها وكيانها وذوبانها في الآخر. فالعولمة تنفذ من خلال رغبات الأفراد

والجماعات بحيث تقضي على الخصوصيات تدريجياً من غير صراع إيديولوجي. فهي " تقوم على تكريس إيديولوجيا " الفردية المستسلمة" وهو اعتقاد المرء في أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته ، وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه ، فتقوم بإلغاء كل ما هو جماعي ، ليبقى الإطار " العولمي" هو وحده الموجود . فهي تقوم بتكريس النزعة الأنانية وطمس الروح الجماعية ، وتعمل على تكريس الحياد وهو التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية ، وهي بهذا تقوم بوهم غياب الصراع الحضاري أي التطبيع والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري. وبالتالي يحدث فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة ، مما يفقد الهوية الثقافية من كل محتوى ، فالعولمة عالم بدون دولة ، بدون أمة ، بدون وطن إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية .([14])" يقول عمرو عبد الكريم:" العولمة ليست مفهوماً مجرداً ؛ بل هو يتحول كلية إلى سياسات وإجراءات عملية ملموسة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والإعلام ؛ بل وأخطر من ذلك كله هو أن العولمة أضحت عملية تطرح ـ في جوهرها ـ هيكلاً للقيم تتفاعل كثير من الاتجاهات والأوضاع على فرضه وتثبيته وقسر مختلف شعوب المعمورة على تبني تلك القيم وهيكلها ونظرتها للإنسان والكون والحياة".

نشأة العولمة :

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم ليس لها علاقة بالماضي؛ بل هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية .. فبدأت العولمة ببزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل

الإقطاعية، مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة .

وذهب بعض الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين ، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تنامياً سريعاً . يقول إسماعيل صبري :" نشأت ظاهرة الكوكبة (العولمة) وتنامت في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهي حالياً في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى ، أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية ..."

إن الدعوة إلى إقامة حكومة عالمية، ونظام مالي عالمي موحد والتخلص من السيادة القومية بدأت في الخطاب السياسي الغربي منذ فترة طويلة فهذا هتلر يقول في خطابه أمام الرايخ الثالث :" سوف تستخدم الاشتراكية الدولية ثورتها لإقامة نظام عالمي جديد" وفي كتابات الطبقة المستنيرة عام 1780:" من الضروري أن نقيم إمبراطورية عالمية تحكم العالم كله "

وجاء في إعلان حقوق الإنسان الثاني عام 1973 :" إننا نأسف بشدة لتقسيم الجنس البشري على أسس قومية . لقد وصلنا إلى نقطة تحول في التاريخ البشري حيث يكون أحسن اختيار هو تجاوز حدود السياسة القومية ، والتحرك نحو بناء نظام عالمي مبني على أساس إقامة حكومة فيدرالية تتخطى الحدود القومية "

وقال بنيامين كريم أحد قادة حركة العصر الجديد عام 1982 :" ما هي الخطة ؟ أنها تشمل إحلال حكومة عالمية جديدة ، وديانة جديدة ."

وكانت ورئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر قد اقترحت فكرة العولمة يرافقها في ذلك الرئيس الأمريكي السابق رولاند ريغن. ووجهة نظر تاتشر الاقتصادية ـ والتي عُرفت بالتاتشرية ـ انبثقت من الاستحواذ

اليهودي للمال والعتاد ... حيث أن فكرتها الاقتصادية والتي صاغها اليهودي جوزيف وهي تهدف بجعل الغني أغنى والفقير أفقر.

ويذكر "بات روبرتسون " إن النظام العالمي الجديد نظام ماسوني عالمي ، ويعلل على ما يقول : " بأن على وجهي الدولار مطبوع علامة الولايات المتحدة ، وهي عبارة عن النسر الأمريكي ممسكاً بغصن الزيتون رمز السلام بأحد مخالبه ، وفي المخلب الآخر يوجد 13 سهماً رمز الحرب . وعلى الوجه الآخر هرم غير كامل ، فوقه عين لها بريق المجد ، وتحت الهرم كلمات لاتينيه (Novus Order Seclorum) وهي شطرة من شعر فرجيل الشاعر الروماني القديم معناها " نظام جديد لكل العصور ". إن الذي صمم علامة الولايات المتحدة هذه هو تشارلز طومسون ، وهو عضو في النظام الماسوني وكان يعمل سكرتير للكونجرس . وهذا الهرم الناقص له معنى خاص بالنسبة للماسونيين ، وهو اليوم العلامة المميزة لأتباع حركة العصر الجديد ." وبعد تحليل ليس بطويل يصل المؤلف إلى وجود علاقة واضحة تربط بين النظام الماسوني والنظام العالمي الجديد .

وقد جاء في مجلة المجتمع بحثاً عن منظمة "بلدربرج" والذي أسسها رجل الأعمال السويدي " جوزيف هـ. ريتنجر" ـ والذي سعى إلى تحقيق الوحدة الأوروبية ، وتكوين المجتمع الأطلسي ـ وهي منظمة سرية تختار أعضاءها بدقة متناهية من رجال السياسة والمال ، وتعقد اجتماعاتها في داخل ستار حديدي من السرية ، وفي حراسة المخابرات المركزية الأمريكية وبعض الدول الأوروبية ، ولا تسمح لأي عضو بالبوح بكلمة واحدة عن مناقشاتها ، ولا يحق للأعضاء الاعتراض أو تقديم أي اقتراح حول مواضيع الجلسات ، ويمول هذه المنظمة مؤسسة روكفلور اليهودية وبنك الملياردير اليهودي روتشيلد ، ومعظم الشخصيات في هذه المنظمة هم من الماسونيين الكبار ، وكثير من رؤساء الولايات المتحدة نجحوا في الانتخابات بعد عضويتهم في هذه المنظمة مثل:

ريجان ، وكارتر ، وبوش ، وكلينتـون ، وبعـد اشـتراك تـاتشر في المنظمـة بسـنتين أصـبحت رئيسة وزراء إنجلترا ، وكذلك بيلر أصبح رئيساً للوزراء بعد مضي أربع سنوات من اشـتراكه في المنظمة ، وهي تسعى للسيطرة على العالم وإدارته وفـق رؤيتهـا ، فقرارتهـا تـؤثر عـلى التجارة الدولية وعلى كثير من الحكومات.

فالعولمة نشأت مع العصر الحديث وتكونت بما أحدثه العلم مـن تطـور في مجـال الاتصالات وخصوصاً بعد بروز الإنترنت والتي أتاحت مجال واسع في التبادل المعرفي والمالي ، وارتباط نشأة الدولة القومية بالعولمة في العصر الحـاضر فيـه بعـد عـن مفهـوم العولمـة والذي يدعو أساساً إلى نهاية سـيادة الدولـة والقضـاء عـلى الحـدود الجغرافيـة ، وتعمـيم مفهوم النظام الرأسمالي واعتماد الديموقراطيـة كنظـام سـياسي عـام للـدول. ولكـن هنـاك أحداث ظهرت ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينه بهذه الصـيغة العالميـة فانهيـار سـور بـرلين ، وسـقوط الاشـتراكية كقـوة سياسـية وإيديولوجيـة وتفـرد القطـب الأوحـد بالسيطرة والتقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج ليشـمل الأسـواق العالميـة أدت إلى تكـوين هذا المفهوم.

وخلاصة البحث أن مصطلح العولمة منشأه غـربي، وطبيعتـه غربيـة، والقصـد منـه تعميم فكره وثقافته ومنتوجاته على العالم، فهي ليست نتيجة تفاعلات حضـارات غربيـة وشرقية، قد انصهرت في بوتقة واحدة ؛ بل هي سيطرة قطب واحد على العالم ينشر فكـره وثقافته مستخدمة قوة الرأسمالي الغربي لخدمة مصالحه. فهو من مورثات الصليبية فروح الاستيلاء على العالم هي أساسه ولبه ولكن بطريقة نموذجيه يرضى بها المستعمر ويهلل لها ؛ بل ويتخذ هذه الصليبية الغربية المتلفعة بلباس العولمة مطلـب للتقـدم . يقـول "بـات روبرتسون":" لم يعد النظام العالمي الجديد مجرد نظرية ، لقد أصبح وكأنه إنجيل."

مفهوم العالم الثالث وأهم خصائصه

مفهوم العالم الثالث :

يعتبر الباحث الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي الفرد سوفي-Alfred sauvy 1898/1990-أول من استعمل عبارة العالم الثالث سنة 1952، وأعتمد في صياغة مفهومه على تشابه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بدول العالم الثالث بأوضاع الهيئة الثالثة التي سادت بفرنسا قبيل اندلاع الثورة الفرنسية ستة 1789.ويتكون العالم الثالث من مجموع دول أمريكا الوسطى والجنوبية ودول القارة الإفريقية ومعظم دول القارة الأسيوية-انظر الخريطة ص 137- المتخلفة التي لا تنحاز لأي من المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي .

أهم خصائص العالم الثالث :

اجتماعيا: نمو ديمغرافي كبير بسبب ارتفاع نسبة الخصوبة+ أمد الحياة ضعيف بسبب قلة الإمكانيات الطبية وضعف المستوى المعيشي+ أمية مرتفعة + هجرة مكثفة من البوادي إلى المدن ...

اقتصاديا: تصدير المواد الأولية + عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الاستهلاكية+ ضعف الاستثمارات الصناعية+ غياب التكامل بين القطاعات الاقتصادية+ ارتفاع المديونية الخارجية+ التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية السابقة ...

لم يعد هذا المصطلح يتردد كثيراً في لغة الإعلام الدولي أو الإقليمي رغم انه كان من وقت سابق في الستينيات إلى الثمانينات يتردد بشكل دائم.

ويعود هذا التراجع في رواج المصطلح إعلامياً الى ضغوت النظرية السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي نشأ في ظلالها وهي ما عرف بنظرية أو فكر التنميه الذي نشأ متأثراً باعتبارات يسارية وإشتراكية ووطنية كانت ترغب

إما في وضع بديل نظري عن كل من الرأسماليه (الليبرالية) والشيوعية (الماركسية) أو في مد نطاق النظرية الإشتراكية لتغطي جوانب من العالم أوسع من الجانب الأوروبي الذي تركزت عليه النظرية الماركسية والشيوعية واليسارية حتى ذلك الحين.

كذلك كانت هذه النظرية (التنمية / العالم الثالث) فائزة بفكر نقد الإستعمار والنقد الثقافي الذي راج في تلك الفترة وكان في بداية إزدهاره ، وقد تأسس مفهوم العالم الثالث على جانب هو إقتصادي إجتماعي الجوهر يقسم العالم إلى ثلاثه مستويات حسب درجات الرفاهيه الإقتصادية والنظام الإجتماعي المتبع والسياسات التي تحشد الحكومات ورائها.

فهناك العالم الأول الذي يضم ماكان رسمي بالدول المتقدمه أو الصناعية أو الرأسماليه أو الديموقراطيه .. إلخ ، وهناك العالم الثاني الذي كان يضم المجموعة الإشتراكيه وقد أحرزت درجه ما من التقدم الفائق في مجالات عسكرية واجتماعية ، وإن لم تقرن ذلك بمستوى اقتصادي مماثل ، كما أنها تتبع النظام الإشتراكي سياسياً وإقتصادياً وتقف موقف المواجهة مع المعسكر الرأسمالي أو العالم الأول .

ويأتي بعد ذلك العالم الثالث وهو يكاد يتطابق مع ما عرف كذلك بالدول النامية أو الدول التي بسبيل التنميه أو حتى باسم الدول المتخلفة أو الفقيرة وفقاً لبعض المسميات التي لا تراعي مقتضيات اللياقة الأدبية (أنظر تعريفنا السابق لهذا المصطلح) ولا تنطوي هذه المجموعة أو هذا العالم تحت لواء معسكر محدد ، لكنها موضع تجاذب بين العالمين الأول والثاني إذ يحاول كل منهما جذب هذا العالم أو القسم الأكبر منه إلى مجاله.

وحتى محاولات العالم الثالث للتوحد وراء حركة محدده لم تحرز النجاح المرغوب سواء أكانت تلك الحركة هي حركة عمدم الإنحياز والحياد الإيجابي أو مجموعه ال77 أو أية تجمعات أصغر.

ولم تتبن دول هذا العالم نظاماً سياسياً اجتماعياً محدداً وإن هناك ميل واضح في الجانب الإقتصادي إلى النظام الإشتراكي سواء أكان مصحوباً بظلاله السياسية والإجتماعيه أم لا.لكن السمات الغالبة التي تم على أساسها جمع دول كثيرة تحت مظلة مصطلح العالم الثالث كانت تقوم على أن معظمها خارج لتوه من الإحتلال الأجنبي أو الاستعمار ، كما أن معظمها حديث الخبره بالحكم الذاتي على يد حكومات وطنيه ويبدأ في أخذ الخبرة في التعامل مع أوضاع ومشكلات سياسية وإجتماعيه معقدة.

كذلك فإن هذه الدول في وضع إقتصادي أولي من ناحية أنها لم تبدأ بعد _ من وجهة نظر واضعي المصطلح _ من الوصول إلى مراحل الإنتاج الرأسمالي الأول أو المتأخرة.

وهي كلها أخذه في تجارب مهمة للنمو الإقتصادي مصحوبة بتجارب مناظرة للنمو الإجتماعي من خلال عمليات لتحديث العصرنه كما أسميت ، والتي تم فهمها من الغالب على أنها تعني اللحاق بالغرب وبناء مجتمع يقوم على قيم ومفاهيم وأهداف تشبة تلك السائده في الغرب من ناحية السلوكيات الإجتماعيه والتي كانت في الواقع مشابهة إلى حد كثير مع ما يسود في بلاد العالم الثاني مع الفارق في الشعارات والأهداف العامة المرفوعة والتي كانت تتلخص في النهاية في الهدف المادي الدنيوي وهو الرفاهية العامة وبناء مجتمع الرفاهية سواء بالنسبه للجميع (الفكر الإشتراكي) أو بالنسبه للطبقه المسيطرة (الفكر الرأسمالي).

كانت هذه هي الملامح العامه والسياق الأوسع لمصطلح العالم الثالث .. لكن هناك أبعاد أخرى تتعلق بإستخدام هذا المصطلح.

تعريف التنمية و التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وجد العالم نفسه مدعوا للانقسام إلى معسكرين شرقي و غربي عاشا زمنا طويلا على إيقاع الحرب الباردة ، لكن مع تنامي حركات التحرر من الاستعمار سيلوح في الأفق عالم ثالث سمي بدءا بالدول المتخلفة و المتأخرة عن النمو، لكن و من أجل تلطيف الوصف و جعله أكثر إنسانية سيتم اختراع مصطلح الدول السائرة في طريق النمو أو الدول النامية ، لكن يبدو أن صفة العالم الثالث ما زالت الأكثر حضورا و تعبيرا عن هذه الدول التي يقول عنها فوريست ميردن أن " العوامل المشتركة فيما بين شعوب هذه الدول هي مشكلاتهم و تاريخ شقائهم الطويل ، فهم فقراء و مرضى و جوعى و أميون ، إنهم يقطنون مساكن غير صحية و يموتون في سن مبكرة و يزداد عددهم بأكثر من مليون كل شهر "

في سياق هذا التقسيم السياسي و الاقتصادي للعالم بدأ مصطلح التنمية يتداول على أوسع نطاق ، و على الرغم من اشتغال أدم سميت خلال أواخر القرن الثامن عشر على هذا المفهوم في كتاباته عن الاقتصاد ، لقد كانت مصطلحات من قبيل التطور و النمو و التقدم المادي و الاقتصادي و التحديث و التصنيع أكثر استعمالا و ذلك إلى حدود نهاية الحرب العالمية الثانية ، لكن بعدما وضعت الحرب أوزارها و صار العالم مقسما وفقا للتصنيف المار ذكره ، أصبح مفهوم التنمية حاضرا بقوة في مختلف النقاشات السياسية و العلمية ، بل إنه صار تخصصا علميا خالصا في إطار سوسيولوجيا التنمية و مبحثا حيويا في كثير من المعارف الأخرى كالجغرافيا و الاقتصاد و الفلاحة و الإدارة الترابية .

التطور المعرفي الذي شهده المفهوم سيقود نحو مزيد من التخصص الذي فرضته أسئلة التنمية على المستوى الواقعي ، بحيث لم يعد الحديث مقبولا عن التنمية بشكل مغرق في العمومية و الشمولية ، و هذا ما استوجب تفريع التنمية إلى واجهات عدة للاشتغال ، كالتنمية المحلية و التنمية الاقتصادية و الثقافية و السياسية و الفلاحية و القروية ...

و بالطبع فالتوسع المعرفي يفترض من جهة ثانية نحتا متواصلا لمقاربات جديدة ، و هذا ما أفضى إلى إبداع مقاربات و آليات اشتغال متنوعة لإعمال التنمية واقعيا في المشهد المجتمعي .

التنمية في نشأتها و امتدادها التاريخي كنظرية و كممارسة ستدفع بالعديد من مثقفي العالم الثالث و غيرهم في الستينيات من القرن الماضي إلى إمعان النظر في إشكاليات التخلف و التبعية بحثا عن النموذج الأنسب لتحقيق التنمية، و في هذا السياق اشتغل سمير أمين على نظرية المركز و المحيط محاولا الوصول إلى فهم الأسباب التي تكرس التبعية و التخلف و تمنع من تحقيق التنمية و التحرر .

لكن المنعطف التاريخي الذي شهده مفهوم التنمية سيكون في أروقة الأمم المتحدة مع احتدام النقاش حول الفوارق الصارخة بين الدول المتقدمة و الأخرى التي توصف (من باب المجاملة) بالعالم الثالث أو السائرة في طريق النمو ، فبدءا من السبعينيات و إلى حدود الآن سيتم الاشتغال في كثير من اللقاءات العلمية للأمم المتحدة على هذا المفهوم خصوصا في اتصاله الوثيق بالتنمية المستدامة . ففي سنة1986سيصدر إعلان الحق في التنمية الذي يؤكد المادة الأولى منه على أن " الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير للتصرف ، و بموجبه يحق لكل إنسان و لجميع الشعوب المشاركة و الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية و التمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية إعمالا تاما " . كما أن المادة

الثانية من هذا الإعلان توضح جيدا بأن " الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية " و في ذلك دليل قاطع على وجوب القطع مع المقاربات الاقتصادوية للتنمية التي تراهن على الأرقام و المؤشرات المالية فقط ، بما يعني ذلك من أن التنمية هي مشروع تغييري شمولي يستهدف الرفع من شروط و ظروف الحياة المجتمعية برمتها .

ما التنمية ؟

تنطوي التنمية في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه ، و بالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي و التكنولوجي لذات المجتمع ، و قد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس و تقاليدهم و ميولهم [2]، فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في الزمان و المكان تراهن على التغيير الإيجابي طبعا ، إن التنمية في مختلف أشكالها و تصوراتها تستهدف أبعادا مفتوحة على ما هو لوجيستيكي أو ما هو معنوي تقود ختاما نحو تغيير السياسات و الممارسات و المواقف .

لكن تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية و الاستراتيجيات النظرية ، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام ، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات و المواقف بشكل أساس ، و هذا ما يسير على دربه المتخصصون في التربية السكانية . إنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية ، إنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول ، و ترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى ، بل يذهب الساسة مثلا وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية و السياسية ، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي [3]، و هذا الاختلاف الذي يبصم مفهوم

التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عمليه استدماج مفاهيمي تلح على أن التنمية هي كل متداخل و منسجم ، و أنه تكون ناجعة و فعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان و المجتمع ، عبر مختلف النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية والبيئية ....ذلك أن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم المعنى المحتمل للتنمية ، و لهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي . و لكي نلقي مزيدا من الضوء على التنمية سنحاول في مستوى آخر الاقتراب أكثر من مفهومي التنمية المستدامة و التنمية المحلية .

التنمية المستدامة :

يعود الفضل في نحت هذا المفهوم و تأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق و الباحث الهندي أمارتايا سن و ذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما هي تنمية اقتصادية-اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية. كما أن الوزير الأول النرويجي كرو هارلم برونطلاند لعب دورا مهما في ترسيخ هذا المفهوم و تحديد ملامحه الكبرى ، ففي سنة 1987 سيصدر تقرير عن الأمم المتحدة سيصير بعدا حاملا لاسم برونطلاند ، يلح على أن التنمية يفترض فيها تلبية الحاجيات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجيات المستقبلية . و هذا كله يفضي بنا إلى التأكيد على أن التنمية المستدامة تتمثل التنمية استنادا إلى منطق التوزيع العادل للثروات و تحسين الخدمات و تجذير مناخ الحريات و الحقوق ، و ذلك في تواز تام مع تطوير البنيات و التجهيزات دونما إضرار بالمعطيات و الموارد الطبيعية و البيئية ، إنها بهذه الصيغة تنمية موجهة لفائدة

المجتمع المحلي مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات و حقوق الأجيال القادمة و هذا ما يبصمها بطابع الاستدامة . و فيما يلي تعريفات أخرى أعطيت للتنمية المستدامة :

- "التنمية التى تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام 1987
- "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات والموارد الوراثية (الحيوانية) لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (مجلس منظمة الأغذية والزراعة عام 1988).
- "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل" (مجلس حكومات استراليا عام 1992).

مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال -في الستينيات من هذا القرن- في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization.

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم

التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

- غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.
- نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.
- إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

مؤسسات التنمية المستديمة وأطرافها الفاعلة

إذا كانت الدول طرفا أساسيا في التنمية المستديمة، فإنه ينبغي عليها أن تعتمد أيضا على أطراف فاعلة أخرى. وأولها المنظمات الدولية، التي يتعمق دورها مع انتشار العولمة. و بعدها المنظمات غير الحكومية، التي هي في نفس الوقت لسان حال تطلعات المجتمع و الخبيرة في مجال التنمية. و أخيرا المؤسسات التي هي في الغالب الغاية الأخيرة للسياسات المرسومة.

الدول : مصممة المشاريع و صاحبتها

لقد أقرت ندوة ريو، التي كانت الدول ممثلة فيها رسميا برؤساء دولها أو رؤساء حكوماتها، في عمومها على أعلى مستوى وجود علاقة بين البيئة و التنمية. لقد ظهرت الندوة، حقا، كتعبير سياسي هام على إرادة الدول في وضع القرن XXI تحت شعار التنمية المستديمة.

تطبيقات متباينة حسب الدول. تعد الدول الأطراف الفاعلة الأساسية سواء في السياسات الوطنية أو الدولية للتنمية المستديمة.

إنها المصممة للمشاريع التنموية و المنفذة لها.لقد قبلت الدول الموقعة بتبنيها المفكرة 21 عدة التزامات تباين تطبيقها حسب الحالات. ويفسر هذا التباين جزئيا بتفاوت الوسائل المالية التي تمتلكها، و كذا بمستوى تطورها و قدرات مؤسساتها.

كما يعبر هذا التباين عن تأثير جماعات ضغط متنوعة صناعية واجتماعية و بيئية، تحاول فرض تصوراتها في إعداد السياسات العمومية. و لتسهيل هذا العمل المتمثل في الإعداد السياسي، لابد من أن تتولى المهمة مؤسسة وحيدة،

هي عبارة عن وزارة فوق العادة تراقب نشاطات مختلف الدوائر الحكومية الأخرى.

التحكيم في نزاعات المصالح. تكشف النقاشات الجارية في العديد من الدول حول مختلف قضايا البيئة عن حدة في تضارب المصالح على المستوى المحلي، سواء بين مختلف الوزارات أو بين المصالح العمومية و المصالح الخاصة. غالبا ما تنتهي هذه النزاعات إلى تحكيم خاضع إلى ضغوطات مختلفة و متناقضة، قد تتعارض مع المصالح الجماعية المعترف بها. و على سبيل المثال، فإن الترخيص الجديد بتسويق المنتوجات المحتوية على "أجسام معدلة وراثيا"، في مختلف الدول الأوروبية، قد أعطي ضد رأي غالبية المواطنين.

استحالة التصرف الانفرادي. و من جهة أخرى، ومع الاندماج المتزايد للاقتصاديات، فإن الدول تجد نفسها أكثر فاكثر أمام صعوبة تنفيذ إجراءات أو سياسات وطنية مندرجة ضمن استراتيجية تنمية مستدمة.

و يبين النقاش حول التنوع البيولوجي هذا التناقض بوضوح: إن التنوع البيولوجي مسألة تخضع لسيادة الدول، غير أن حمايته لا يمكن أن ترجع فقط إلى تدخل السلطات العمومية الوطنية. كذلك فإن الترخيص بزراعة الأعضاء المعدلة وراثيا، على نطاق واسع، في بعض الدول، يحد من نطاق المراقبة الذي تملكه كل دولة لكي تراقب المخاطر المرتبطة بهذا الابتكار. إن منع إنتاج الأعضاء المعدلة وراثيا في بلد ما يمكن أن يعرضه للتهميش، و يمكن لمنتوجاته أن تتعرض في السوق العالمية لمنافسة السلع المحتوية على أعضاء معدلة وراثيا. و هنا أيضا، يتم البحث عن حل دولي يمكن من السيطرة على الأخطار المرتبطة باستعمال الأعضاء المعدلة وراثيا، و ذلك من خلال البروتوكول حول الصحة البيولوجية، التي تشكل حاليا موضوع المفاوضات في إطار الندوة حول التنوع البيولوجي. هذا، فإن حل سلسلة من المشاكل رجع إلى المستوى الدولي و

يتطلب تنسيقا للسياسات العمومية أو لتصرفات الأطراف الفاعلة الخاصة. و لا يكون هذا التنسيق خاضعا لقواعد قانونية فقط، بل يخضع لمؤسسات دولية ينبغي تدعيمها أو إنشاؤها (لهذا الغرض).

المؤسسات الدولية

أ. التنمية المستديمة في نظام الأمم المتحدة.

من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى لجنة التنمية المستديمة. وعلى إثر ندوة ستوكهولم لعام 1972، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيأة فرعية هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، مهمته تشجيع النشاطات التي في صالح البيئة، و تطبيق برنامج العمل المحدد في ندوة ستوكهولم. إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الأصل في صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية (حماية "المياه الإقليمية" المختلفة)، أو كبريات القضايا مثل بروتوكول مونريال حول طبقة الأوزون، واتفاقيات بال حول حركة النفايات السامة.

و مع ذلك، كان الـ PNUE رغم الجهد المبذول منذ 1972 ورغم دوره الفعال في عقد الندوة حول التنوع البيولوجي، لم ينجح في فرض نفسه كهيئة مركزية لندوة ريو . إن هذا البرنامج الذي كان موضوع خلاف مع هيئات عليا أخرى، قد عانى شيئا فشيئا من فقدان المصداقية. وأخيرا، فإن هناك لجنة التنمية المستديمة، التي هي هيأة انبثقت عن التغيير المؤسساتي لمنظمة الأمم المتحدة أثناء ندوة ريو، و التي كانت مكلفة بتنفيذ المفكرة 21.

كفاءات متقاسمة. رغم إعادة التمركز هذه داخل هيأة خاصة، فإن حكامة التنمية المستديمة داخل نظام الأمم المتحدة معقد بسبب وجود عدة وكالات لمنظمة الأمم المتحدة تهتم من قريب أو بعيد بقضايا البيئة و التنمية. (منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، المنظمة العالمية للصحة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلخ..) ويضاف إلى ذلك، عدد من البرامج والمنظمات الدولية

وأمانات الاتفاقيات الدولية عن التغير المناخي و التصحر. هناك مسألتان أساسيتان ينبغي طرحهما : الأولى تتعلق بالتعاون بين منظمات الأمم المتحدة. والثانية تتعلق بوزن هذه الأشكال المؤسساتية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الدولية... و بشكل عام تطرح مسالة إعادة تنظيم جذري لهندسة مؤسسات التنمية المستدىمة. و في هذا السياق اقترحت عدة شخصيات سياسية فكرة إنشاء بنية فوقية، أي منظمة عالمية للبيئة، كنوع من الدعامة للمنظمة العالمية للتجارة.

لجنة التنمية المستدىمة

يتمثل الهدف الرئيسي للجنة التنمية المستدىمة في ضمان تقييم و تطبيق المفكرة 21 و تعزير التعاون بين الدول والمؤسسات في كافة المجالات و قد ركزت اللجنة على بعض المواضيع ذات الأولوية.

- معايير دىمومة التنمية
- مصادر التمويل وآلياته
- التربية، العلوم و تحويل التكنولوجيات الملائمة للبيئة.
- الهياكل المقررة و دور الأطراف الفاعلة الأساسية في ميدان البيئة.

لقد لعبت لجنة التنمية المستدىمة دورا هاما جدا منذ تأسيسها و ذلك بإرساء قاعدة مشتركة للعمل بين الدول المتطورة والدول السائرة في طريق النمو. إن غالبية هذه الدول مزودة بلجنة وطنية للتنمية المستدىمة و الإستراتيجيات الوطنية. كما سمحت لجنة التنمية المستدىمة بخلق مجال للمناقشة، حيث توجد ممثلة بصورة واسعة المنظمات الحكومية واكثر فأكثر المؤسسات الاقتصادية.

غير أن لجنة التنمية المستدىمة تعاني حاليا من نقصين، فهي من جهة لا ىملك سلطة فعلية ىمكنها من فرض احترام التزامات ندوة ريو. من جهة أخرى فهي مؤلفة أساسا من وزارات البيئة للدول الأعضاء. وحتى تصبح لجنة التنمية

المستدمة مجالا حقيقيا لصياغة السياسات الدولية، لابد أن تؤكد مفكرة عملها على المواضيع الاقتصادية وأن تكون قادرة على تجنيد وزارات الاقتصاد و المالية.

فبتأكيدها على السياسة الاقتصادية تستطيع لجنة التنمية المستدمة إرساء قاعدة مؤسساتية لتحقيق إجماع حول السياسات و خلق حد أدنى من تجانس المعايير.

ب. المنظمات الاقتصادية الدولية في مواجهة التنمية المستدمة

جهود التكيف. بالموازاة مع التغيرات الجارية داخل نظام الأمم المتحدة فإن المنظمات الاقتصادية، و في مقدمتها البنك العالمي، تقترح أن تجعل من التنمية المستدمة مبدأ لإعادة تنظيم نشاطاتها غير أن هذه المنظمات لم تكن محضرة لمواجهة هذا الرهان الجديد إلا قليلا، وكانت محاولات إعادة التوحيد هذه محل نقد شديد، خصوصا في الوقت الراهن، من الأوساط الإيكولوجية، التي غالبا ما تنعت "بالتمليح " الطريقة التي تأخذ بها هذه المنظمات القضايا البيئية بعين الاعتبار.

تحويل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية. على إثر النتائج المتوصل إليها من طرف فريق من الخبراء، اقترحت أمانة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أن تكون التنمية المستدمة هي المبدأ الموجه لأعمالها.إن التعديل المقترح من الأمانة لابد من أخذه مأخذ الجد. فهو ليس مجرد يقظة سياسية لمؤسسة قلقة على مستقبلها، بل هو تعبير عن إنشغالات المؤسسات الكبرى للصناعة لتجانس السياسات الاقتصادية الرامية إلى توجيه عولمة الاقتصاد. وكغيرها من المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف، فإن أمانة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ترى في التنمية المستدمة وسيلة لإعطاء مؤسستها شرعية من جديد و تحضير المفاوضات الاقتصادية للجيل القادم.

الانفتاحات المحتشمة للمنظمة العالمية للتجارة. في 1997، عند المصادقة على اتفاق مراكش، تزودت المنظمة العالمية للتجارة هي الأخرى بجهاز يختص بموضوع البيئة بإنشائها لجنة التجارة و البيئة، في حين أن أمانة الـ GATT أهملت دائما ميدان النشاط هذا. إن المنظمة العالمية للتجارة، التي أوجدت لضبط التبادل السلعي، قد اصطدمت في الواقع بمسألة الترابط بين طرق تنفيذ المفكرة 21 وبين النظام التجاري المتعدد الأطراف. تبدو السياسيات البيئية أكثر فأكثر مصدرا للخلافات التجارية. في الواقع، إذا كانت أمانة المنظمة العالمية للتجارة تؤكد أيضا على أن المنظمة ليست مكلفة إلا بضبط المبادلات الدولية، فإنه يبدو من المحتمل أن الدورات القادمة للمفاوضات التجارية سوف تدرج ضمنها سلسلة من القضايا العصيبة ذات العلاقة مع التنمية المستديمة.

جـ منظمة عالمية للبيئة

التفاوض على الأولويات. إذا كانت ندوة ريو قد سمحت بالتعرف على المجال العام للممتلكات المشتركة والتنمية المستديمة، فإن مهمة تحديد و ترتيب الأولويات ترجع إلى مفاوضي مختلف الهيئات الدولية. لا يوجد أفضلية معلنة تسمح باختيار الممتلكات الجماعية الدولية التي تكون موضوع عمل متفق عليه.

إن هذا الاختيار موضوع مفاوضات وإجراءات لاكتساب المشروعية في إطار تنافسي. إن الأفضلية المعطاة للمفاوضات حول التغير المناخي بالنسبة لقضايا بيئية أخرى تشكل إحدى الأمثلة.

نقائص الحكامة الشاملة. إن المشاكل التي تواجه الدول في رسم سياساتها الوطنية يمكن أن تنطلق على المستوى الدولي، باستثناء ما نلاحظه من نقص في الحكامة العالمية للتنمية المستديمة إذ نرى أن هناك تعزيزا لكفاءة المنظمات الدولية ذات المسؤليات المتنوعة بخصوص التنمية المستديمة، غير أن كفاءة هذه المؤسسات في تنسيق الأجهزة التنظيمية والاقتصادية التي تعرف اتسعا باستمرار،

نراها تتدعم كلما كانت هناك قضايا جديدة تتطلب معالجة دولية. إن مكونات التنمية المستدمِة، كممتلكات دولية مشتركة، ليست إذن محددة من طرف هيأة دمِقراطية دولية شبيهة للحكومة. مع ذلك فإنه في مجالات أخرى مثل المالية و التجارة تشكل بعض الجوانب، التي و صلت إلى مصاف الممتلكات العالمية الجماعية، موضوع حكامة دولية أكيد، رغم مؤاخذته على أنه غير دمِقراطي.

هل مِكن إعادة إنتاج ما سبق إعداده منذ 40 سنة لصالح حرية المبادلات، بإنشاء الـ GATT و المنظمة العالمية للتجارة، من أجل النضال ضد الفقر و تدهور الأنظمة البيئية؟

هيأة فوقية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو توزيع فرق الخبراء؟ إن إقامة الـمعايير البيئية العالمية التي تسمح برفع التحدي في مجال حكامة الذي تطرحها القواعد التجارية العالمية والضغوطات التنافسية تثير اهتماما متزايدا. إن إنشاء هيئة وحيدة متعددة الأطراف و التي تتكفل بالمسائل العالمية المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدمِة مِكن لها أن تسمح احتمالا بتجميع جزء من هذه الأنشطة. كان هذا الإقتراح محل نقاش عالمي حاد منذ عدة سنوات. من جهة طالبت عدة حكومات من أجل أن يلعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) دورا فعالا في تنسيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف للبيئة على الأقل تلك التي تأوي الأمانات، و تطالب بإنشاء منظمة عالمية للبيئية، حيث يكون فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو عنصرها الجنيني، مِكنه أيضا أن يلعب دورا مساندا للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدمِة و في تنسيق الأدوات الإقتصادية و المالية. و من جهة أخرى، فإن بعض الحكومات والمنظمات مثل (منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) تحبذ تدعيم الخبرة البيئية في الهيئات حيث تعتبر فيها البيئة ليست هي الهدف المركزي، مع زيادة الدعم المالي الكفيل بالإبقاء على الأنشطة البيئية قوية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE).

سيكون لهذا الأخير دور في تحليل سير الأنظمة البيئية وانعكاسات الأنشطة الإقتصادية بغية إعداد المعايير.

تحسين المؤسسات الدولية للتنمية المستديمة

1. منح سلطة علمية.إن استخدام أدوات التنمية المستديمة يتطلب إجماعا علميا. الأمر يتعلق بمواجهة الطوارىء والتعامل معها. و هذا هو المقصود من إنشاء فريق من خبراء المناخ ما بين الدول، مكون من عدد من العلماء، و الذي لا يمكن تصور وجود اتفاق إطار حول التغيرات المناخية بدونه. و هناك جملة من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، لا سيما الإتفاقية المتعلقة بالتعدد البيولوجي، يمكنها أن تستلهم من مثل هذه الإجراءات للحصول على إجماع واسع حول المسائل محل خلافات مثل مخاطر انتشار المورثات المرتبطة بالأعضاء المعدلة وراثيا . (OGM)
2. تنسيق استعمال الأدوات الإقتصادية و المالية. أصبح تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة يحتاج أكثر فأكثر إلى الاستعانة بالأدوات الجبائية و الإقتصادية. و يمكن، دون شك تدعيم فعالية هذه الأدوات إذا ما كانت المؤسسات الملتزمة بها تتبادل الخبرات والتجارب فيما بينها. كان ذلك هو جوهر اقتراح برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) ، وهو مشروع إنشاء فريق بين الحكومات حول استعمال الأدوات الإقتصادية للاتفاقيات الذي لم يحظ، مع الأسف، باهتمام المجموعة الدولية.
3. إدماج القطاع الخاص و المجتمع المدني. لقد أحرز تقدم ملحوظ في إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في العملية الدولية لاتخاذ القرار. غير أن المنظمات غير الحكومية لازالت تشكو من نقائص ديمقراطية، مثل ما هو الحال في الطعن القانوني. إن فكرة إعطاء دور مركزي لمحكمة العدل الدولية عن طريق إنشاء غرفة بيئية لم تتكلل بالنجاح. هناك اقتراحات تتعلق بإنشاء وظيفة الوساطة الدولية للبيئة، التي يمكن أن تتيح

للمـنظمات غـير الحكوميـة التـدخل لحمـل الـدول عـلى تطبيـق الاتفاقيـة المعـددة الأطراف (AME) . وأخيرا، هناك اقتراح أخير يتعلق بإنشاء شـبكات دوليـة للكفـاءة وعلى عدد محدود من الرهانات ذات الأهمية الشاملة، التي تعمـل عـلى إشراك كـل من ممثلي المجتمع المدني، القطاع الخاص والحكومات. إن من شـأن هـذه الشـبكات المتقاطعة أن تزيل الجمود عن المؤسسات.

3. المنظمات غير الحكومية (ONG) كوسيط للطلب الإجتماعي

القـاطرات. تاريخيـا، ظهـر الطلـب الإجتماعـي عـلى التنميـة مـع ظهـور كبريـات المـــنظمات غـــير الحكوميـــة ذات الصـــيت الإعلامـــي الكبـــير مثـــل "الســـلام الأخضر" (GRENNPACE) ، الصـــــندوق الـــــدولي للطبيعيـــــة (WWF) أو "أصـــــدقاء الأرض" (EARTH FRIENDS OF) . لقد أدركت هذه المنظمات مدى هشاشـة تـوازن البيئـات الطبيعية، و عملت أحيانا بوسائل مثيرة. حاولـت مـؤخرا تعـديل قواعـد العمـل الدوليـة الجاري العمل بها من لدن الدول و المؤسسات الدولية. شـكلت كبريـات هـذه المـنظمات غير الحكومية جماعة ضغط لا يستهان بهـا، و كمثـال عـلى ذلـك، فـإن الصـندوق الـدولي للطبيعة يضم مليون فردا من أعضائه، و هذا فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيـك عن 4,7 مليون من أعضائه الـموزعين على مئات من البلدان.

حسب تقدير الأخصائيين. لقد أنشئت العديد من المنظمات غير الحكوميـة القطاعيـة منها و المحلية بجانب تلك المنظمات ذات الوزن الثقيل... و صارت تلعب حاليا دورا محـددا في تشكيل وعي بيئي في الحكامة الدولية للتنمية المستديمة. البعض من هـذه المـنظمات،وإن كان غير معروف إعلاميا، فإنه أنجز عملا هاما في مجـال التحسـيس والتوعيـة حـول مشـاكل البيئية وساهم مساهمة فعالة في إعـداد و متابعـة كبريـات النـدوات الدوليـة. وكمثـال عـلى ذلك، شبكة عمل المناخ (RAC) تتـابع عـن قـرب تنفيـذ إجـراءات بروتوكـول طوكيـو حـول

التغير المناخي و تقدم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الاحتباس الحراري آليات اقتصادية ومالية...) وبصفة عامة، فإن اندماج مجتمع مدني منظم ضمن السلطة الدولية يدل على ثلاث تطورات جوهرية.

احترافية المنظمات غير الحكومية.لم تعد المنظمات غير الحكومية ترتكز فقط على قوتها التجنيدية على الصعيد الدولي، بل أيضا على قدرتها على التحليل و التفكير والاقتراح الذي ازدادت أهميته بعد مؤتمر "ريو". بعدما كانت في السابق مهمتها تنحصر على برامج المحافظة على الطبيعة، صارت تميل، و منذ سنوات، للاستثمار في كبريات المسائل السياسية والإقتصادية للتنمية المستديمة. إن الصندوق الدولي للطبيعة مثلا، يتوفر على وحدة للتجارة والاستثمارات. هناك العديد من المنظمات غير الحكومية على هيأة شبكات أفقية في ميدان الخبرة، مثل "المركز العالمي لقانون البيئة و التنمية" (CIEL) والمؤسسة من اجل التنمية للدولة و القانون (FIELD) المختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة و التي تقدم خبرة ذات مستوى عالي، مثل إدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة.

الاعتراف المؤسساتي. لقد باتت قواعد سير المؤسسات الدولية منفتحة على المنظمات غير الحكومية. و هكذا، فإن الأمم المتحدة أعطت للمئات من هذه المنظمات مكانة المراقب في النقاش الدولي.. لكن ما يلاحظ بالخصوص هو الانفتاح التدريجي لكبريات المنظمات الإقتصادية الدولية على المجتمع المدني. و من أجل تدعيم الحوار، قام عدد من هذه المنظمات بإنشاء منظمات غير حكومية، مثل المركز العالمي للتجارة و التنمية المستديمة يترأسها مدير سابق لبرامج الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN) ، الذي يقوم بتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمة العالمية للتجارة.

مواقف أكثر تباينا: صارت مواقف المنظمات غير الحكومية أكثر دقة اليوم عما كانت عليه في العشرية السابقة. انتقلت هذه المنظمات من موقف اتسم بالطابع الاحتجاجي المحض إلى موقف فعال، خصوصا داخل المنتظم الأممي الذي نسجت معه علاقات متينة منذ ندوة ستكهولم. الأمر لم يعد يتعلق بإدانة و رفض العولمة والتلوث... إلخ، بقدر ما يتعلق باقتراح حلول مقبولة والبحث عن تسوية بالتراضي و إيجاد أرضية للتفاهم والدفاع عن المبادئ الأخلاقية في حل المعضلات الدولية. على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية لا زالت تعبر عن عدائها للنهج الليبيرالي الذي تدافع عنه المؤسسات الإقتصادية الدولية، إلا أنها لم تعد متغافلة عن التطورات الجوهرية للعولمة. لم يبق إلا عدد قليل من هذه المنظمات غير الحكومية تطالب، بصفة جذرية، بحذف الهيئات مثل سحب دول أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة (OMC) . و على وجه العموم، فإن الاتجاه العام للمنظمات غير الحكومية يسير في اتجاه وضع قواعد دولية تؤمنها من الانحراف أكثر من تبني استراتيجيات التراجع الوطني.

أحزاب الخضر. تجدر الإشارة أيضا إلى ظهور التشكيلات السياسية المطالبة ليس فقط بالدفاع عن البيئة لكن أيضا بتطبيق السياسات العمومية المستلهمة من التنمية المستديمة، بعدما جرى إنشاؤها أولا في الدول الأوروبية، تؤول حاليا إلى التواجد والانتشار في دول الجنوب، وتعمل على نشر الوعي بالمشاكل و التجنيد لصالح المحافظة على البيئة. و على غرار المنظمات غير الحكومية، فإن أغلبية أحزاب الخضر انتقلت من إدانة النظام الرأسمالي إلى مواقف أكثر إصلاحية، البعض منها أبدى موافقته في أن يكون ممثلا في حضيرة الحكومات.

النقابات. وأخيرا، أصبحت هناك نقابات العمال طرفا في ترجمة الطلب الإجتماعي للبيئة على المستوى السياسي. ويشكل ذلك دعما هاما، لأنها تخلق صلة مع عالم الشغل والمؤسسة، مساهمة بذلك في نشر مبادئ التنمية المستديمة

باتجاه مجالات جديدة. وتشكل في هذا الصدد معاهدة مارس 1992 للكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة لصالح أهداف التنمية والبيئة مرحلة هامة لهذه الحركة.

وزن لاجدال فيه. إن جملة مكونات المجتمع المدني هذه تلعب دائما دورا متزايدا في إدانة المشاكل البيئية و الانضمام إلى البرامج الوطنية و الدولية. و بات هذا الوزن بارزا في عدد من ندوات الأمم المتحدة، كما بات أيضا عاملا جوهريا في كبريات الخيارات و التوجهات الإقتصادية الدولية، كما أمكن ذلك ملاحظته في فشل مشروع الاتفاق المتعدد الأطراف حول الاستثمار (AMI) في بداية سنة 1998.

4. المؤسسات بين الربح و المواطنة

شركاء ضروريون. أصبحت المؤسسات اليوم من الشركاء الأساسيين لكل من الأطراف الحكومية منها و غير الحكومية. إن أي تنمية مستديمة مبنية على نمو اقتصادي منصف ومسؤول يحتاج إلى تعاون الشركات. لا يمكن أن يكتب النجاح لأي سياسة بيئية، ولا لأي مشروع اقتصادي يتسم بالعدالة و الإنصاف من غير مشاركتها. لقد أبدى عدد من هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة هذه اهتماما بقضايا التنمية المستديمة. وقد تشكلت في هذا الصدد شبكات وطنية ودولية من المؤسسات شاركت في الندوات الدولية حول البيئة... إن هذا الشغف في المشاركة يمكن تفسيره بوجود إرادة لممارسة ضغط قوي تجاه السلطات العمومية للحفاظ على المصالح الإقتصادية. وإذا كانت بعض هذه الشركات معادية أساسا لسياسات التنمية المستديمة، فإن البعض منها يرى فيها إمكانية جديدة للنمو..

معسكران. ترى بعض المؤسسات في السياسات الوطنية والدولية للتنمية المستديمة عائقا في وجه حريتها للاستثمار والابتكار و بالتالي للتنمية. إن هذا

التخوف بات حقيقيا خصوصا في قطاعات ينعدم اليقين العلمي فيها حول المخاطر البيئوية لبعض الأنشطة أضحى كبيرا، خاصة في المجال التكنولوجيات الحيوية أو الصناعات النووية. وعلى العكس من ذلك، ترى مؤسسات أخرى أن الشغف العام حول التنمية المستديمة يحمل معه انفتاح أسواق جديدة. وبتطويرها للإستراتيجيات الخضراء، تحاول هذه المؤسسات أن تحتل مواقع فروع خاصة للاستهلاك والحصول على مزايا تنافسية ضرورية لنموها... وضمن هذا الخيار، تحاول أن تقيم تحالفات مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما في إطار تطبيق الاتفاقيات الطوعية (اقتصادية، قواعد السلوك). و هكذا نجد تحالف كل من "الصندوق الدولي للطبيعة" و"أنيلفر" (Unilever) لإنشاء ما يعرف بـ (Marine steward ship Concil)، الهيئة التي تستهدف ترقية التسيير المستديم للصيد البحري بواسطة ما يعرف بالإشهاد الإيكولوجي.

عمل الغرفة الدولية للتجارة. و في ظل هذا الخيار أيضا تقوم الغرفة الدولية للتجارة (CCI) منذ 1971 بتنشيط شبكة من المؤسسات و تشارك في الندوات الدولية حول البيئة. وهناك تكتل مؤسسات أخرى كانت قد تبنت نهجا مماثلا، مثل المجلس العالمي للتجارة للتنمية المستديمة World Business Concil for sustainable Development الذي تبنى جزءا من بيان "ريو" وحث أعضاءه على تطبيقه. حددت الغرفة الدولية للتجارة منذ 1993 برنامج عمل في خمس نقاط:

- ترقية السياسات البيئوية المتوافقة مع الإبقاء على نظام تجاري متعدد الأطراف و مفتوحا.
- الإعلان عن انطلاق حملة دولية لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعالم كله للانضمام إلى ميثاق الغرفة الدولية للتجارة من أجل البيئة و التنمية.

- تـدعيم و تقويـة العمـل التقليـدي للغرفـة الدوليـة للتجـارة مـن أجـل التنظـيم الاحترافي الذاتي، خاصة عن طريق وضع قواعد السـلوك حـول المبـادلات الدوليـة للنفايات السامة والتأمين على المخاطر الصناعية.
- وضع برامج التكوين في ميدان البيئة لصالح المؤسسات.
- ترقية اتفاقيات التعاون التقني في ميدان البيئة بين مؤسسات الدول الصـناعية و الدول السائرة في طريق النمو.

التزام القطاع الخاص بالعمل لصالح التنمية المستديمة.

1971 بيان الغرفة الدولية للتجارة الذي يشـير فيـه إلى "أن حمايـة البيئـة سـتكون واحدة من تحديات جميع الدول في العشريات الأخيرة للقرن العشرين".

1972 شاركت الغرفة الدولية للتجارة في ندوة ستوكهولم.

1974 أعلنت الغرفة الدولية للتجـارة عـن المبـادئ التوجيهيـة لتطبيـق معاهـدات 1971.

1 Wicem 1984 : انعقـاد النـدوة الأول للصـناعة والبيئـة بمبـادرة مـن الغرفـة الدولية للتجارة و برنامج الأمم المتحدة للتنمية (Pnud) .

مناهضة العولمة و الليبرالية الجديدة

ملاحظـة: يتضـمن هـذا المقـال: العنـاصر الأساسـية في البحـث: مفهـوم العولمـة و تطورها + انعكاساتها الاجتماعية و الاقتصادية+ آليات مواجهة العولمة

أصبحت العولمة ظاهرة عالمية شديدة الاتساع والانتشار، لا تقتصر فقـط على المجال الاقتصادى والمالى، وإنما تمتد أشـكالها وتجلياتهـا إلى كافـة المجـالات. فالعولمة، من حيث هى الانتقال السريع للأفـراد والأمـوال والأفكـار عـبر العـالم، تزيد من التواصل والتفاعل بين الأفراد والمجتمعات، كـما أنهـا تعطـى للاقتصـاد

مكانة مهيمنة على حركة التفاعلات بين الدول، وكذلك داخل المجتمعات، وتزيد من حدة التنافس الاقتصادي فيما بينهم.

على الجانب الآخر، أصبحت كلمة العولمة بالنسبة للكثيرين فى العالم مرادفاً للنهب الاقتصادى الذى يتعرضون له، نظراً لما أفرزته العولمة من أثار مدمرة على شعوب الكثير من بلدان العالم الثالث الذي يرزح تحت وطأة الديون وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتعاني شعوبها من البطالة والفقر وغياب العدالة الاجتماعية. ولا ينحصر الأمر في دول وشعوب العالم الثالث، بل يمتد إلى قطاع كبير من شعوب العالم المتقدم يعاني من الليبرالية الجديدة التي تهدم بمعول التحرر الاقتصادي كل المنجزات الاجتماعية التي حققتها تلك الشعوب فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعبر نضال طويل ومعارك شديدة الوطيس سقط فيها الكثير من الضحايا.

اولا ـ أبعاد ظاهرة العولمة وتطوراتها

العولمة ببساطة هى الانتقال السريع للأفراد والأموال والأفكار بصورة مكثفة عبر العالم، مما يعنى مضاعفة الاتصالات والعلاقات فى كافة مجالات الاقتصاد والثقافة والاتصال، بحيث تتحرك بسرعة عبر الكرة الأرضية بأسرها، وتتجاوز الحدود السياسية بين الدول، بما يخلق حالة مكثفة من التشابك والتواصل العالمى. ومن ثم، فإن العولمة تقوم فى جوهرها على تذويب الحدود والقيود التى كانت تعوق الاتصال والتشابك العالمى فى كافة مجالات الاقتصاد والاتصال والفن والسياسة.

وعلى الرغم من أن العولمة بدأت أساسا فى المجال الاقتصادي، من خلال الإجراءات الهادفة إلى تحرير التجارة وتسريع حركة التبادل الاقتصادي، فإنها اتسعت بقوة بعد ذلك، بحيث امتدت إلى كافة المجالات، سواء عن قصد أو عن غير قصد، مما تسبب فى حدوث تغييرات هائلة فى أسلوب الحياة، من خلال

اتساع نطاق حرية تدفق المعلومات، وازدياد التشابه بين القيم والأذواق والسـلوكيات بـين البشر فى جميع أنحاء الكرة الأرضية. ولذلك، فإن العولمة تبرز بوضوح فى المجال الاقتصادي و المالي أكثر من أى مجال آخر، حيث أصبح الاقتصاد العالمى مترابطا ومتشـابكا فى الوقـت الحالى بدرجة قوية للغاية، بحيث أصبحت كافـة العلاقـات الاقتصـادية والماليـة تجـرى فى سوق عالمية مفتوحة بـلا حـدود. وفى مجـال الإعـلام والاتصـال، يـؤدى انتقـال المعلومـات والأخبـار والمـواد الإعلاميـة فى جميـع أنحـاء العـالم، مـن خـلال شـبكة الإنترنـت والأقـمار الصناعية وأجهزة البـث والاسـتقبال الفضـائي، إلى المعرفـة الفوريـة بالأحـداث والتطـورات الجاريـة فى كافـة بقـاع الأرض، ونشـوء حالـة مـن التشـابه فى القـيم والأذواق والعـادات والأفكار.

وقد أدت ثورة الإعلام والاتصال إلى بروز فاعلين جدد على الساحة الدولية، وزيـادة دور فاعلين كانوا موجـودين بالفعـل. ويتمثـل هـؤلاء الفـاعلون لـيس فقـط فى الشركـات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، ولكن أيضـا الـرأى العـام العـالمى. وأصـبح هـؤلاء الفـاعلون يلعبـون دورا هامـا فى تحديـد الأولويـات الدوليـة، وتوجيـه سياسـات الحكومات الوطنية، بدرجة أكبر بكثير مـن أى فـترة مضـت، ولاسـيما فى القضـايا المتعلقـة الحرب والأمن والسلام على الساحة الدولية، وكذلك القضايا الإنسانية.

ورغم أن ثورة الإعلام والاتصـالات خلقـت ضـغوطا إضـافية عـلى المجتمـع الـدولى للتدخل فى الصراعات الإقليمية والداخلية العنيفة، إلا أن هذا التدخل كان يتم فى الأغلـب وفق الشروط الخاصة بالقوى الدولية المعنية، وبما يتوافق مـع مصـالحها القوميـة، ولـيس حسب الظروف الموضوعية لهذه الصراعات، وهو ما يـدفع الـبعض إلى النظـر إلى العولمـة باعتبارهـا محاولـة لصـنع أو إعـادة صـنع العـالم، فى كافـة مجـالات التجـارة والمعلومـات والاتصالات والسياسة، من خلال رؤية معينة تحددها مصالح القوى الدولية المهيمنة.

ولا تقتصر انعكاسات العولمة على الاقتصاد والإعلام والاتصال، وإنما تترك آثاراً بارزة على كافة مناحى الحياة الأخرى، وأبرزها الأمن، حيث تؤثر العولمة على الأمن بمختلف مستوياته، ولاسيما من حيث التداخل بين الأمن الوطنى والإقليمى والدولى، بالإضافة إلى ما يسببه التنافس الاقتصادى العنيف من انعكاسات سياسية وأمنية هامة، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وترتبط انعكاسات العولمة فى الأساس بالآثار الناجمة عن التحولات الهيكلية الجارية فى مجالات الاقتصاد والمعلومات والإعلام والاتصال. فهذه التحولات تترك انعكاسات أمنية بالغة الأهمية على صعيد العلاقات بين الدول، أو على صعيد التفاعلات الداخلية فى المجتمع الواحد. ومن أبرز انعكاسات العولمة على المجال الأمنى أن هيمنة الاعتبارات الاقتصادية على حركة التفاعلات الدولية يسبب آثارا أمنية بالغة الأهمية على مختلف المستويات، أبرزها مضاعفة التداخل بين مستويات الأمن المختلفة، وازدياد حالة عدم اليقين من الناحية الأمنية، وبروز أشكال جديدة من انعدام الأمن على الساحة الدولية، وإعادة تشكيل استراتيجيات الأمن القومى فى ضوء تطورات العولمة.

ولكي نعرف البدايات الحقيقية للعولمة أو لسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة على الساحة الدولية، يجب أن نعود للوراء قليلاً وبالتحديد ليوم 15 أغسطس 1971، حينما قام الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون في ذلك اليوم بإعلان وقف عملية مبادلة الدولار بالذهب لتنهار مع هذا القرار اتفاقيات بريتون وودز التي تم توقيعها في عام 1944. كان هذا هو بداية لميلاد للرأسمالية الجديدة التي تمتعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بحرية الإصدار النقدي وسمح بكسر كل القواعد في الأسواق النقدية والمالية لتكون تلك هي اللبنة الأولي لنظام العولمة الحرة.

شهدت المرحلة التالية على ذلك بروز النخبة الجديدة من المنظرين الاقتصاديين الذين يدورون في فلك المدرسة النقدية التي تكونت في جامعة

شيكاغو حول البروفيسور ميلتون فريدمان (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 والخصم الأكبر لنظريات الاقتصادي الإنجليزي الشهير جون مينارد كينز) ووصولها لمركز صناعة القرار السياسي، أولاً ضمن فريق العمل الاقتصادي للجنرال بينوشيه في شيلي بعد الانقلاب العسكري على حكومة سلفادور الليندي، وثانياً مع مارجريت تاتشر وحكومة المحافظين في المملكة المتحدة وبعد ذلك مع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في الولايات المتحدة الأمريكية.

ينجح فلاسفة الحرية الاقتصادية الجدد تحت شعار الثورة المحافظة في ترويج أطروحات الليبرالية الجديدة المعادية للنظرية الكينزية والداعية لإنهاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الرافضة لأى معايير اجتماعية في الاقتصاد. يتم بعد ذلك تحطيم نفوذ نقابات العمال وتحرير أصحاب الأعمال من أي قيود اجتماعية تفرضها عليهم قوانين العمل، ليشرعوا في سبيل من عمليات الخصخصة التي تنهي منشآت الدولة الإنتاجية والخدمية.

كان هذا تمهيداً لما ستشهده حقبة الثمانينيات من عقيدة اقتصادية جديدة تعاون في تسيدها على العالم كل من الشركات متعددة الجنسية وبنوك وول ستريت وإدارة الخزانة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات التمويلية العالمية. أنها عقيدة (الانصياع لواشنطون) وهي العقيدة التي ستكون المرجعية الوحيدة لاقتصاديات العالم وتتمثل في: تقليص الميزانية، المزيد من الإعفاءات الضريبية، خفض الأنفاق الحكومي، تحرير التجارة وسوق تبادل العملات وطرح عمليات الخصخصة كحل وحيد وعالمي لكل المشاكل الاقتصادية. أطلق البعض على تلك العقيدة اسم (التفكير الوحيد) الذي يسعى على إجبار جميع الشعوب والدول على تطبيق نفس الحلول وأتباع نفس السياسات.

أجبرت الولايات المتحدة في التسعينيات دول جنوب شرق أسيا على تطبيق تلك الوصفة وبالذات الجزء الخاص بتحرير الأسواق المالية والتمويلية عبر أوامر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث قاما سوياً بإجبار تلك الدول ودول أمريكا اللاتينية على أتباع نموذج الليبرالية الجديدة التي تطالب به الرأسمالية الأمريكية مقابل دخول استثماراتها لأسواق تلك البلدان.

فرض صندوق النقد الدولي نفسه بقوة على الخريطة الاقتصادية العالمية كوزارة مالية على مستوي الكون مع مرور الوقت، وكانت مهمته الرئيسية هي فتح أسواق العالم القومية أمام استثمارات الدول الغنية . تم ذلك عبر سياسات التثبيت الهيكلي التي فرضت على دول الجنوب، ومحاولة رفع الحواجز أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال. وأصبح صندوق النقد الدولي مركزاً رئيسياً لعملية العولمة مع العديد من المؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية ومجموعة الثمانية وغيرها من المنظمات.

يمتد تأثير تلك العولمة إلى كل ركن من أركان العالم متجاهلة لوضع الأفراد والشركات الوطنية بل واستقلال الشعوب، غير معترفة بالاختلافات بين النظم الاجتماعية والسياسية للدول المختلفة. تتركز اهتمامات العولمة حول إمكانية غزو أسواق الدول وليس شعوبها حول السيطرة على ثروات الشعوب وليس أراضيها، ولكن مع عدم قدرتها في تحقيق هدفها دون غزو عسكري يكون الخيار العسكري مطروح بقوة ولنا في سلوك الولايات المتحدة من بعد أحداث سبتمبر خير دليل. تتمثل نتائج تلك العولمة في تحطيم والقضاء على السياسات الجماعية في دول الجنوب وإنهاء تراث التدخل الاجتماعي والاقتصادي للدولة وطرح معادلات صراع بين الدولة وقوي السوق، وبين القطاع الخاص والعام والفرد ضد الجماعة، ولا نبالغ أن قلنا الأنانية ضد روح التضامن. في خضم المنافسة بين قوي العمل وقوي رأس المال تفتح الأبواب على مصراعيها أمام راس المال لينتقل أينما شاء حينما شاء في حين تقف كل

العقبات أمام انتقال الأفراد بين الدول، فقد تغير شعار ليبرالية العولمة ليصبح على العكس من الشعار المعروف عن رأسمالية الأولين الشهير (دعه يعمل دعه يمر)، فقد تحول إلى دع رأس المال يفعل ما يشاء أما الأفراد فلن يمروا أبدا. لقد انتصر رأس المال على الإنسان.

تسعي الشركات الكبرى إلى إلغاء الحدود بين الدول والتغاضي عن أي قوانين محلية لتستطيع العمل أينما تشاء. وتعمل الشركات متعددة الجنسية في كافة أرجاء العالم على أنه بلد واحد ولكي تضمن عدم وجود أي معوقات لها تسعي أن تسود قواعد موحدة كافة أرجاء المعمورة. وبالطبع يجب أن تكون القواعد قد تم تحديدها بما يتوافق مع مصالحها وتعمل المنظمات الاقتصادية العالمية على فرضها ونشرها في كافة إرجاء المعمورة . وتقوم المؤسسات الكبرى بالإنتاج حيث سعر الأيدي العاملة في أدني مستوي له لتبيع منتجاتها حيث مستوي الحياة في أعلى مستوي له. والويل كل الويل لمن يرفع صوته بمعارضة هذا النموذج الليبرإلى الجديد أو من يطرح نموذجاً بديلاً أو من يعلن عدم ديموقراطية نظام العولمة حيث يتحكم قلة من الرأسماليين لم يتم انتخابهم أو اختيارهم من قبل أحد في مقدرات الشعوب وسياستهم الاقتصادية الداخلية، وتصبح الحكومات مجرد منفذ لأوامر تلك القلة ومؤسساتها الاقتصادية العالمية، فتهم الرجعية والفكر الشمولي والانتماء للماضي والشعوبية جاهزة لكل من تسول له نفسه انتقاد نموذج اللبرالية الجيدة والعولمة.

ثانيا ـ الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للعولمة

أدت التطورات سالفة الذكر للعولمة خلال العقدين الماضيين إلى انتقال مركز القرار فيما يتعلق بسياسات الاستثمار والعمالة والصحة والتعليم وحماية البيئة من الحكومات القومية إلى يد الشركات العملاقة، حيت تتركز القوة الفعلية في يد تلك الشركات والمؤسسات المالية والتمويلية العالمية ومؤسسات

الأعلام الضخمة، ويمكنهم التأثير على السياسات القومية في الدول المختلفة بما يملكوه من قوة ضغط اقتصادية وسياسية.

لم تنحصر نتائج عولمة النموذج الليبرالى الجديد في الحد من استقلال الحكومات القومية المنتخبة ديموقراطياً ولا في غياب حق الشعوب في اختيار ما يناسبها، فقد كانت أثارها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية شديدة الحدة.

كانت التكلفة الاجتماعية لسياسات التثبيت عالية للغاية ؛ فقد دمرت الحكومات بني المجتمع الاجتماعية تحت دعوى جذب الاستثمارات الخارجية. وقبلت الحكومات خفض الإنفاق الحكومي في مجال التعليم والصحة من اجل التخلص من عجز الميزانية، وقد أدى ذلك إلى زيادة حد الفقر وعدم العدالة الاجتماعية وتحطم بني التضامن التقليدية في دول الجنوب. وقامت العولمة بتحطيم بني الصناعة التقليدية في الجنوب وزادت مظاهر استغلال الإنسان مع الاستغلال المكثف لعمل المرآة والأطفال (وصلت حجم عمالة الأطفال إلى 300 مليون طفل في العالم وفق تقرير منظمة العمل الدولية).

وقد زاد حجم الهوة بين الشمال والجنوب مع عولمة الليبرالية الاقتصادية لتختل النسبة بين الناتج المحلي الإجمالى للدول الغنية والفقيرة، ، مما أدى إلى تركز الثروة خلال العشر سنوات الماضية فى أيدي قلة قليلة من المجموعات والأشخاص و الشركات والبلاد، على نحو ما يوضح الجدول المرفق.

وسوف نركز فيما يلى على ثلاثة آثار رئيسية للعولمة على النحو التالى:

العولمة والبطالة، فى تعبير واضح عن جوهر العولمة، يقول السيد بيرسي برنيفيك رئيس مجموعة ABB عن مفهومه عن العولمة أنها الحرية لكل فرع من فروع مجموعة الشركات التي أرئسها لتستثمر أينما وحينما تشاء، ولتنتج ما تحب

أن تنتجه وتبيع ما تود بيعه . كل هذا دون أن تواجه أي معوقات حتى لو كانت بسيطة من قبل أي قوانين لتنظيم العمل أو أي تشريعات اجتماعية.

وتعد البطالة من أهم الكوارث التي نتجت وتنتج عن تعميم نظام الليبرالية الجديدة عبر نظام العولمة وهو ما وضح بشدة في الدول التي طبقت نظم الليبرالية الجديدة مثل الأرجنتين و المكسيك والبرازيل و تايلاند. ووفقا لتقرير منظمة العمل الدولية الصادر في عام 2001، فإن الصورة قد تبدو قاتمة بعض الشيء حيث وصل عدد العاطلين عن العمل و يبحثون عن فرصة عمل في العالم إلى 160 مليون متعطل عن العمل، ينتمي 50 مليون متعطل منهم للبلدان الصناعية المتقدمة. كما انه هناك أكثر من 500 مليون من الحاصلين على أجر مقابل العمل يعيشون بدخل أقل من 1 دولار يومياً.

هذا هو نتاج العولمة التي لا تضع في حسبانها اختلاف معدلات الإنتاجية من منطقة لأخرى في العالم وبالتالى لا يمكن أن توجد فرص منافسة حقيقية على المستوي العالمي لو قمنا بتطبيق معيار وشروط إنتاجية واحدة في كافة أنحاء العالم. هذا بالإضافة إلى أن سعي رأس المال إلى الحصول على معدل ربح عإلى (معيار 15% من حجم رأس المال المستثمر كحد أدني) أو الانسحاب من الأسواق و حرمان الكثير من المجتمعات من صناعات هي في حاجة إليها ليخرج الكثير من العاملين لسوق البطالة.

تعتبر المعايير الموحدة للإنتاجية التي تفرضها عملية العولمة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختفاء المنتجين ذوى معدلات الإنتاجية المخالفة للمعيار العالمي المفروض عليهم من قبل الليبرالية الجديدة و من ثم المزيد من البطالة والوظائف المؤقتة.

ثبت عبر دراسة علمية أن تحول بعض الوظائف من الشمال المتقدم للجنوب الفقير بحثاً عن الأيدي العاملة رخيصة الثمن ليس هو السبب الحقيقي

في انتشار البطالة بين صفوف الطبقة العاملة في العالم المتقدم. هذه النتيجة هي محصلة دراستين في غاية الأهمية قام بهما المركز القومي للأبحاث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1997. تتم الدارسة عبر عينات كبيرة من الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية وتصل في النهاية إلى نتيجة بمقتضاها أن منافسة الوظائف في فروع الشركة في العالم الثالث للوظائف في الفرع الرئيسي للشركة بالولايات المتحدة الأمريكية هامشية إلى حد كبير، ولكن هناك منافسة شرسة بين الوظائف في فروع الشركة الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية. تري الدراسة أن الوظائف الجديدة التي يتم خلقها عبر الاستثمارات في فرع الشركة في البرازيل على سبيل المثال تهدد بشكل أقل الوظائف الموجودة في الفرع الرئيسي بالولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تهدد بشدة الوظائف الموجودة في فرع الشركة في جنوب شرق أسيا. بمعني أخر؛ تكون أعلى درجات المنافسة على الوظائف بين الأيدي العاملة للدول الآخذة في النمو و بالذات في المجالات الإنتاجية ذات المعدلات المنخفضة للقيمة المضافة. هذا لا يمنع أن الوظائف في البلدان الصناعية المتقدمة تكون في حالة منافسة فيما بينها ولكن بدرجة أقل عن تلك التي تتم بين القوي العاملة في البلدان الآخذة في النمو والعاملة في مجالات الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسية.

تثبت تلك الدراسة أن عمالة الدول الآخذة في النمو لا تسرق الوظائف من العمالة في الدول المتقدمة وأن تأثير ذلك على التشغيل الكلي في الدول المتقدمة لا يذكر. بل أن نموذج العولمة وتسيد النظام الحر المعتمد على التصدير للسوق العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية الذي يروج له البنك الدولي وصندوق النقد هو واحد من أهم أسباب البطالة في الدول الآخذة في النمو. تلك الدول التي تجذب الاستثمارات بغرض إنشاء صناعات تصديرية تدخل في حلقة مفرغة جهنمية عرفتها المكسيك في عام 1994 إبان أزمة انهيار البيزو المكسيكي. تتمثل تلك الحلقة في أن اقتصاد الدولة المتوجه نحو الخارج والذي

ترتبط عملته ارتباطاً وثيقاً بالدولار لا ينجح رفع حجم صادراته بالقدر الذي يفوق نمو وارداته، والتي ترتفع أسعارها بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في أسعار الصادرات، وينتج عن ذلك خللاً في الميزان التجاري وتزداد الفجوة بين الصادرات والواردات ليؤثر ذلك على قيمة العملة الوطنية لتصل لمرحلة الانهيار، ويستتبع ذلك في كثير من الحالات انسحاب الاستثمارات الأجنبية من سوق الدولة المعنية لتختفي الوظائف التي تم خلقها أثناء فترة النمو والتوسع.

التركيز على عولمة رأس المال وليس التكنولوجيا، تسعي العولمة لفتح الأبواب أمام الاستثمارات في كل أنحاء العالم دون أن تواجه بأي عائق يمنعها من تحقيق الأرباح وتحويلها إلى خارج البلدان المستثمر فيها. عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا فأننا سنجد الأمر على العكس تماماً حيث يسيطر العالم المتقدم وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية على أسواق التكنولوجيا في العالم، فلقد تعلمت الدرس تماما من التقدم الذي أحرزته بعض دول جنوب شرق أسيا في مجال التصنيع، ولذا فهي تسعي منذ مدة إلى حصر نشاط دول الجنوب في مجال الوكلاء من الباطن وتلافي تحقيق دول أخري لمستوي تصنيع مستقل وله القدرة على تطوير تكنولوجياته الخاصة، وهو ما سيدخله في تنافس واضح مع صناعات العالم المتقدم. وتسعي الدول المتقدمة إلى عدم نقل التكنولوجيا حتى لا تتولد مراكز تنافسية جديدة، ويتمثل السلاح الفعال لتلك السياسة في تطبيق الشعار الذي أطلقه بيل جيتس، أغني أغنياء العالم ورئيس شركة مايكروسوفت في التسعينيات حين طالب تسجيل براءات الاختراعات بأكبر حجم ممكن. سمعت نصيحة بيل جيتس بحذافيرها حيث تضاعفت براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العشر سنوات الماضية، حيث حدث نوع من التركيز تمثل فى أن 87% من 160 ألف براءة التي تم تسجيلهم في عام 2000 في العالم كانوا في الولايات المتحدة الأمريكية.

أدت هذه الـهيمنة الغربية في مجال التكنولوجية إلى رسم خريطـة جديـدة للعـالم وفقاً لتعبير الاقتصادي جيفـري ساتشـس والـذي اعـترف بهـذا، بـالرغم مـن إنكـاره لتلـك الحقيقة عندما كان يعمل مع صندوق النقد الدولي. يري جيفري ساتشس أن 15% فقـط من سكان العالم يشكلون المنطقة الأولي على مستوي العالم الـذين يحتكـرون التكنولوجيـا الجديدة، والمنطقة الثانية من خريطة التكنولوجية العالمية والتي تضم حــوإلى 50% مـن سكان العالم يمكن لهم التعامل وتبنـي التكنولوجيـات الجديـدة، والمنطقـة الثالثـة والتـي يطلق عليها منطقة المهمشين تكنولوجيا وهم على سـبيل المثـال سـكان جنـوب المكسـيك وجزء كبير من البرازيل الاستوائية وأفريقيا وبعض مناطق روسيا، وهي المناطق التي تعاني من الفقر و تدني مستوي المعيشة. هذا التقسيم التكنولوجي من قبل العولمة سـيؤدي إلى أتساع الفجوة بين الشـمال والجنـوب و إلى حصر عمليـة التطـوير التكنولـوجي في معيـار الربح المتوقع وليس في إطار الحاجة الفعلية للبشرية، ولعـل اكـبر مثـال عـلى هـذا قطـاع الدواء وشركاته العالمية والمعركة الشهيرة مع جنوب أفريقيا والبرازيل حول حقوق الملكيـة الفكرية لدواء معالجة مرض الإيدز.

نقل التضخم من الاقتصاد إلى أسواق المال، فمنذ تولي فكر النقديين زمام الأمـور في الدول الصناعية، يتم ضبط الاقتصاد عبر الأدوات النقدية المتعارف عليها، مثل ضبط حجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة. كان رفـع أسـعار الفائـدة هـو أحـد أهـم الأسـلحة لمحاربـة التضخم، و لكن رفع سعر الفائدة هو واحد من أهـم الأسـباب في زيـادة البطالـة . حيـث تجمدت قيمة المرتبات الحقيقية في الـدول الأوربيـة التـي تمتلـك نظـام حـد أدني للراتـب يعمل بفاعلية،في حين انخفضت القيمـة الفعليـة للرواتـب في كـل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكية و بريطانيا، وهناك حوالى 13% مـن حجـم سـكان الولايـات المتحـدة الأمريكيـة يعيشون تحت خط الفقر.

لا يدرك النقديون الجدد الحقيقة الاقتصادية بشكل كلي ولا السبب الحقيقي للتضخم الذي جعلوا من مكافحته التبرير الرئيسي لصلاحية نظرياتهم، حيث أن السبب الحقيقي للتضخم يكمن في الخلل وعدم التوازن الحادث بين الاستهلاك والادخار(الاستثمار). فعند ارتفاع الاستهلاك بنفس معدلات الادخار فان الإنتاج لا يزيد بنفس معدلات الطلب على السلع والخدمات لنقص الاستثمارات، فيتولد حينئذ التضخم. وفى حالة ارتفاع الادخار الكلي على حساب الإنفاق على الاستهلاك، فإن فائض الادخار لا يمكن أن يتحول إلى استثمارات في مجال الصناعة والخدمات، نظراً لأن الاستثمارات الإضافية تولد في تلك الحالة فائض إنتاج من السلع والخدمات لا يمكن استيعابها لانخفاض الطلب الفعلى عليها، في تلك الحالة فإن المدخرات ستتحول تجاه الأسواق التمويلية. القاعدة في هذه الأسواق هي أنه في حالة زيادة الطلب على الأسهم ترتفع أسعارها في الوقت الذي لا ترتفع فيه قيمتها الفعلية، ومن ثم تعاني الأسواق التمويلية في تلك الحالة من تضخم.

وينبع الخلل الرئيسى الحادث بين الإنفاق على الاستهلاك / الادخار من عدة أسباب من أهمها:

- عدم التوازن في توزيع عوائد الزيادة في الإنتاجية بين العمل ورأس المال. وإذا كان هذا الخلل في التوزيع لصالح العمل، فإن الاقتصاد يشهد زيادة في الطلب يؤدي إلى ظهور تضخم حقيقي في الاقتصاد . أما إذا كانت الاستفادة الأكبر من الزيادة في الإنتاجية لصالح عوائد رأس المال فإن الأسواق التمويلية هي التي ستشهد حالة تضخم.
- تزايد حالات الادخار الإجباري مثل تزايد مبالغ صناديق المعاشات، أو تزايد حالات الاستهلاك الإجباري كما في حالات مكافآت المعاش المبكر، حيث تحدث الأولى تضخماً في الأسواق التمويلية والثانية تضخما داخل الاقتصاد الحقيقي.

يؤدي التضخم (المضاربة) الحادث في الأسواق التمويلية إلى ارتفاع في قيمة الأسـهم بشكل يرفع أرباح تبادلها بشكل ملحوظ عن تلـك المتولـدة عـن الاسـتثمارات التقليديـة. قدم السوق التمويلي في تلـك الحالـة أربـاحـاً عاليـة دون أن يكـون خاضـعاً للضريبـة في الكثير من الحالات لينافس بذلك وبشكل غير عادل قطاع الاقتصاد التقليدى، وهو ما يـبرر الصعوبات التي تواجهها الشركات المتوسطة والصغيرة في الدول المتقدمة بالرغم مـن أنهـا تقدم فرص كبيرة لسوق العمل.

ومن الآثار السـلبية للتضـخم الحـادث في الأسـواق التمويليـة أن الشركـة الطارحـة أسهمها في البورصة تجد نفسها مجبرة على رفع أرباح أسهمها، وذلك لأن القيمة الحقيقيـة للأسهم تعتمد على العلاقة بين قيمة السهم وأرباحـه الموزعـة؛ فـإذا كانـت أربـاح السـهم الموزعة لا تزيد مـع زيـادة قيمـة السـهم في البورصـة فـإن المسـتثمرين سـيتوجهون نحـو الأسهم التي توزع أرباحاً أعـلى وهـو مـا سـيؤدي إلى انخفـاض قيمـة الأسـهم المتروكـة أو المتحول عنها ذات الربحية الأقل.

تعمل آليات الأسواق المالية والتمويلية في الأمد القصير، وبالتـالى تجـد الشركـات نفسها مجبرة على العمل بنفس الطريقـة وهـو مـا يعتـبر مناقضـاً لكـل قواعـد الإدارة الاقتصادية الرشيدة المعروفة للجميع. فمـن أجـل رفـع أربـاح الأسـهم تقـوم الشركـات بـالتخلص مـن العمالـة ولا ترفـع قيمـة الرواتـب وتخفـض الاسـتثمارات ومخصصـات البحث، وتلجأ الشركات لنقل النشاط للدول النامية وعندما لا تجد الشركات مـا تفعلـه بعد ذلك تقوم بتزوير الحسابات (مثال شركة إنرون الأمريكيـة). لا تسـتطيع الشركـات الكبرى رفع حجم مبيعاتها طالما كان حجم الدخول المخصصة للاستهلاك تشهد ثباتـاً في معـدلات الزيـادة أو تراجعـاً فتلجـأ للانـدماج عـبر شراء الشركـات المتعـثرة لتكـبر مـن حجمها، وكثيراً ما تستدين بما يفوق طاقتها وكل ذلك من أجل إرضاء المسـاهمين وزيـادة أرباح المدراء (وفقاً للإحصـائيات فإنـه منـذ ثلاثـين عامـاً كـان دخـل المـدير في الشركـات

الكبرى الأمريكية يساوي 40 مرة الموظف صاحب أقل دخل، وصلت تلك النسبة اليوم إلى 3000 ضعف).

وعندما يصل التضخم في سوق الأوراق المالية إلى مستوي معين يبدأ الانهيار مع العديد من الأزمات، والأمثلة عديدة؛ المكسيك، جنوب شرق أسيا، روسيا، البرازيل، الأرجنتين، تركيا ... الخ. وعندما يبدأ المستثمرون في سحب أموالهم لتلافي الأزمة و إنقاذ ما يمكن إنقاذه، تنهار أسعار العملة الوطنية لينهار الاقتصاد وتزداد البطالة والفقر. وقد شهدت بورصات الدول المتقدمة ذاتها حالات من التصحيح الذاتي المهمة منها على سبيل المثال حالة انهيار (الاقتصاد الجديد) والذي ضاعت معه مدخرات صغار المستثمرين. بما أن الاقتصاد الحقيقي يعتمد بدوره على الأسواق المالية والتمويلية فقد تأثر بذلك الانهيار و من ثم معدلات التشغيل والبطالة.

لقد أصبحت البنوك المركزية عاجزة عن التحكم في الاستقرار النقدي نتيجة للمضاربة، وأصبحت الأسواق المالية هي التي تحدد رفع أو خفض سعر الفائدة و في حالة عدم أتباع ما تفرضه الأسواق المالية من قبل البنوك المركزية، فإنها ستدفع لانهيار قيمة العملة الوطنية. ومن ثم أصبحت الحكومات اليوم مجبرة على إتباع تعليمات السوق.

وفى الغالب والأعم، فإن الأسواق المالية والتمويلية ليست خاضعة للضريبة ولا يحكمها قوانين صارمة مثل تلك التي تحكم الاقتصاد الحقيقي، في حين أن هذا الأخير مكبل بالضرائب والقوانين الصارمة. وتري الكثير من الحركات المضادة للعولمة أن المضاربة بكل أنوعها على الصعيد العالمي هي النتاج الفعلى لسياسات العولمة المنفذة لنظريات الرأسمالية الجديدة التي تبحث لرأس المال على أعلى معدلات ربح حتى لو كان ذلك على حساب النشاط الإنتاجي و الممارسات الاقتصادية المنتجة، وتعد المضاربة على العملات من أهم

النشاطات في اقتصاديات عصر العولمة (حوالى 1500 مليار دولار في اليوم) وما تمثله من خطر على اقتصاديات الدول وأثرها على مستويات البطالة والتشغيل.

يستطيع المضاربون على أسعار الصرف خلق أزمة في الأسواق المالية والاستفادة منها في نفس الوقت، هذا بالإضافة للفوائد الجمة التي قد تعود عليهم من المضاربة على العملات. وقد أدرك الاقتصادي الأمريكي الشهير جيمس توبين والحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد خطورة المضاربة على العملات الوطنية من قبل، وأوضح مدي خطورتها على اقتصاديات الدول، وأقترح حينئذ فرض نسبة متحصلة (عمولة) على كل عملية تبادل للعملة من أجل الحد من عملية المضاربة. ويقترح مؤيدو تلك العملية أن تتراوح النسبة بين واحد من عشرة وواحد من مائة، على أن تفرض تلك العمولة أو الضريبة على عمليات المضاربة فقط التي تتسم بالتكرار و في الكثير من الحالات بالبيع والشراء من وإلى العملة التي يتم المضاربة عليها في نفس اليوم وبمبالغ كبيرة. لكن لم يتبنى أحد ضريبة توبين تحت دعوى أن السوق ينظم نفسه تلقائياً ولا يجب أن يتم أي تدخل خارجي في ميكانيزمات السوق، ولكن من بعد تعاقب الأزمات المالية في دول العالم و لعب المضاربات دوراً كبيراً في تعميق الأزمة عادت من جديد الدعاوى من أجل تطبيق ضريبة توبين على عمليات المضاربة على العملة، وكان على رأس من نادي بذلك جريدة لوموند ديبلوماتيك الفرنسية ومنظمة أتاك الفرنسية (التجمع من أجل ضريبة على المبادلات المالية والنقدية لصالح مساعدة المواطنين).

لن يقتصر دور تلك الضريبة فقط على الحد من المضاربة بل سيمتد لمساعدة المواطنين ذوى الدخل المحدود على تحمل أعباء الحياة، ويري المطالبون بتطبيق هذه الضريبة أنه من خلالها يمكن محاربة الآثار السلبية للعولمة. فبجانب القدرة على الحد من المضاربة على العملات وما لها من أثار مدمرة على العمليات الاقتصادية في الدول النامية يمكن توجيه جزء مهم من حصيلة

الضريبة تلك إلى الدول النامية لمساعدتها على تلافي الآثار السيئة للعولمة؛ حيث يمكن منح إعانات أو حتى توجيه استثمارات للدول التي تطبق نظام الحد الأدنى للأجور على المستوي القومى، أو تلك التي تمنع عمالة الأطفال وتلك التي تحترم البيئة و تحرز تقدماً في خفض نسب التلوث ... الخ.

ويعارض البعض ضريبة توبين تحت دعاوى صعوبة تحصيلها، ولكن هذا غير صحيح حيث أن القائمين على عمليات تبادل العملة يحصلون عمولة لصالحهم مع كل عملية تبادل للعملة، وهم قادرون على إضافة نسبة الضريبة لعمولتهم كما أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات يتيح فرصة تحصيل الضريبة وقت التفاوض على أسعار التبادل كما هو في حالة التفاوض على مبالغ كبيرة بين البنوك ومكاتب الصرافة. ومن الممكن أن تتنوع قيمة الضريبة بين الارتفاع والانخفاض وفقاً لمدي الانهيارات الحادثة في قيمة العملة. ويحدد ذلك البنك المركزي للدولة صاحبة العملة التي يتم المضاربة عليها. وتعد هذه الضريبة وسيلة لمساعدة البنوك المركزية على إعادة التوازن لسعر العملات بدلاً عن التدخل في أسواق التبادل باستخدام رصيد تلك الدول من العملات الأجنبية، ووقوعها في الكثير من الحالات تحت رحمة المنظمات التمويلية الكبرى وخروجها مدينة من كل أزمة نقدية.

بدايات حركة مناهضة العولمة

كان فشل مؤتمر كانكون ديسمبر 2003 نقطة تحول فاصلة فى حركة تطور العولمة، حيث صدرت عناوين الصحف بعد مؤتمر كانكون معلنةً فشل مؤتمر منظمة التجارة العالمية، ووصل الأمر بالبعض إلى حد إعلان موت المنظمة. وقد أرجعت الصحافة هذا الفشل إلى فلاحي الدول النامية والمنظمات الأهلية غير الحكومية التي اتخذها الفلاحون كمستشارين لهم.

تعتبر تلك التعليقات الصحفية شديدة المبالغة كالعادة كما كان الوضع بعد مؤتمر سياتل الذي شهد تعليقات أكثر إثارة، فمازال النظام الرأسمالى في شكله الليبرالى الجديد يعمل بكفاءة ومازالت ضحاياه تزداد يوما من بعد يوم، ومازالت مجموعات الضغط لرجال الأعمال (بالذات اتحاد رجال الأعمال الأوربيين) تدفع من أجل العودة للمفاوضات بشكل سريع.

لم يجتمع أعضاء اللجنة التي تقرر تشكيلها من بعد مؤتمر الدوحة في مقر منظمة التجارة العالمية منذ مؤتمر كانكون وهي اللجنة المخولة بمناقشة البرامج التي توقفت عندها في الدوحة. وقد ترك لرئيس المجلس (مجلس ممثلي الدول الأعضاء في منظمة التجارة) السفير الأوروجواني كارلوس بريز دي كاستيلو اتخاذ اللازم من أجل إعادة بدء عملية المفاوضات على قرارات الدوحة. والمعروف أن الأساس الذي ترتكز عليه عملية المفاوضات هو إعلان 13 سبتمبر 2003، والذي يلائم متطلبات البلاد الغنية على حساب بلدان الجنوب. أعلن دي كاستيلو في 15 - 16 ديسمبر 2003 في كانكون عن تعثر المفاوضات و أتساع الهوية بين دول الشمال ودول الجنوب. وقد أكدت معظم دول الجنوب رفضها لإعلان 13 سبتمبر حول الزراعة حيث أنه ليس سوى نسخة منقحة من ذلك الإعلان الذي صدر في 13 أغسطس 2003 حول الزراعة عقب اللقاء المشترك بين ممثلي كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوربية، وأن رغبة دي كاستيلو في أخذ هذا النص كنقطة انطلاق تبدأ منها المفاوضات لا يقرب بين وجهات النظر. وتعد كذلك النقاط الأساسية التي ينبع منها الصراع في وجهات النظر التي يتضمنها إعلان 13 سبتمبر هي القطن و فتح الأسواق أمام المنتجات غير الزراعية، وهي النقاط التي أدخلت المفاوضات في نفق مسدود.

وعقب الاجتماع الوزاري لوزراء منظمة التجارة العالمية فى سنغافورة من أجل أن يكون قاعدة المفاوضات التالية بعد العام 1999، برز تعبير عناصر

سنغافورة على العناصر التي تم التوصل إليها في هذا الاجتماع، والتى يبلغ عـددها أربعـة عناصر (الاستثمارات - عقبات التبادل التجـاري- المنافسـة - أسـواق المشروعـات العامـة). وقد سعت الدول المتقدمة وبالذات الاتحاد الأوربي إلى التحول مبـاشرةً إلى التفـاوض عـلى النص المقدم دون الخوض في مناقشات مطولة عنه. ولكن رفضت بشدة الدول الآخـذة في النمو رفضاً باتاً مبدأ الحد من حريتها في دعم الشركات المحلية العاملـة داخـل اقتصـادها الوطني فيما يخص المشروعات العامة ومنحها الأولوية عن الشركـات الأجنبيـة، وهـو أمـر غير ممكن في حالة تطبيق بند عناصر سنغافورة الخاص بسوق المشروعات العامـة، الـذى ينص على التعامل مع الشركات الأجنبية بنفس أسلوب التعامل مع الشركات الوطنية فيما يخص المشروعات العامة.

وقد ادعى الاتحاد الأوربي المرونة في مواجهة هذا المطلب معلنـاً اسـتعداده للتفـاوض بشكل منفصل على كل عنصر من عناصر سنغافورة، وهو ما لا يعني التنـازل عنهـا و يتماثـل مع ما طرحه دي كاستيلو في تناول عـنصرين فقـط مـن العنـاصر الأربـع المطروحـة(تسـهيل عمليـة التبـادل - سـوق المشروعـات العامـة) بشـكل منفصـل عـن العـنصرين الآخـرين (الاستثمارات - المنافسة) مع دراسة كيفية التفاوض فيهما مستقبلاً . لكن المشـكلة تكمـن في أن المفاوضات المنفصلة تلك ستتم عبر ما يعرف بالمفاوضات الجماعية (مفاوضات تشترك فيها الدول التي ترغب في المشاركة وتكون النتـائج ملزمـة لكافـة الأعضـاء). بهـذا يسـعى الاتحـاد الأوربي إلى تحقيق ما يرغب فيه على مـرتين، وقـد أيـدت كـل مـن كنـدا والولايـات المتحـدة وسويسرا هذا الاقتراح الذي عرف باسم (2+ 2). ولكن الدول الآخذة في النمو (الصين - الـهند - نيجيريا - جنوب أفريقيا - والبلدان الأكثر فقراً) قدمت نصاً تطالب باسـتمرار النقـاش حـول ثلاثة من العناصر الأربعة، مع المطالبة بالمزيد من التوضيحات حـول العـنصر الرابـع ورفضـوا رفضا باتاً مناقشة العناصر بشكل جماعـي حيـث أن منظمـة التجـارة العالميـة وفقـاً لميثاقهـا

منظمة متعددة الأطراف، وبالتالى يجب أن تتم المناقشة والتفاوض بمشاركة كل الأطراف.

لم يتم التوصل لنتائج إيجابية خلال كانكون حيث لم تحل المشاكل المعلقة، إلا أن مؤتمر كانكون أثبت أن الدول النامية تسعى إلى توحيد صفوفها للصمود أمام ضغوط الدول الغنية بالرغم من تناقض مصالح الدول النامية في بعض الحالات وتباين مستويات النمو الاقتصادي فيما بينها.

لم تعد مقاومة العولمة محصورة على الحركات الجماهيرية التي تملئ الشوارع وشاشات نشرات الأخبار والصحف عند عقد كل اجتماع من اجتماعات منظمة التجارة العالمية أو اجتماعات ديفوس، بل أصبحت هناك مجموعات تتشكل داخل المنظمة نفسها وهي مجموعات لا تعتمد الأساس الجغرافي أو مستوي التطور الاقتصادي كمنطلق لها، بل أنها تجتمع على تشابه المواقف تجاه قضايا وملفات بعينها مثال مجموعة (جي 20) في مواجهة ملف الزراعة وعناصر سنغافورة و مجموعة (جي 90) في مواجهة ملف القطن والمواد الغير زراعية، وذلك من أجل تشكيل قوة في مواجهة ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

لم تقم تلك المجموعات الجديدة المشكلة حول ملفات بعينها بإضعاف التكتلات القديمة الموجودة على أسس سياسية وجغرافية مثل تجمع البلدان الأفريقية و تجمع بلدان الكاريبي و المحيط الهادي أو تجمع البلدان الأكثر فقراَ، بل على العكس شاركت تلك التجمعات في مناقشات و مداولات مجموعات جي 20 وجي 30 من اجل صياغة موقف مشترك.

وبالرغم من أن وسائل الأعلام في كل من الولايات المتحدة و أوربا أعلنت مراراً عن تفكك تلك المجموعات وعدم فاعليتها لعدم إجماع أعضائها على موقف مشترك، ولكن الواقع الفعلى اثبت أن المناقشات في داخل قلب

تلك المجموعات التي تمت قبل انعقـاد جلسـات 15- 16 ديسـمبر 2003 دعمـت موقـف مجموعات جي 20 وجي 30، حيث أعلنت المجموعـات رغبتهـا في التفـاوض و لكـن دون الخضوع لأي ضغوط كانت من قبل الدول الكبرى . رهنت الولايات المتحـدة الأمريكيـة و أوربا العودة للمفاوضات بما سـمته بمرونـة الـدول الآخـذة في النمـو فـيما يخـص ملفـات (الزراعة - عناصر سنغافورة - المنتجات غير الزراعية). يعنى ذلك من وجهة نظر الأوربيين توقف الدول المعنية عن الاعتراض على مشروع الإعلان الوزاري المقدم في كانكون، وأعلنـوا على استعدادهم للعودة للمفاوضات بشرط الخضوع لمتطلباتهم.

يجمع تجمع جي 90 العديد من الدول الآخذة في النمو وهي الدول التـي تعـارض التفاوض على عناصر سنغافورة، أنضم للمجموعة في بداية تجمـع كـانكون حـوالى أربعـين دولة ثم أصبح سبعين حتى وصل مع نهاية المـؤتمر إلى 90 دولـة، طـالبوا بسـحب عنـاصر سنغافورة من أجندة منظمة التجارة العالمية وألا يتم التفاوض حولـها.

تكونت مجموعة جي 20 من أجل حماية مبـادئ حريـة التبـادل مـن قبـل أعضـاء منظمة التجارة العالمية، ومن أجل أن تحترم تلك المبادئ في مجال الزراعة من قبل الجميع بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبيـة، وقـد قـدمت مجموعـة العشريـن العديد من الاقتراحات البديلـة، و تمثـل مجموعـة العشريـن حـوالى نصـف سـكان العـالم وحوالى 63% من فلاحينه حيث نجد بين أعضائها دول مثل جنـوب أفريقيـا - الأرجنتـين - البرازيل - الصين - الـهند - بوليفيا - باراجواي - باكستان. اثبت مـؤتمر كـانكون أن وجـود مجموعات المقاومة تلـك تمثـل ثقـلاً مضـاداً لمشروعـات العـالم المتقـدم في السـيطرة عـلى اقتصاديات العالم عبر منظمة التجارة العالمية وأنهـا قـادرة عـلى الصـمود في مواجهـة كـل أنواع الضغوط.

ولأول مرة منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية تتكون في داخلها قوي تمنع تحقيق خيارات مجموعة الدول الغنية (كندا - الولايات المتحدة - المجموعة الأوربية - اليابان). بالتأكيد يعكر هذا التجمع صفو الدول الغنية التي لا ترغب في مشاركتها في صنع القرار وتقسيم خريطة العالم اقتصادياً، مهما كانت ادعاءاتها بالمرونة والرغبة في الحوار وتبادل وجهات النظر.

وبعيدا عن المرونة الأوربية المفتعلة والتي هي في الأصل موجهه إلى الصحف ووسائل الأعلام، جاءت نهاية مؤتمر كانكون ببعض الأخبار السعيدة متمثلة في (شرط السلام) الذي انتهي مع نهاية عام 2003. ينص شرط السلام هذا على عدم تقديم شكاوى من قبل الدول التي تحترم قواعد المنظمة فيما يخص الزراعة ضد الدول التي تخرق تلك القواعد وهم بالتحديد الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. يعد هذا الخبر من الأخبار السارة للدول الآخذة في النمو التي طالما عانت من مخالفات الدول الكبرى، وقد حاولت تلك الدول بدورها مد العمل بهذا الشرط فيما بعد عام 2005 ولكنهم لم ينجحوا في هذا.

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية التي يتهمها الاتحاد الأوربي بموقف سلبي داخل المنظمة مشروعاً جديداً قدمه وزير التجارة الأمريكي روبرت زويليك يعلن فيه أن الولايات المتحدة تحاول تلافي أن يكون 2004 عاماً ضائعاً على منظمة التجارة العالمية، واقترح تركيز الجهود الرئيسية على ثلاثة موضوعات هي: الزراعة (والتي يضم إليها القطن) والمنتجات غير الزراعية وقطاع الخدمات.

وعلى عكس الاتفاق الأمريكي الأوربي السابق يقترح البيان الأمريكي أولوية التفاوض على ملف الزراعة على أن يحدد تاريخاً لوقف دعم المنتجات الزراعية من قبل الحكومات من أجل تصديرها، كما أنه يطالب بإدخال القطن مع ملف الزراعة و ليس مع المنتجات الغير زراعية. ويري المشروع المقدم من

قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أن المفاوضـات حـول ملـف الزراعـة يجـب أن تسـبق التفاوض حول أسواق السلع الغير زراعية. ويقترح المشروع أيضا أنه البحـث عـن معادلـة لإعفاء المنتجات الصناعية من الجمارك تـدريجيا بحيـث تكـون الإعفـاءات مرنـة بالشـكل الذي يستفيد منه الجميع، على أن تختفي الجمارك على البضائع في غضون 15 ـ 20 عاماً.

فيما يخص قطاع الخدمات، يؤيد وزيـر التجـارة الأمـريكي الاقـتراح المقـدم مـن 40 دولة أن تتم مشاركة باقي الأعضاء من الدول المتقدمة والدول الآخذة في النمو، وأن تحدد قطاعات الخدمات التي تحقق التكامل والتناسق بين الدول المتقدمة في مجال الخدمات.

فيما يخص عناصر سنغافورة، فيقـترح زويليـك التفـاوض فقـط حـول بنـد تسـهيل عملية التبادل والذي وفقـا لوجهـة نظـره لـيس إلا امتـداد لعمليـات فـتح الأسـواق أمـام المنتجات. أما المفاوضات حـول أسـواق المشروعـات العامـة فإنـه يقـترح التفـاوض حولهـا (تفاوضا جماعياً) ولـيس تفاوضـاً متعـدد الأطـراف يجمـع كـل أعضـاء المنظمـة، أو إلغـاء المفاوضات حولها وضمها لملف الاستثمارات والمنافسة، مع الدعوة لمـؤتمر قـادم في هـونج كونج لمتابعة عمليات المفاوضات.

يعد هذا الخطاب شديد الذكاء حيث أنه يحاول مـع مرونتـه الشـديدة أن يـتلاشى المفاوضات متعددة الأطراف التي لا يوافق عليها الكونجرس الأمريكي، وبالتالى فإنه يحاول أن يـرضي طمـوح بعـض الـدول الآخـذة في النمـو ليمـرر التفـاوض الجماعـي (كـما سـبق وأوضحنا هو تفاوض تشترك فيه الدول الراغبة في المشـاركة فقـط عـلى أن تكـون قراراتهـا ملزمة للجميع). يزيد الموقف الأمريكي المرن من عزلة المجموعـة الأوربيـة التـي بالتأكيـد ستسعى للرد بمقترح جديد يضمن لها مصالحها .

وثيقة مدعومة من قبل URFIG خاصة بالعولمة

الشبكة الكيبكيـة لانـدماج القـارة (الأميركيـة): نشـأت الشـبكة الكيبكيـة لانـدماج القارة (الأميركية) Réseau Québécois sur l'Intégration Continentale RQIC منـذ العام 1994. قامت بتطوير صـلاتها ومبادلاتهـا مـع شـبكات مشـابهة في كنـدا والمكسـيك والولايات المتحدة الأميركية، أولاً، ثـم وسـعت صـلاتها، منـذ فـترة قريبـة، مـع شـبكات في البرازيل وتشيلي والبيرو وأميركا الوسطى. تضم الشبكة مـنظمات نقابيـة وشـعبية، مهتمـة بالتعاون العالمي وبالقضايا المحلية والبيئية، ومجموعات للأبحاث. ولقد نشأت، منذ بضـع سنوات، تكتلات في القارة (الأميركية) لنقـد المقاربـة التجاريـة لانـدماج البلـدان الأميركيـة. تقترح هذه التكتلات رؤية بديلة لتنمية البلدان الأميركية، قائمة على وضع قوانين للحقوق الاجتماعية وحقوق العمال وحقوق الانسان، وعلى الديمقراطية والمشاركة، وحماية البيئـة، وكذلك إزالة الفقر.

إن لرجال الأعمال الأميركيين، منذ البداية، منتداهم: منتدى رجال الأعمال في أميركا. فعلى المنظمات الاجتماعية والمدنية، من كل الأنواع، نقابية وشـعبية ومحليـة، أن تؤسـس منتداها الاجتماعي والشعبي، على مستوى القارة الأميركية.

برنامج الشبكة: تضم الموضوعات الأساسية لبرنامج الشبكة العناصر التالية:

- الدقرطـة: تشـجيع المشـاركة الديمقراطيـة لمنظماتنـا ومواطنـات ومـواطني كيبـك في النقاشات حول اندماج القارة (الأميركية)، وحول اتفاقيات التبادل الحر.

- إعادة المفاوضات: تشجيع إعادة المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر في بلدان أميركا الشمالية ALENA لإقرار إجراءات ملائمة لنمو المجتمعات: اجتماعياً وثقافياً وديمقراطياً وبيئياً. كما يجب إدراج إجراءات تعويضية لصالح المكسيك، لترسيخ العدالة والديمقراطية، وكذلك لصالح البلدان الأقل تطوراً بشكل عام.
- المنتدى الاجتماعي لأميركا: التعاون مع الشبكات والمنظمات في القارة (الأميركية) لإقامة هذا المنتدى والمشاركة في نشاطه، لمواجهة السياسات النيوليبرالية، وليكون قادراً على تحقيق الطموحات الاجتماعية والثقافية والبيئية والديمقراطية.
- تضامن القارة (الأميركية): تشجيع الصلات وتبادل النشاط بين المنظمات الاجتماعية الكيبكية ومنظمات باقي البلدان الأميركية.

نشاط الشبكة المزدوج: يتجه نشاط الشبكة وجهتين. الأولى دولية، وهدفها توسيع التضامن على مستوى كل البلدان الأميركية. والثانية داخلية، هدفها تشجيع التدريب والإعداد لفهم الأبعاد الاجتماعية لاندماج الأسواق. وفي سياق هذه الوجهة الثانية يندرج هذا الدليل.

في التعريف: عبارة "العولمة" هي الكلمة العربية الأكثر رواجاً من بين عدة عبارات غرضها الإشارة إلى ظاهرة توحيد العالم.

هدف هذه المقالة تسهيل فهم العولمة. لا شك بأن العولمة عملية معقدة وشاملة تنطوي على مجموعة متشابكة من العناصر المتنوعة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية. هذه العناصر المتنوعة تتحرك وتؤثر في تحقيق عملية العولمة، بطريقة متزامنة تقريباً. قد يبرز أحياناً واحد من هذه العناصر، ولكن بروزه هذا لا يلغي فعل العناصر الأخرى التي تكون حركتها ضمنية، وغير مرئية.

وإذا كانت العولمة كما تحصل حالياً، وتنتشر حولنا وفينا وفي كل مكان من العالم تقريباً، تمليها بشكل أساسي متطلبات ناشئة في ميدان الاقتصاد العالمي، فذلك لأن هذه العولمة إنما تديرها قوى اقتصادية تخطط لتحقيق ستراتيجياتها الاقتصادية الخاصة بها. وهذه الستراتيجيات نفسها تعتمدها سلطات سياسية ومنظمات متنوعة فتقرها وتشرعها في مجال عملها. كما أن إقرار هذه الستراتيجيات من قبل السلطات السياسية إنما يعني مشاركة القوى الاجتماعية التي تعبر عنها هذه السلطات السياسية في صنع عملية العولمة، مع ما ينطوي عليه ذلك من انعكاس لهذه العولمة على باقي الفئات الاجتماعية. ولا تحصل هذه العولمة بمعزل عن انتاج فكري لتبريرها. فمنذ عقدين من الزمن تقريباً ظهرت الأفكار الأساسية التي تدعم وتبرر العولمة، وهي الأفكار التي عُرفت باسم ايديولوجيا ال"نيوليبرالية" (Néolibéralisme): الليبرالية الجديدة.

ما هي النيوليبرالية؟

تعود النيوليبرالية في أصلها، كما يشير اسمها (ليبرالية جديدة) إلى الليبرالية. والليبرالية هي ايديولوجيا (وتيار فكري اقتصادي - سياسي) لعب الدور الأساسي في ظهور وتطور الرأسمالية، كنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي. والفكرة المركزية في الليبرالية تعتبر أن من شأن السوق، لوحدها فقط، وبدون تدخل أي جهة كائناً ما كانت، أن تؤمن توزيع الثروات والخدمات، وتوفير الاستثمار والتنمية. وعليه فحرية السوق هي ضمانة التقدم والتطور. وتم التعبير عن هذه الحرية بشعار "دعه يعمل، دعه يمر". وهذه الحرية الضامنة للتقدم يقوم جوهرها على قدرتها على ضبط التوازن بين العرض والطلب. وإذا لم تتوفر هذه الحرية للسوق فلا يمكن بلوغ التوزيع الأفضل للمداخيل بين عناصر الانتاج، أي بين العمل والرأسمال، وفق حرية العرض والطلب.

ولكن تاريخ تطور الشعوب أثبت أن الليبرالية لم تكن الحل الأفضل لتطور المجتمعات. فالمآسي الهائلة التي أصابت البشرية، حتى في أكثر المجتمعات اعتماداً على الليبرالية، دفعت، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بالحكومات الأكثر اعتماداً على الاقتصاد الليبرالي وبكبرى المنظمات الدولية إلى مراكمة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقييد حرية حركة السوق. وبدل حرية "السوق" و"العرض والطلب" صارت الحكومات تتدخل، باضطراد، في ضبط العمليات الاقتصادية: تحديد مدة يوم العمل (عدد ساعات العمل في اليوم)، تحديد الأجر، الضمان الصحي، الفرص، حق التنظيم النقابي، التظاهر...، جملة واسعة من الإجراءات التي فرضتها الحكومات في تنظيم النشاط الاقتصادي، وتقييد حرية السوق. بالطبع لم يكن ذلك ليحصل لولا نضال الطبقات والفئات الاجتماعية التي انعكست عليها حرية السوق الليبرالية أضراراً وويلات اجتماعية فادحة.

وبعد حوالي نصف قرن من تدخل الحكومات في حركة السوق قامت الشركات الاقتصادية الكبرى تعضدها بعض الحكومات بإعادة النظر بستراتيجيات التدخل الحكومي، وعمدت إلى توحيد صفوفها وتوسيعها من أجل العمل على إلغاء سياسات التدخل الحكومي التي تعدل من حدة سيطرة السوق على حياة المجتمعات. وكانت بريطانيا، في ظل حكومة المحافظين برئاسة تاتشر (في العام 1979)، ومن ثم الولايات المتحدة الأميركية (1980)، مع وصول ريغان إلى سدة الرئاسة، أول من اعتمدا ستراتيجيا النيوليبرالية.

ثلاثة محاور متكاملة اعتمدتها النيوليبرالية

تحرير أسعار جميع السلع (منتوجات وخدمات) التي كانت تحددت سابقاً انطلاقاً من معايير سياسية أو اجتماعية، وذلك بقررات سياسية اتخذتها الحكومات بعد نضالات اجتماعية وسياسية متعددة. بيد أن النيوليبرالية تعمل على خط تحرير هذه الأسعار من أي ضوابط خارجة عن حرية السوق ومعادلة

العرض والطلب. وتنادي النيوليبرالية بأن يشمل تحرير الأسعار الخدمات العامة كالتعليم والصحة والنقل، وكذلك بعض الخدمات التي تقدمها الدولة (جزئياً أو كلياً)، أو السلع التي تدعم الدولة أسعارها...

الخصخصة: وهي عملية نقل ملكية مؤسسات إنتاج (أو ترويج) بعض السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وكثيراً ما يستلزم الأمر القيام بتعديلات دستورية لإلغاء ملكية المجتمع، تلك الملكية العامة المنصوص عليها في الدستور (الثروات الجوفية، الأملاك العامة والمشاعية).

إعادة النظر بدور الدولة: ويكون ذلك، من جهة أولى، بإلغاء دورها في المهام الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها الحكومات. وذلك عن طريق تخفيض وإلغاء السياسات والبرامج الاجتماعية، أي تلك الإجراءات الآيلة إلى تخفيض وإلغاء ما تقدمه الدولة والمؤسسات الإنتاجية من مساعدات وإعانات للمواطنين في ما يعرف باسم الحماية الاجتماعية. ويكون ذلك بتفكيك وتعديل وإزالة المؤسسات أو القوانين التي تقوم بدور تنظيم شروط العمل (معايير العمل، الحد الأدنى للأجور، مدة العمل...) أو تقوم بتنظيم ومراقبة إجازات الإستثمار وشروطه، وحماية الثروات العامة والبيئة... ومن جهة ثانية، تعتبر النيوليبرالية أن توسيع الأسواق وجعلها ميداناً عالمياً متحرراً من القيود القومية وحدود الدول يستلزم إعادة النظر بدور الدولة أيضاً. وبالتالي يجب التحرر من كل السياسات التي تعيق حرية توسيع الأسواق وتطويرها، وذلك يكون بسلسلة من الإجراءات ليس أقلها إلغاء الحواجز الجمركية واعتماد سياسات الأجواء المفتوحة... ولكن النيوليبرالية تبقي على عاتق الحكومات ضرورة التدخل في ميدان محدد هو ميدان المشاريع المتعلقة بتأمين البنية التحتية اللازمة لتطوير حركة السوق: الطرق والمرافئ والمطارات، أبحاث التنمية...، مما يعني المحافظة على دور الدولة في خدمة حركة السوق الرأسمالية العالمية.

أولاً: قوى العولمة:

(1) الشركات المتعددة الجنسية أو العابرة للقوميات، (2) المؤسسات الاقتصادية العالمية، (3) الحكومات، (4) الحركات الاجتماعية

الشركات المتعددة الجنسية أو العابرة للقوميات (multinationales, transnationales, CTN): لعل أهم ظاهرة شهدتها نهاية القرن هي ظاهرة تعدد قومية المؤسسات الاقتصادية الواحدة، أو انتشارها واشتغالها عبر قوميات متعددة. دفعت الشركات المتعددة القوميات بالخطوات الأساسية لنشوء العولمة، وذلك من خلال قيامها هي نفسها بعولمة عمليات انتاجها وتوزيعها. وفي سياق ذلك دفعت هذه الشركات بالحكومات إلى اعتماد قوانين وتشريعات هدفها جعل السوق هي المسؤولة عن انتاج وتوزيع الثروات العامة.

ثمة اليوم في العالم حوالي 40000 شركة متعددة الجنسية، منها 4000 آلاف فقط في البلدان الأقل تطوراً. ويفوق الوزن الاقتصادي لهذه الشركات وزن بعض البلدان المتطورة. ففي العام 1968كانت شركة جنرال موتورز (General Motors)، وهي في المرتبة 18، تفوق بقدرتها الاقتصادية ألمانيا الشرقية وبلجيكا وسويسرا. وفي العام 1982، كانت شركة كاناديان باسيفيك (Canadian Pacifique) تساوي نيوزيلندا بحجم أعمالها البالغ 12.3 مليار دولار. وفي العام 1993، كانت شركة إكسكون (Exxon)، بمبيعاتها السنوية البالغة 111 مليار دولار أميركي، تملك ثروة تعادل ثلاث أضعاف الناتج الخام لإيرلندا.

لا تقتصر أهمية هذه الشركات على وزنها الاقتصادي فحسب، بل تعود أهميتها أيضاً إلى وزنها السياسي. ويتعاظم بسرعة التدخل المباشر لمجموعات وجمعيات رجال المال والأعمال، كمستشارين، في المفاوضات التي تجري على المستوى الدولي والإقليمي. ويتجلى هذا الدور والتأثير في المؤسسات العالمية

لرجال الأعمال، مثل غرفة التجارة العالمية، وفي المنظمات الإقليمية والمحلية. كما تظهر هذه الأهمية في المجموعات الضاغطة، ومراكز التوجيه الاقتصادي والسياسي: مؤسسات الإنتاج الفكري والدراسات والأبحاث...

المؤسسات الاقتصادية العالمية: تلعب بعض المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية والإقليمية دوراً كبيراً في مسار العولمة الراهنة. وهذا ما يطرح علينا إفراد موقع خاص بها في إطار فهم العولمة. ولفهم أهمية هذه المؤسسات لا بد لنا من وضع لائحة شاملة بها. يأتي في رأس هذه اللائحة بعض أكبر المنظمات الاقتصادية العالمية، مثل البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية (Banque Internationale de Reconstruction et de Développement BIRD) وغيره من الأجهزة المعروفة باسم البنك الدولي (Banque Mondiale BM) وصندوق النقد الدولي (Fonds Monétaire International FMI)، وقد تأسس هذان الجهازان، في العام 1944، إثر مؤتمر بريتون وود (Bretton Woods)، وكذلك منظمة التجارة العالمية (Organisation Mondiale du Commerce OMC) التي تأسست عام 1994 لتحل مكان منظمة الغاة (GATT) التي نشأت عام 1944.

تأتي، بعد ذلك، منظمات اقتصادية إقليمية، يقتصر نشاط البعض منها على قارة معينة أو إقليم ما. مثل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بأميركا اللاتينية والكارايب (Commission pour l'Amérique Latine et la CaraÏbe CEPALC) وبنك التنمية عبر أميركا (Banque Iteraméricaine de Développement BID) اللذان يلعبان كلاهما دوراً فاعلاً في عملية توحيد المناطق الأميركية.

أخيراً ثمة منظمات اقتصادية إقليمية تجمع بلداناً تتصف بتجاذبات اقتصادية موضوعية، على قاعدة القدرات الاقتصادية، كما هي حال منظمة

التعـاون والتنميـة الاقتصـادية (Organisation de Coopération et de Développement Economique OCDE) التي تضم 29 عضواً منهم 27 من أكـثر البلـدان تطـوراً، بالإضـافة إلى تركيا والمكسيك. ويجب أن نضـيف إلى ذلـك مجموعـة، هـي ليسـت منظمـة بـالمعنى الحـرفي للكلمة، ولكنها تلعب دوراً محـدداً في تعيـين مسـار اقتصـاد سـياسي مشـترك بـين المشـاركين في مؤتمراتها السنوية، نقصد بذلك لقاءات السبعة الكبار (G-7)، أي مجموعة البلدان السبعة الأكثر تطوراً التي تضم أحياناً مندوباً عن الاتحاد الأوروبي والرئيس الروسي، وهذا ما يجعلهـا مجموعـة الكبار السبعة + 2 (G-7 + 2)، وأحياناً الثمانية الكبار (G-8).

بالإضافة إلى هذه المنظمات الاقتصـادية الطـابع، ثمـة سـلة واسـعة مـن المـنظمات طابعها سياسي، وتلعب دوراً كبـيراً في مسـار العولمـة. في طليعتهـا تلـك المنظمـة الكونيـة، منظمة الأمم المتحدة (Organisation des Nation Unies)، وجملة مـنظمات إقليميـة مثـل منظمـة الـدول الأميركيـة (Organisation des Etats Américains OEA). وثمـة أيضاً أجهزة واسعة التأثير ليس لها سمات المنظمة، ولكنها عبارة عـن ملتقيـات دوريـة أو شبه دورية، مثل ملتقى دافوس.

الحكومات: من قوى العولمة الأساسية الحكومـات (الـدول، الأنظمـة) التـي تطبـق السياسات الاقتصادية الكبرى المحددة، بشكل عام، داخـل المؤسسـات الاقتصـادية الكبـيرة التي تكون منضمة إليها، وحيـث تمـارس البلـدان المتطـورة دوراً راجحـاً. قـد تكـون هـذه الحكومات (الدول الأنظمة) من البلدان المتطورة فتطبق هذه السياسات العولمية طواعية أو برغبـة منهـا؛ كـذلك هـي حـال بعـض البلـدان غـير المتطـورة التـي تسـير عـلى خطـى الحكومات الأول، مثل تشيلي والمكسيك؛ كما تطبقها مرغمة الحكومات الأخرى.

بعض هذه السياسات الاقتصادية، مثل سياسات التجارة والاستثمار وإلغاء التعرفة الجمركية، تكون موضوع مفاوضات بين شركاء تفاضليين يوقعون اتفاقات تسمى "إقليمية" وتكون في حقيقتها اتفاقات بين بضعة دول. وهكذا افتتحت الولايات المتحدة هذا التوجه بتوقيع أول اتفاق ثنائي مع إسرائيل عام 1985، ثم أعقبه اتفاق ثنائي آخر مع كندا عام 1989، ثم اتفاق ثلاثي ضم المكسيك عام 1994، وعرف باسم اتفاق التبادل الحر بين بلدان أميركا الشمالية Accord de libre-échange nord-américain ALENA. وفي كانون الأول من نفس العام وجه البيت الأبيض دعوة لعقد القمة الأولى لرؤساء دول وحكومات البلدان الأميركية للشروع في محادثات لتأسيس منطقة للتبادل الحر في أميركا Zone de libre-échange des Amériques ZLEA ، تضم 34 شريكاً من الأميركيتين بدون كوبا، وذلك في اتفاقية مرشحة للتطبق في العام 2005، وهي باسم اتفاقية التبادل الحر في البلدان الأميركية Accord de libre-échange des Amériques ALEA.

تنطوي حالياً المفاوضات من أجل إقامة مناطق التبادل الحر على تنازلات من قبل الأطراف (الحكومات) دون وضع شعوب هذه البلدان في حقيقة الرهانات والنتائج المترتبة عليها. تشير هذه المسألة إلى ظاهرة خطرة في تقرير مصير الشعوب التي تعيش في ظل أنظمة حكم تسمي نفسها ديمقراطية.، بدأت هذه الظاهرة بالانتشار من البلدان الأميركية، حيث يتم ترويج هذه الاتفاقيات على أنها ديمقراطية لأن الحكومات تقرّها بعد جولات تفاوضية. ولكن هذه الديمقراطية هي مجرد "ديمقراطية بين الأجهزة التنفيذية" (الحكومات) التي تنتحل صفة تقريرية في منح امتيازات وتنازلات لا تراجع في تقريرها لا شعوبها ولا حتى السلطات التشريعية في بلادها.

وفي معظم الحالات لا تعلم السلطات التشريعية بغير نتائج المفاوضات وما ترتب عنها من تنازلات. فضلاً عن أن السلطات التشريعية غالباً ما تصدق على نصوص هذه الاتفاقيات كما هي وبعد إبرامها. وهذا ما يجعل كل سياق التفاوض وتصديق الاتفاقيات على درجة كبيرة من تراجع الحياة الديمقراطية. وأسطع برهان على تراجع الديمقراطية يبدو لنا في حقيقة أن الأحزاب السياسية التي تتخذ مواقف متناقضة من مسألة "التبادل الحر" تقوم الحكومات المنبثقة عنها بالسير على نفس خطى الحكومات السابقة، وهذا ما حصل في الولايات المتحدة الأميركية مع الديمقراطي كلنتون الذي اعتمد وتابع مشروع الجمهوري بوش؛ وكذلك كان الأمر في كندا حيث استأنف رئيس الوزراء كريتيان سياسة سلفه مولرونيه، وذلك بعد أن كان كريتيان رئيس المعارضة لسياسة سلفه. وما يشير بدرجة أوضح إلى تراجع الديمقراطية حقيقة أن الحكومات لم تعد تستند، في وجودها واستمرارها، إلى شعوبها وناخبيها، بقدر استنادها إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية أو الشركات العملاقة.

ولكن هذه الحالة في تعاظم العولمة وتراجع الديمقراطية استدعت، كرد فعل عليها، مبادرة اتخذتها الجمعية الوطنية في كيبك بدعوتها إلى عقد المؤتمر الأول لبرلمانيي البلدان الأميركية في العام 1997، بما في ذلك كوبا. وكان من أبرز موضوعات هذا اللقاء البرلماني هو دور البرلمانيين في مواجهة تعاظم الدمج الاقتصادي للقارة الأميركية، كما تمارسه الحكومات. وأدان البيان الختامي للقاء مسار هذا الدمج.

الحركات الاجتماعية: تأتي الحركات الاجتماعية بمثابة القوة الأخيرة من قوى العولمة. وإذا كانت هذه هي القوة الأضعف والأقل تأثيراً فهي القوة الأكثر عدداً. ونقصد بالحركات الاجتماعية تلك الجماعات والمنظمات والجمعيات التي ندخلها عادة تحت اسم منظمات المجتمع الأهلي، هذه العبارة الملتبسة التي بات

متعارفاً أن القصد منها هو الاشارة إلى الأفراد والمنظمات النقابية والجمعيات الثقافية والبيئية وخلاف ذلك.

إن البعض من هذه الحركات الاجتماعية شرع منذ زمن طويل في مواجهة مسألة تجاوز اتفاقيات التبادل الحر لحقوق الشعوب والمجتمعات، وتعديها على السياسات المحلية وتدخلها في العلاقة بين مستويات السلطات وأجهزتها. وكانت النقابات في طليعة هذه الحركات الاجتماعية، ولعبت دوراً أساسياً مما اضطر الحكومات وبعض المنظمات الدولية إلى العودة والوقوف على رأيها في الكثير من المسائل.

لقد تعززت في السنوات الأخيرة الصلات الدولية بين هذه الحركات، وباتت أكثر تنظيماً، بغية تبادل المعلومات وصياغة مواقف مشتركة وتوحيد المطالب وبلورة استراتيجيات عمل موحدة. كما أن الاجتماعات الدولية التي يعقدها ممثلو الحكومات مع ممثلي الرأسمال العالمي الكبير لتقرير مصير الكرة الأرضية وشعوبها، باتت مترافقة أكثر فأكثر مع اجتماعات موازية يعقدها ممثلو المنظمات الشعبية والنقابية وحركات النساء وسائر المنظمات غير الحكومية وحركات حماية البيئة. وكان منها لقاء سانتياغو في تشيلي في نيسان 1998، بموازاة القمة الثانية لرؤساء دول وحكومات أميركا. ولقد أرست قمة شعوب أميركا أسس محالفة اجتماعية على مستوى القارة الأميركية.

أدوات العولمة:

(1) اتفاقيات التبادل الحر، (2) المناطق الحرة، (3) برامج إعادة الهيكلة

اتفاقيات التبادل الحر: في القارة الأميركية. بدأ العمل بهذه الاتفاقيات في القارة الأميركية. إن اتفاقية التبادل الحر ALE الثنائية، بين كندا والولايات المتحدة الأميركية، التي دخلت موضع التطبيق في 1989/1/1، هي التي أطلقت عملية الدمج الاقتصادي، كما هي معروفة اليوم، على مستوى البلدان

الأميركية. وفيما بعد صارت الاتفاقية ثلاثية بدخول المكسيك في المفاوضات من أجل اتفاقية التبادل الحر في بلدان أميركا الشمالية ALENA، والتي وضعت موضع التنفيذ في 1994/1/1. وفي كانون الأول من نفس العام 1994، شرعت القمة الأولى لرؤساء الدول والحكومات الأميركية بمفاوضات غرضها إقامة منطقة التبادل الحر في البلدان الأميركية ZLEA، في العام 2005.

تمتاز هذه الاتفاقيات بجملة نقاط مشتركة. يتم التفاوض بشأنها في حلقات مقفلة بعيداً عن ضجيج المنتديات البرلمانية. وهي تلغي التعرفات الجمركية على الكثير من السلع، وتخفف من سياسة الحماية الاقتصادية للحكومات، وتكرس حقوقاً جديدة للمستثمرين، أسياد التجارة. إن هذه الحقوق الجديدة تبلغ حد انتهاك سيادة الدول، لأنها تسمح للمؤسسات المستثمرة بمقاضاة الحكومات وبالحصول على تعويضات إذا ما أقدمت الحكومات على وضع سياسة اقتصادية ترى مؤسسات الاستثمار أنها تضر بمصالحها. ولهذه الحقوق مظهر آخر غير مسبوق في وجوده، فهي تعمل لصالح جهة واحدة. إذ لا تستطيع الحكومات مقاضاة مؤسسات الاستثمار. الشركات المتعددة الجنسية بحل من أي ملاحقة ومعاقبة: إنها لا تقدم كشفاً بنشاطها لغير المساهمين وتهدف فقط إلى زيادة أرباحهم.

ارتفعت الأصوات بوجه هذه الاتفاقيات أثناء المفاوضات بشأنها. كانت معارضة الحركة النقابية الكندية والكيبكية، من ضمن المعارضين، صارمة بوجه اتفاقية التبادل الحر بمجملها. ولكن أمام الأمر الواقع اتجهت المعارضة وجهة المطالبة بإجراء تعديلات في مضمون الاتفاقية لتدخل فيها مسائل حقوق العاملات والعاملين والحقوق الإنسانية وحقوق النساء وحقوق السكان الأصليين وحماية البيئة، وذلك لتكون هذه الحقوق مساوية لحقوق المستثمرين.

وأثناء المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر في بلدان أميركا الشمالية ALENA، مع انضمام المكسيك إلى كندا والولايات المتحدة، أدت المعارضة الشعبية في هذه البلدان الثلاثة إلى وضع اتفاقيتين موازيتين لها ALENA. تناولت هاتان الاتفاقيتان موضوعي العمل والبيئة. وكانت بمثابة أولى الخطوات في الاتجاه السليم، ولكنهما كانتا رمزيتين أكثر مما هما اتفاقيتان بآليات تنفيذية جدية.

وعلى نفس خطى اتفاقياتي التبادل الحر فان المفاوضات من أجل إقامة منطقة التبادل الحر في البلدان الأميركية ZLEA كانت تستهدف بسط نفوذ الرأسمال الكبير على مجمل هذه البلدان. وفي غضون ذلك تم توقيع اتفاقيات ثنائية بين كثير من هذه البلدان، مثل كندا وتشيلي. كما أنه ثمة مجموعات من البلدان التي وقعت اتفاقيات لإقامة أسواق مشتركة مثل ميركوسور MERCOSUR مع دولتين شريكتين تشيلي وبوليفيا، أو تم إحياء اتفاقيات قديمة مثل معاهدة أندين Pacte ANDIN ، البيرو الاكوادور كولومبيا فينيزويلا بوليفيا. فهل تحضر هذه الاتفاقيات المجال لتطبيق منطقة التبادل الحر في البلدان الأميركية، أم تدفع بها لصالحها؟

المناطق الأخرى: وفي مناطق أخرى من العالم تم تطوير وتنظيم أشكال متنوعة في ترسيخ المبادلات. فإلى الشرق من أميركا، يضم الاتحاد الأوروبي Union Européenne UE 15 بلداً لها مؤسسات مشتركة لإدارة الاقتصاد والمجتمع. وهذه البلدان تعيد النظر دورياً باتفاقيات الوحدة الأوروبية، لجهة نوعية السيادة فيها، وطورت في ما بينها عملة مشتركة هي اليورو Euro . واستفتت هذه البلدان شعوبها حول اتفاقية ماستريشت Traité de Maastricht . وهي تتفاوض من أجل التوفيق بين سياساتها الاجتماعية. ولا يتناول تحرير المبادلات في ما بينها السلع فحسب، بل يشمل الأشخاص والخدمات والرساميل.

وإلى الغرب من أميركا، تستمر المباحثات بين 18 بلداً على ضفاف المحيط الهادئ، من بينها كندا والولايات المتحدة والمكسيك وتشيلي، من جهة، والصين وتايوان واليابان وأستراليا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها، من جهة أخرى، وذلك في إطار ملتقى للتعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ المعروف بالإنكليزية APEC . وهنا أيضاً تلعب دوراً أساسياً التكتلات الكبيرة المنظمة في مجموعة رجال الأعمال المعروفة باسم Business Advisory Committee . وهنا أيضاً فإن القوى الاجتماعية حاضرة وتسعى لفرض نفسها كقوة مستقلة، ولفرض مطالبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تبين ذلك القضية التي عرفت "بقضية فلفل كايين" أثناء انعقاد قمة أبيك APEC ، في فانكوفر، في تشرين الثاني 1997.

التبادل الحر على المستوى الكوني: في الوقت الذي تستمر فيه المساعي لترسيخ التبادل الحر على المستوى الإقليمي، تنشط بعض نفس تلك الجهات في إعداد مرحلة اشمل لحرية التبادل. ويتم إعداد هذه المرحلة داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organisation de Coopération et de développement Economique OCDE ، وذلك عبر مفاوضات أفضت إلى توقيع الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار Accord Multilatéral sur l'Investissement AMI . لقد دبر مفاوضو البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مشروع محالفة واستراتيجية يستهدفان اعتماد ميثاق فعلي لحقوق المستثمرين. ينطبق الميثاق بداية على البلدان الموقعة عليه، ثم على البلدان الأخرى غير الموقعة التي ستجبر يوماً ما على توقيعه. إن من شأن هذه الاتفاقية أن تحول دون قدرة أي حكومة على إعاقة حرية انتقال الرساميل، ولو كان ذلك بالرغم من أي التزامات قد تتخذها حكومة ما، ولو كان ذلك على الرغم من إرادة الشعوب، وعلى حساب مصالحها وثقافاتها وحقوقها الاجتماعية.

لقد تمت معرفة مضمون هذه الاتفاقية بصعوبة، وفقط بفضل تسريب خبرهـا تسريبـاً. ولكنها أثارت موجة من الاعتراضات ظهرت في كل مكان مـن بلـدان منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصادية. ففي كيبك، مثلاً، انطلقت عملية سالامي SaLAMI لتعبئة الرأي العام.

يفاقم التبادل الحر من حدة المنافسة، ويؤدي إلى انقلابات عميقة، ذلك أن قـوانين السوق التي يُزعم أنها تتيح توزيعاً أفضل للـثروة تـؤدي في الحقيقـة إلى تغيـير جـذري في شروط العمل وفي السياسات الاجتماعية. ففي مطلع العـام 1999 أعلنـت بيـل كنـدا عـن مشروع بيعها للخدمات الهاتفية إلى مؤسسة أميركية حيث الأجور أقـل بمـرتين عـن أجـور العاملين في الهاتف والمنضمين للنقابة؛ يشكل هذا الإعلان مثلاً على المنافسة بين العاملات والعاملين في بلدان مختلفة. إن تخفيف السياسات الاجتماعية في كندا وفي كيبك يدل على المنافسة بين الدول. ففي ظل سيطرة قوانين السوق يسيطر القاسم المشترك الأصغر.

المناطق الحرة: لجأت عـدة بلـدان، بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، إلى اسـترتيجيات الحماية الاقتصادية للحد من تدفق المنتوجات المصنعة في الخـارج بغيـة تشـجيع التنميـة المتمحورة على الـداخل. بيـد إنـه منـذ مطلـع السـبعينات، وبتحـريض مـن اسـتراتيجيات تنموية روجها اختصاصيون مثل رجل الأعمال روبرت مكنمارا، المدير السابق لشركة فـورد موتور Ford Motor والمدير السابق للبنك الدولي BM، وبتحـريض مـن صـندوق النقـد الدولي FMI أيضاً، لجأت بلدان العالم الثالث إلى التخلي عن القوميـة الاقتصـادية، وعـلى السعي للخروج مـن التخلـف بـاعتماد سياسـة تشـجيع الاسـتيراد، أي بتشـجيع الانـدماج المتسارع في الاقتصاد العالمي.

ويرى المدافعون عن هذه الوجهة التنموية أن البلدان النامية تكبر فرصها في النجاح بقدر ما تترسخ فيها البنية التحتية الجاذبة للشركات المتعددة الجنسية. قد تتخذ هذه البنى التحتية شكل المناطق الحرة للتصنيع. والمنطقة الحرة هنا هي المنطقة التي يتم فيها تصنيع أو تحويل المواد المستوردة من الخارج بدون ضرائب، والتي تكون المواد المصنعة منها معدة للتصدير مباشرة. ويدعي البعض أن لهذه الستراتيجية نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني لأنها تفتح المجال للوصول إلى التكنولوجيا المتطورة.

لقد شجعت المنظمات المالية العالمية المؤسسات الخاصة، مثل مؤسسة فورد وبعض المصارف الخاصة، على إقامة المناطق الحرة في السبعينات. ودفعت هذه المؤسسات ببلدان العالم الثالث إلى استدانة القروض الضخمة لتأمين كلفة إقامة مثل هذه المناطق الحرة. وكان لا بد لهذه البلدان من إقامة الأبنية الضخمة وأبنية مصانع التجميع والمطارات وتمديدات الغاز والماء والكهرباء والمكاتب الحكومية والمخازن والطرقات... لجذب المستثمرين الصناعيين الأجانب. وليتم بعد ذلك تأجير هذه المنشآت بأسعار زهيدة للشركات المتعددة الجنسية بوصف ذلك من ضرورات خلق الأجواء الملائمة. وكانت النصائح تقضي، فضلاً عن ذلك، بتقديم تسهيلات مالية إضافية: الإعفاء من الضريبة لعدة سنوات، تسهيل انتقال الأرباح، إفاءات الجمركية، التعرفة التفاضلية، تمويل وقروض لبناء هذه المناطق الحرة.

كانت حجة الإقناع لدى المقرضين كبيرة، ولهذا تكاثرت المناطق الحرة بسرعة هائلة. وكانت لها تسميات مختلفة باختلاف البلدان: مناطق تشجيع الاستثمار، مناطق الإعفاء الضريبي، مناطق التبادل الحر. ولا يتردد البعض عن القول في وصفها أنها معسكرات فعلية للعمل بالسخرة.

وبمقابل المكاسب التي حصلتها الشركات المتعددة الجنسية نجد العكس تماماً بالنسبة للعاملين في هذه المناطق، وكانت غالبيتهم من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 14 و24 سنة، وأحياناً أقل. وفي هذه المناطق لا يتم تطبيق قوانين العمل، فالقانون هو قانون الشركات المتعددة الجنسية. كما أن معايير الصحة والسلامة معدومة فيها عملياً، وكذلك معايير حماية البيئة. ولم يكن مسموحاً فيها بوجود النقابات المستقلة عن الدولة أو عن أرباب العمل. كما كان على النسوة أن تثبتن أنهن غير حوامل.

لم تنظر الشركات المتعددة الجنسية نشوء المناطق الحرة لتعمل على استثمار الموارد الطبيعية (المناجم، المنتجات الزراعية، الغابات) واليد العاملة بأرخص الأجور في بلدان العالم الثالث. بيد أن المناطق الحرة سرّعت نمو هذه الشركات، وتوسعاً في نشاطها وإعادة تموضع بعض شبكات الانتاج.

لقد استندت استراتيجية الجذب أو الحفاظ على الاستثمارات القائمة، في حالة كندا وكيبك، على الإعفاءات الضريبية والمساعدات من شتى الأصناف. لم يكن ينقص أوتاوا وكيبك لا الكرم ولا الخيال، وكانت الشركات المتعددة الجنسية المحلية (بومبارديه Bombardier، لافالين Lavalin) والأجنبية (كينوورث Kenworth، ج م GM، هيونداي Hyundai) تعرف بعض الشيء عن ذلك.

لقد سهل نمو المناطق الحرة نمو المؤسسات الأجنبية في شتى البلدان، وأعطى لهذه المؤسسات القدرة على المفاوضة من جديد. وهذه القدرة تستند إلى المنافسة بين عمال مختلف البلدان والتهديد الممكن، والذي غالباً ما تم تنفيذه، بنقل المصانع إلى حيث تكون الأجور أدنى. إن ممارسة هذه القدرة أدت إلى تخفيض شروط العمل إلى القاسم المشترك الأصغر.

برامج إعادة الهيكلة: وهكذا وجدت نفسها مثقلة بالديون تلك البلدان الفقيرة التي اعتمدت تنمية لاقتصادها الموجه نحو تشجيع التصدير وإقامة المناطق الحرة أو التخصص الزراعي. لقد استدانت هذه البلدان لتبني البنية التحتية بغية جذب الشركات المتعددة الجنسية، وعندما تدنت أسعار منتجاتها. لم يعد لديها المداخيل اللازمة لإيفاء الديون. وهكذا اضطرت هذه البلدان في مطلع الثمانينات إلى إعادة التفاوض حول ديونها، وإلى الحصول على قروض جديدة.

وعلى هذا الأساس فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عمليات إعادة الهيكلة التي بفضلها يضمنان حماية مصالح الرأسمال.

تنطوي برامج إعادة الهيكلة على العناصر الأساسية التالية:

- تخفيض المصاريف الحكومية: وذلك بحجة مواجهة العجز، وهكذا تتعرض للتخفيض كل قطاعات النشاط الحكومي، لا سيما الصحة والتربية، والبرامج الاجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى فقدان كثيف لفرص العمل.
- إزالة العوائق أمام التجارة الدولية: إلغاء التعرفات الجمركية، منافسة السلع المستوردة للمنتوجات المحلية، ازدياد حالات الإفلاس.
- اضطراب أسعار السلع والخدمات التي تطال اليد العاملة: التخلي عن سياسة دعم بعض السلع الأساسية (الخبز، الرز، المحروقات)، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي تدني سلم الأجور، وتكون المحصلة انخفاضاً حاداً في مستوى المعيشة.
- خصخصة المؤسسات العامة: وهذا يعني بيعها في السوق العالمية. وبما أن عدة بلدان تعرض مؤسساتها العامة للبيع في نفس الآن فإن المؤسسات الأجنبية تشتريها بأسعار مخفضة؛ كما أن المبالغ الناجمة عن البيع تذهب إلى البلاد الغنية لتسديد فوائد الديون؛ وبذلك تُحرم فئات واسعة وطبقات

اجتماعية بكاملها من عدة خدمات أساسية، ويفقد البلد السيطرة على قطاعات السياسة الاقتصادية.

- دعم عمليات التصدير: إن سياسة تطوير الزراعات الأحادية المكثفة بشكل واسع (البن، القطن، الأناناس، الحبوب...) على حساب الزراعة المتنوعة من أجل السوق المحلية يجبر البلد على استيراد ما كان ينتجه سابقاً؛ وبما أن بلدان الشمال تتحكم بشبكة التسويق العالمية، وبما أن البلدان الفقيرة تعرض جميعها منتوجاتها المعدة للتصدير دفعة واحدة، تنهار الأسعار. وهكذا تستولي بلدان الشمال على الخضار والفاكهة الغريبة بأبخس الأثمان.
- ارتفاع نسبة الفائدة: وتصبح القروض صعبة المنال على المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة، وعلى صغار الفلاحين؛ وبذلك تتجه المؤسسات المحلية إلى الإفلاس.
- انهيار أسعار العملات: لا يؤدي هذا الإجراء بالضرورة إلى زيادة حجم التصدير (بحكم قلة تنوع المنتجات المعدة للتصدير)، ولكنه يؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة: الوقود، الأسمدة، الأدوية...

باختصار، ينخفض مستوى معيشة السكان في البلدان الفقيرة، وينخفض مردود الصادرات أو لا يرتفع، ويستمر الدوران في حلقة الدين المفرغة تأزماً، بينما تكون هذه البلدان الفقيرة لا تعمل على غير زيادة غنى البلدان الغنية.

إنها لمعروفة السياسات العزيزة على قلوب سياسيينا. وفي الحقيقة، حتى لو لم تكن حكوماتنا خاضعة مباشرة للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي، فإن ذلك لا يحول دون التزامها بتوجيهاتهما. ولأن بلداننا مدينة للمتمولين من القطاع الخاص الذين يلوحون براية خفض القروض، فإنها تتبنى طوعاً سياسات إعادة الهيكلة دونما حاجة إلى فرض ذلك عليها فرضاً.

إنهم يصفعوننا، بقولهم أن العولمة تقضي بأن نكون قادرين على المنافسة. وعليه تكون شعارات النظام العالمي الجديد: إعادة البناء، الاندماج، العقلنة، مواكبة العلوم الهندسية، المرونة، المنافسة. وهذا ما تكون ترجمته الملموسة: إقفال المصانع والمستشفيات، انهيار في الاستخدام، اتفاقيات التخفيض بالجملة، التهديد بنقل (أو نقل) المصانع نحو بلدان اليد العاملة فيها أرخص أجراً.

وهكذا تلتحق مشاكل العالم الثالث بالبلدان المصنعة: العجز صفر، تخفيض على كل المستويات، لا سيما في قطاع الصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية (التأمين ضد البطالة، الضمان الاجتماعي، السكن...)، تخفيض العاملين في القطاع العام (في كندا تم إلغاء ما لا يقل عن 60000 وظيفة في المؤسسات الفيدرالية وعشرات الآلاف في المؤسسات المحلية، وهي تشمل قطاعات الصحة والتعليم)، تخفيض الرواتب في كل مستويات الوظيفة العامة المركزية والإقليمية والمحلية والبلدية.

وفي مطلع الثمانينات ارتفعت نسبة الفائدة إلى 21% مما ساهم في تضخم الديون الراهنة على حكوماتنا. هذه الديون تزيد في غنى الممولين وتمكن من إملاء السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومات. وإذا كانت الفائدة الرسمية اليوم منخفضة، ولكن ضعف التضخم يجعل هذه الفوائد مرتفعة في الحقيقة.

في صيف العام 1998 اعتبر رئيس الوزراء الكندي جان كريتيان، دون إعلان صريح عن اغتباطه بانخاض قيمة الدولار الكندي، أن لهذا الانخفاض حسنات لأنه يمكن المصدرين من الحصول على المنتجات الكندية.

كما أن رياح اضطراب الأسعار والأجور تنفخ هنا أيضاً. ففي قمة مونريال في تشرين الأول من العام 1996 حول الاقتصاد والاستخدام، أعلن رئيس الوزراء لوسيان بوشار، تشكيل سكريتاريا مرتبطة مباشرة بمكتبه لإعادة النظر بسياسة الأجور والأسعار، وتعهد بتشكيل مجموعة استشارية تتكون

غالبيتها العظمى من ممثلين لأوساط الأعمال، وعهد برئاسته إلى السيد برنار لو مير، رئيس مجلس الكاسكاد. وترك ذلك بالطبع ارتياحاً كبيراً في أوساط رجال المال والأعمال. وسلمت هذه المجموعة تقريرها لرئيس وزراء كيبك في 29 أيار 1998. وفي مطلع حزيران 1998، صرح السيد برنار لو مير، تعليقاً على ذلك بقوله: "إن حكومة كيبك تلتزم لحد كبير بالتوجهات المقترحة". وعليه من الشرعي الخشية، بغياب معارضة اجتماعية واسعة، أن تعمد حكومة كيبك إلى ترجمة معظم مقترحات تقرير لو مير.

نتائج عولمة الأسواق

إن العولمة Mondialisation الراهنة للاقتصاد والتي نسميها أحياناً الكوكبة Globalisation لنميزها عن المراحل السابقة في الاندماج الاقتصادي، أدت إلى نتائج سلبية سواء على صعيد اقتصاد المجتمعات، أو ظروف الحياة، وحتى على أوساط الحياة نفسها.ومن بين هذه النتائج السلبية نطرح الخمس التالية.

النمو بدون استخدام: إن واحدة من الخصائص الأكثر مفارقة للعولمة الراهنة تكمن في حقيقة أنها بدل أن تؤدي إلى زيادة الاستخدام فإنها ترتكز، على العكس، إلى تخفيض الاستخدام في القطاع العام والخاص على السواء.

منذ تطبيق اتفاقية التبادل الحر ALE في العام 1989، ثم اتفاقية التبادل الحر في بلدان أميركا الشمالية ALENA، تراجع الاستخدام بنسبة 15% في القطاعات التي لم يتناولها التبادل الحر، بالمقارنة مع انخفاض بنسبة 8% في القطاعات التي تناولها. وفي الحقيقة لم يكن من شأن الاتفاقية، في أفضل الحالات، غير المساهمة في إبطاء هبوط الاستخدام في القطاع الصناعي. بيد أننا نجد الأمر الأكثر مغزى في حالة كيبك التي شهدت في مجرى السنوات العشر

الأخيرة نسبة بطالة مرتفعة بشكل فريد (أكثر من 11%)، مع انخفاض بلغ 9،9% في نهاية العام 1998.

ومما يدل على تفاقم الوضع الزيادة في عدد طالبي المساعدة الاجتماعية (595000 في العام 1991 و793000 في العام 1997)، وبلوغ الحد الأقصى للمأجورين عدد 2.7 مليون، والانخفاض الكبير في الانتساب للنقابات (من 48.5% عام 1991 إلى 40.3% عام 1997). تعني هذه العوامل أن الاستخدام المستحدث يتم غالباً في قطاعات غير مستقرة، وأنه مؤقت.

الإفقار: نشهد في الوقت الراهن بروز ظاهرة مزدوجة. هناك، من جهة أولى، اتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وهناك، من جهة أخرى، اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في جميع البلدان التي لا تحتاط بإجراءات خاصة لمواجهة مفاعيل هذا الإفقار.

ونشهد، فضلاً عن ذلك، بروز ظاهرة جديدة، نقصد بها الفقر المطلق. ولهذا الفقر المطلق جنس خاص به، لأن النسوة هن غالبية ضحاياه، وذلك سواء في المجتمعات الصناعية أو التقليدية.

الأزمات المالية: إن الأزمة الآسيوية وتلك التي تهدد أميركا اللاتينية مرتبطتان مباشرة بمظهر خاص من العولمة، المقصود عولمة الأسواق وخاصة عولمة الأسواق المالية والمضاربة. بدأت هذه الأزمة منذ العام 1997 بخروج كثيف للرساميل المحققة من أرباح المستثمرين العالميين بحثاً عن مناطق مردود أفضل، هو سريع التأثر بأي تقلبات. وهنا يجدر بنا القول أن تفكيك شتى أشكال السيطرة الوطنية على الحركة العالمية للرساميل، بضغط من صندوق النقد الدولي وبفعل اتفاقيات كاتفاقية التبادل الحر في بلدان أميركا الشمالية، شكل عاملاً مساعداً في عدم الاستقرار الذي خلقته الحركة الكثيفة للرساميل.

كان صندوق النقد الدولي الذي تظاهر بعدم ملاحظة الفساد والقمع اللذين اتصفت بهما "النمور" الآسيوية، يقدم هذه البلدان كنماذج يجدر الاقتداء بها. ويجبر نفس الصندوق اليوم هذه البلدان على اعتماد سياسات تقشف تعسفية، مما أدى إلى خلق الملايين الجدد من العاطلين عن العمل، وإلى التدهور السريع في مستوى معيشة السكان. ففي اندونيسيا، هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه حوالي 200 مليون نسمة، تراجع النشاط الاقتصادي بنسبة 15.5% ، في العام 1998.

أعقبت الأزمة الآسيوية لعام 1997 أزمات روسيا في العام 1998 والبرازيل وبلدان أخرى في أميركا اللاتينية في العام 1999. وفي كل هذه الحالات كانت وصفة صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الخاصة هي نفسها: خصخصة القطاع العام للخدمات، تخفيض كبير في الميزانيات الاجتماعية، رفع نسبة الفائدة، تخفيض الأجور الفعلية. ونجم بالضرورة عن تطبيق هذه السياسات انفجار البطالة والبؤس والتوتر الاجتماعي. ولهذا السبب فإن المنظمات التقدمية في شتى القارات تطالب بضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية (ومنها صندوق النقد الدولي)، والعودة إلى السيطرة الوطنية على التدفق الدولي للرساميل، ووضع ضريبة عالمية على المبادلات المالية العالمية (هي الضريبة المعروفة اليوم باسم ضريبة توبن Tobin).

تخريب البيئة: نشهد اليوم، بفعل تحرير الأسواق والمزاد العلني بين الحكومات لجذب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن، إفراطاً في استغلال الثروات الطبيعية القابلة للتجديد أم لا، كما نشهد تخريباً كثيفاً للبيئة.

إن لعولمة السواق انعكاسات سلبية هامة على البيئة. ذلك أن التجارة العالمية تؤدي إلى الإفراط في استغلال الطبيعة، وإلى استيلاد جيل جديد من النفايات من شتى الأصناف، وفقدان التنوع البيولوجي، واستهلاك متزايد

للطاقة بحكم عمليات نقل الثروات والبضائع على مسافات بعيدة. وستتفاقم هذه السلبيات البيئية مع تسارع المبادرات إلى المزيد من تحرير التجارة الدولية. إن الإطار الراهن للتجارة والاستثمار العالميين لا يقدر الأكلاف البيئية في المبادلات العالمية. وتبق هذه الأكلاف خارج حساب كلفة الانتاج، بالتوافق بين المؤسسات والحكومات التي ترى في ذلك عاملاً تنافسياً. وينجم عن ذلك تسابقاً بين الدول نحو تحرير التعاطي مع القضايا البيئية ونحو التسامح (بل لنقل اللامبالاة) في تطبيق المعايير البيئية وآليات المراقبة البيئية.

تؤدي النتائج السلبية على البيئة، بالضرورة، إلى تخريب كبير لتراثنا الطبيعي، بفعل الإفراط في استغلاله، وإلى تزايد التلوث، وهذا ما يعني في النهاية خسارة مجالات الطبيعة وتهديداً مباشراً لصحة وبقاء أجيال البشرية الراهنة والمستقبلية. ويشكل جعل الأكلاف البيئية خارج كلفة الانتاج (وهذا ما يسمى **dumping environnemental**) مساعدة مقنعة للانتاج، وهو بالتالي فشل حتى من وجهة نظر التبادل الحر كما من وجهة نظر التنمية المستدامة.

ينطوي التنظيم الأفضل للتجارة وللاستثمارات العالمية على إمكان تخفيف، بل وتعويض، بعض الآثار الحتمية على البيئة، وكذلك تحاشي غيرها، وحتى الوصول إلى نتائج إيجابية. بيد أنه لا يمكن الوصول إلى أي نتائج جوهرية إلاّ إذا أصبحت قضية حماية البيئة بمثابة المبدأ الموجه الفعلي للاتفاقيات العالمية حول التجارة والاستثمار، وهذا ما يستلزم من ضمن ما يستلزمه:

- الاعتراف بأرجحية الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف AEM على اتفاقيات التجارة والاستثمار، وكذلك الاعتراف بالحدود البيئية في التنمية الاقتصادية.
- إدراج آليات الحماية البيئية مباشرة في اتفاقيات التجارة والاستثمار، لا الاكتفاء باتفاقيات بيئية موازية.

- تبني معايير الحد الأدنى البيئية على المستوى الدولي، تلك المعايير التي تطبق على طرق الانتاج ووسائله، لا المنتجات فقط.

- الاعتراف بدين بيئي تجاه بعض البلدان والمناطق، وتوفير المصادر لتأمين نقل الثروات والخدمات والتكنولوجيا البيئية، وكذلك التطبيق الفعلي للتشريعات البيئية الوطنية والعالمية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأكثر فقراً.

يجب أن تكون عولمة الأسواق مبررة بيئياً واجتماعياً قبل أن تكون مبررة اقتصادياً. ولبلوغ ذلك، يجب العودة، من بين أمور شتى، إلى استفتاء المواطنات والمواطنين، مباشرة وديمقراطياً، وكذلك استفتاء منظمات المجتمع المدني. تشكل هذه العملية مجمل المبررات قبل تعزيز عولمة الأسواق، وتشكل حينذاك جزءاً من عملية تقريرية شفافة.

العسكرة: بعكس ما تروجه أحياناً النظرة المحابية لحرية السوق حول دور الأسواق السلمي، فإن توسع قانون العرض والطلب على كل قطاعات الاقتصاد والمجتمع لا يتم دون اللجوء إلى القوة والإكراه. وعليه ليس مستغرباً أن نرى المبالغ المخصصة للتسلح في ازدياد مستمر.

يشكل الوضع الاقتصادي في أميركا اللاتينية بيئة فعلية ملائمة لظهور قادة شعبويين استبداديين، قريبين من الأوساط العسكرية، كما هي الحال في فنيزويلا والباراغواي والبيرو وبوليفيا.

ليست العولمة، في حالتها الراهنة، قدراً محتوماً، بل الأمر غير ذلك تماماً. وذلك، بداية، لأن كل قوة من قوى العولمة تتكون من عناصر متعددة بعيدة عن التوافق في ما بينها، ومن ثم لأن المواطنات والمواطنين، وكذلك تجمعاتهم ومنظماتهم، لم يدلوا بدلوهم النهائي في المسألة.

أرجلنا في "الفلقة": نحن (في كندا) لسنا في العالم الثالث، ولكن الناس تفتقر، والهوة تزداد بين الأغنياء والفقراء. وما يزال النظام الصحي مهماً، ولكن الحصول على الخدمات تقلصت فرصه، وثمة خصخصة متسترة تتم.

والمدرسة الرسمية ما تزال فاعلة، ولكن ظروف التعليم تتدهور. وما تزال عندنا نقابات، ولكن نسبة المنتسبين إليها من القوى العاملة تتناقص سنوياً، كما يزداد عدد العاملات والعاملين المستقلين الذين يعيشون ظروف عمل مؤقت. وثمة أيضاً عقود جماعية، ولكن الكثير من النقابات يقدم التنازلات. وما يزال سارياً التأمين ضد البطالة وكذلك الرعاية الاجتماعية، ولكن المكاسب التي تقدمها هذه المؤسسات تناقصت كثيراً. وما تزال السياسات الاجتماعية قائمة، مثل ضمان الشيخوخة والمخصصات العائلية، ولكنها ليست شاملة.

إن حكوماتنا تقدم المساعدات حتى لمؤسسات اقتصادية كبيرة، وتبرر ذلك بحجة المحافظة على فرص العمل. كما أن المؤسسات تدفع نسبة أقل من الضرائب، وذلك أيضاً بحجة العمل على خلق المزيد من فرص العمل. ومع ذلك، غالباً ما لا نجد فرص العمل الموعودة.

لقد تم التعرض لبعض السياسات الاجتماعية بحجة حماية الرأسمالية من مخاطر أزمة شبيهة بأزمة الثلاثينات، يقصد الوقوع في أزمة فيض الإنتاج. ولكن ذلك يعني أن الذين يعملون ويخلقون بعملهم السلع لا يملكون المال اللازم للحصول عليها. ويفضل الرأسماليون تدمير هذه السلع على تخفيض

سعرها أو وهبها للمستهلكين. فهل علينا الخشية من الوقوع في أزمة شبيهة بأزمة الثلاثينات؟ وهل الرأسمالية في طريقها إلى تدمير القاعدة التي تقف عليها من شدة هجومها على حقوق العاملين والطبقات الشعبية؟

كل ذلك وحكوماتنا لا تكف عن محاولات إقناعنا بأنه ليس أمامنا من خيار آخر. هذه خطيئة العولمة.

ما العمل؟ ماذا يمكننا أن نفعل؟ وبينما يكرر القادة في البلاد أنه علينا أن نكون قادرين على المنافسة، وعلينا أن نخفض من التقديمات في ميدان الصحة والتعليم والسياسات الاجتماعية، وبينما تراكم المصارف والمشاريع الكبيرة الأرباح القياسية على مر السنوات، علينا العمل لتحضير مبادرات التحرك.

- مقابل شعار الحكومات: عجز الميزانية صفر، لنطرح شعار: العجز صفر في الديمقراطية والحياة الاجتماعية والإنسانية.
- مقابل شعار الحكومات: عجز الميزانية صفر، لنطرح شعار: الفقر صفر.
- ثمة مطلب آخر يشق طريقه، إنه مطلب تحميل مسؤولية التدهور للمؤسسات الاقتصادية الدولية.

أمثلة في المبادرات والممارسات:

(التي وضعت في إطار مواجهة سلبيات و مخاطر العولمة)

ثمة الكثير مما يمكن فعله لتغيير مسار الأمور: تحركات صغيرة، تكبر شيئاً فشيئاً، وذلك على مستوى المحلة والمنطقة والوطن والعالم.

حول اتفاقيات التبادل الحر: لقد حصلت، في كل منطقة من العالم، الكثير من الممارسات لتعديل مجرى المفاوضات. ولم يكن ذلك من أجل العودة إلى الوضع الذي كان سائداً، ولا من أجل سياسة الحماية الضيقة، ولكن من أجل

أن تتمكن جميع القوى من المساهمة في تحديد التبادل، ليكون أكثر توازناً وعدالة، وقادراً على تأمين الرفاه الاقتصادي، بدل أن يكون عاملاً على زيادة التفاوت والفقر.

وعلى مستوى البلدان الأميركية، ثمة شبكة للإعلام والتعبئة تنشأ وتتطور. وتعتبر شبكة (فرع) كيبك حول اندماج القارة (الأميركية) Réseau Québécois sur l'Intégration Continentale RQIC جزءاً منها. وهذه الشبكة هي من أنشط دعاة تأسيس محالفة اجتماعية على مستوى القارة الأميركية. وداخل هذه الشبكة تتم بلورة جملة من المطالب، حول الحقوق الإنسانية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق العمل والمرأة، وحقوق السكان الأصليين، وكذلك حماية البيئة. وذلك ليتم تأكيد هذه الحقوق المعترف بها والمنصوص عليها في اتفاقيات عالمية، وليعترف بصلاحيتها وبتعيين آليات تنفيذها، قبل العمل على توسيع وترسيخ التبادل الحر.

وفي دولة شياباس Chiapas في المكسيك، وبمناسبة تطبيق اتفاقية التبادل الحر في بلدان أميركا الشمالية ALENA في 1994/1/1، قام جيش التحرير الوطني الزاباتي Armée Zapatiste de Libération Nationale AZLN ، الذي يناضل من أجل الحقوق الجماعية للسكان الأصليين، بتظاهرة للمرة الأولى، معلناً عولمة كفاحه. وكثيراً ما تلجأ الحركة الزاباتية إلى استخدام الأنترنت وتكنولوجيا الاتصال العصرية لتعرف نفسها إلى العالم والحصول على المساندة والتضامن. كما كانت هذه الحركة مبادرة في حصول الكثير من التجمعات العالمية العاملة على بلورة البدائل من أجل عالم أفضل.

حول المناطق الحرة وتطور الشركات المتعددة الجنسية: قدر مكتب العمل الدولي، BIT في تقرير لعام 1998، عدد المأجورين العاملين في 845 منطقة حرة بحوالي 27 مليوناً. يشهر هذا التقرير بظروف العمل السائدة في هذه

المناطق الحرة: أجور منخفضة، طول يوم العمل، غياب الشروط الصحية، أجور السكن المرتفعة. كما تناول التقرير بالنقد اللاذع معايير العمل والعلاقات المهنية السائدة في هذه المناطق الحرة.

حول برامج وسياسات إعادة الهيكلة: لقد سبق ورأينا أن هذه البرامج والسياسات، المفروضة أو المعتمدة طوعاً من الحكومات، بدل معالجة مشاكل الديون العامة التي زعمت العمل على حلها، كثيراً ما كانت لنتائجها آثار فاقمت من هذه المشاكل. لقد تم التشهير بهذه النتائج السلبية، كما تم اقتراح بدائل لها.

يزداد عدد المنظمات الوطنية والعالمية المطالبة بإلغاء ديون البلدان الأكثر فقراً. وجالت في العالم عريضة يوبيل العام 2000 مطالبة بالإلغاء التام لديون 42 بلداً الأكثر فقراً في العالم. وكان الهدف أن تُقدم هذه العريضة وعليها تواقيع الملايين، في قمة الثمانية الكبار في كولونيى في ألمانيا.

سببت إعادة الهيكلة تخفيضاً في السياسات الاجتماعية وإفقاراً للسكان. وهنا أيضاً تم تأسيس جبهات نضالية. ففي كيبك، وبمواجهة سياسة عجز الميزانية صفر، فإن الحركة الشعبية تطالب بأن تعتمد الحكومة بالأحرى سياسة الفقر صفر، وتسعى إلى مشروع قانون هدفه إلغاء الفقر. كما أننا نسعى إلى إطلاق سياساتنا الاجتماعية لرفع مستوى المعيشة.

وفي كثير من البلدان، عبرت التعبئة عن نفسها بتظاهرات في الشوارع لعدة مرات في السنوات الأخيرة. وكثيراً ما أدت هذه النضالات إلى الحد من الهجوم على الحقوق الاجتماعية.

وفي كيبك، في العام 1998، توصل المناضلون والمناضلات من الطلبة ومن الحركات المدنية المحلية إلى إقامة محالفة لمعارضة اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف AMI، وللتشهير بغياب الشفافية في المفاوضات، ولتوعية السكان

بمخاطر مثل هذه الاتفاقية. وشرعت هذه المحالفة بعملية سالامي SaLAMI التي تمخضت عن تظاهرة أيار 1998 التي أخرت انعقاد مؤتمر في فندق الشيراتون حيث ينعق مؤتمر مونريال العالمي الرابع حول عولمة الاقتصاد. لم يثبت هذا النمط من التعبئة ضرورة تضافر قوانا لتحسين مواجهة المشاكل المشتركة، فحسب، بل أثبت ايضاً أهمية ابتكار مقاومة جديدة، خاصة وأن اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف لم تنته بعد، ولكنها انتقلت إلى منظمة التجارة العالمية OMC. فاليقظة مطلوبة.

تبين لنا هذه الأمثلة وكثير غيرها أن القوى الاجتماعية المعارضة للمصالح المهيمنة تمارس دورها. والتعبئة مستمرة سواء استهدفت المعارضة الجذرية، أو المطالبة بحقوق قديمة أو جديدة. ولكنه لا بد من توسيع أفق العمل لمواجهة ضخامة وسائل الرأسمالية الكبيرة.

ومن جهة أخرى، وبمواجهة الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل على تعميق التناقض بين عاملات وعمال البلدان المختلفة، تقوم النقابات بوضع استراتجيات جديدة عالمية، كما كانت الحال عام 1995-96 عندما نسقت نقابة عمال بريدجستون/ فايرستون المضربة منذ عدة أشهر مع المضربين من نفس الشركة في الولايات المتحدة وافريقيا الجنوبية والفيليبين، وكذلك مع زملائهم الموظفين في نفس الشركة في 12 بلداً، بغية الوصول إلى تسوية مرضية.

ضرورة تعميم المعلومات: تطالعنا الصحف يومياً بتقارير متعلقة بالعولمة. وإذا شئنا التأثير في مجرى الأحداث لا بد لنا من تملك وسائل ذلك التأثير وتنمية حسنا النقدي. فعندما يعلن، مثلاً، عمدة بورك Bourque، عن شراكة محتملة بخصوص الماء، يجب أن نرى في ذلك الإعلان محاولة القيام بخصخصة ما. وعندما يدور الكلام عن اعتماد التكنولوجيا والعقلانية والدمج و...، علينا توقع صرفاً كثيفاً للعاملين في المجالات المعنية.

إن اللقاءات في جماعات صغيرة، على فنجان قهوة، في المقاهي والمنـازل، للاسـتعلام وتبادل المعلومات وفهم ما يجري، إن كل ذلك يشكل خطـوة أولى للخـروج مـن الإحبـاط الذي تعاني منه، وهذا ما يجب الاعتراف به، الذي يطبع منذ سنوات حركتنا المناضلة.

إن على الأوساط المقاومة العودة للتركيز على انهيار ظـروف المعيشـة، عـلى الحـق بمداخيل كافية، بالتعليم، بالعناية الصحية الجيدة...، وهذا ما يشكل وسيلة أخرى للتأثير. وثمة عنصر مركزي لهذه الآلية في العمل يكمن في تطوير حركة نقابية عالمية تكون فعالـة وديمقراطية. وفي نفس السـياق، يسـاهم تبـادل الخـبرات والمبـادرات في النضـال السـياسي والاجتماعي والاقتصادي، في عولمة تضامننا.

يشـكل الحـق بتملـك الأرض، وبالحصـول عـلى الميـاه الصـالحة لـلشرب، والحـق بالتغذية والدفء والحق بمنزل لائق وملائم، حقوقاً عالمية.

وعليه يجب أن نعمل ليكون التضامن العالمي بمثابة أولوية في منظماتنا، كما علينـا الاهتمام بحمـلات التضـامن العالميـة التـي تخوضـها المـنظمات غـير الحكوميـة والنقابيـة والشعبية.

علينـا أيضـاً عـلى سـبيل المثـال: التـدخل في الحيـاة اليوميـة كمسـتهلكين وعـمال ومـواطنين.علينـا التـدخل كي يحـترم اسـتثمار مواردنـا بالـذات معـايير التنميـة المسـتدامة والمسؤولة.

علينا التدخل بوجه تضخم الأرباح المصرفية غير الخاضعة لأي رقابة، بينما تتقلص فرص العمل، وتضعف الخدمات.

القيام جماعياً بالضغط على الحكومات لتسـتعيد امتيـازات السـيادة التـي تخلـت عنها في اتفاقيات التبادل الحر التي لا تخدم غي الرأسمالية الكبرى.

يجب الاهتمام أيضاً بمسألة المضاربات المالية العالمية والآثار البالغة الخطورة وغير القابلة للتعويض التي تستمر في خلقها في كل مكان. ويقترح البعض كعلاج لذلك وضع ضريبة Taxe Tobin، وهي ضريبة 1% على المبادلات المالية العالمية، وتسمح بجمع 166مليون دولاراً في السنة، أي ما يكفي للتخفيف بشكل فعلي من المشاكل المرتبطة بالفقر في العالم، هذا بينما يرى البعض الآخر هذا الإجراء غير مناسب.

فكر عالمياً ومارس محلياً: ثمة نوع من عولمة التضامن ينتظم على مستوى الكرة الأرضية، لا سيما بفضل الإنترنت. ثمة ورشات عمل كبيرة تتحرك، وفيها تشارك الحركة الكيبكية التقدمية:

- ورشة البحث في عالم المال لإعطاء أولوية للسياسي على الاقتصادي: متابعة التعبئة لمواجهة النسخة الجديدة لاتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف AMI، استمرار العمل لإلغاء ديون بلدان العالم الثالث، السعي لبلورة ميثاق حقوق وواجبات المستثمرين والمضاربين؛
- ورشة العمل والاستخدام المتمحورة حول الحق بالعمل وبالأمن الاجتماعي للجميع؛
- ورشة العمل ضد الخصخصة، لا سيما خصخصة الكهرباء والماء وغيرها من المشاريع والخدمات العامة؛
- ورشة البيئة للحفاظ على الموارد الطبيعية للأرض، فالعالم ملك لكل ساكنيه؛
- ورشة الإعلام للمحافظة على حق الجمهور بالإعلام وباستقلال وسائله؛

ويجب علينا أن ندرك أنه ليست هناك من أفعال صغيرة، فكل عمل مقاومة لهيمنة الرأسمال الكبير على حياتنا، على المستوى المحلي أو الوطني أو

العالمي، يساهم في تقدم أعمال هذه الورشة أو تلك من ورشات العمل على مستوى العالم.

إن تضافر وتنسيق النضالات المتنوعة والمتعددة سيساهم في استعادة القدرة على بناء عالم متضامن قائم على التنمية المستدامة.

يبلغ عدد سكان الأرض اليوم حوالي ستة مليارات. حفنة منهم تستحوذ على الرأسمال الكبير، وتسعى إلى استعبادنا. فهل نسمح بذلك؟

ملحق

منتدى دافوس

ليس منتدى دافوس الاقتصادي منظمة من المنظمات الدولية، ولكنه مجرد لقاء اقتصادي يضم سنوياً، في هذه البلدة السويسرية (دافوس): النخبة العالمية من القادة السياسيين، ومدراء الشركات (معيار المشاركة أن يكون المشارك مديراً عاماً أو نائب المدير العام لمؤسسة تتجاوز قدرتها المالية 620 مليون يورو)، والخبراء وغيرهم من شخصيات العولمة السياسية-الاقتصادية. وعليه ليست دافوس مكاناً لاتخاذ القرارات. وهي ليست مركز سلطة، بل بالأحرى مجال تأثير على الخطوط الأساسية للاقتصاد العالمي.تقدم دافوس الأفكار والتحاليل والمفاهيم التي غالباً ما نجدها توجيهات منظمات مثل صندوق النقد الولي FMI ومنظمة التجارة العالمية OMC.

أسس هذا المنتدى (مؤسسة لا تستهدف الربح) الألماني كلوس شواب Klaus Schwab في العام 1971؛ وهو دكتور في الهندسة الميكانيكية والاقتصاد ويدرس في جنيف سياسة الأعمال. يشارك في مؤتمر دافوس أكثر من 2000 شخصاً؛ وفي كانون الثاني من العام 1999 التقت في دافوس شخصيات مثل هلموت كول وبيل غيتس ولويس شويتزر وهيلاري كلنتون وياسر عرفات وجورج سوروس ونلسون مانديلا وكوفي أنان وحسني مبارك ويفغيني بريماكوف وغيرهارد شرودر وشيمون بيريز وأوسكار لافونتين ودومينيك ستروس-كاهن وروبرت روبن ومدراء كوكا كولا (دوغلاس إيفستر) وفيات (باولو فرسكو) وتوشيبا (تايزو نيشيمورو) والخ.

وتدور المناقشات فيه حول مسائل الجيوسياسة والتكنولوجيا المتطورة وشتى الأزمات والاقتصاد الكبير والصغير والخ. يحضر الخبراء موضوعات

المنتدى قبل شهر من انعقاده، ويعدونها في ملف ملف من 300 صفحة، فتتم مناقشتها في جلسات عمل ومؤتمرات.

كان المنتدى، لدى تأسيسه في العام 1971، متمحراً أساساً حول أوروبا، ومن هنا اسمه الأولي European Management Forum EMF. بدأ في العام 1976 عولمته مع المنتدى الأوروبي- العربي Forum euro-arabe، وفي السنة التالية مع المنتدى الأوروبي-الأميركي - اللاتيني Forum euro- latini-américain. وتوسع المنتدى في العام 1979 إلى الصين والهند. وفي العام 1982 اتجه المنتدى نحو حلقة الأوروغواي Uruguay Round (مباحثات في منظمة التجارة العالمية). تغير اسمه في العام 1987 ليصبح المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum WEF. وكانت تناقش فيه أمور شتى: سقوط جدار برلين، توحيد ألمانيا، الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية، وإلخ...

ولكن المنتدى لم يطرح مسألة العولمة الاقتصادية، بشكل خاص، إلاّ في العام 1996. ولعل ذلك يعود لكون الأزمة الآسيوية أنذرت العالم حول احتمال انهيار النظام المالي العالمي: "العولمة مسؤولة: كيف نتحكم بأثر العولمة". إنه لبرنامج متكامل.

العولمة بين الإيجابيات والسلبيات

العولمة كلمة غير قديمة، لهذا لا نجد لها تعريفاً في قواميس اللغة أو السياسة أو الاقتصاد، "ولذلك عندما تطرح فكرة العولمة لا يقصد بها مفهوم مجرد فقط، بل يُلتفت إلى عملياتها الأساسية، وهي: المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار التكنولوجي، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل الاقتصادي والتحديث.

وفي الحقيقة إن مفهوم العولمة يعيدنا إلى العالَم، أي الكون، وليس إلى العلم، لذلك أطلق بعضهم عبارات تدل عليها: كالنظام العالمي الجديد، والإمبراطورية الجديدة، والقرية الكونية، وكل ذلك يعني شمول هذا التعبير للأمور الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية والاجتماعية، بل وحتى التقاليد والأعراف...

وعلى كل فالعولمة نظام جديد، أو ظاهرة جديدة، فرضها الواقع في أواخر القرن العشرين، لذلك فليست المشكلة في تعريف العولمة، إنما المشكلة في دراسة أهدافها وبدائلها وتحدياتها وكيفية نشوئها، وهل تلغي الهوية الوطنية؟ وهل تؤثر على الأمور القومية؟." (محمد عمر الحاجي، العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية، دمشق، دار المكتبي، ط1، 1420هـ/1999م، ص16 و 19).

والعولمة ترادفها أيضاً كلمة الكوكبة، وهي تعني أيضاً جعل نطاق الشيء وتطبيقه عالمياً. "ولكن هذا المفهوم الموحي بالبراءة لا يلبث أن يكشف عن مخاطر كبيرة تقف وراءها قوى شرسة، ترفع مصالحها فوق كل اعتبار، وتنظر إلى العالم كله على أنه مساحة مفتوحة، أو ينبغي أن تكون مفتوحة أمامها، وتستخدم القوة لفرض تلك المصالح، وما يرافقها ويتمخض عنها من تهديد على الآخرين، ولحماية ما تسفر عنه مما يحقق أهدافها، وهي بذلك تضفي هيمنتها الشاملة على عصرنا الحاضر." (علي عقلة عرسان، العولمة والثقافة، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العددان (4-5)، شتاء 1998/1999م، ص216).

ومن أبرز أنواع العولمة نوعان هما:

1. عولمة الإعلام والثقافة والاتصالات: "وهي تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام على تجاوز الحدود بين الدول، والتأثير في المتلقين الذين ينتمون إلى ثقافات متباينة، وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب للأطراف المهيمنة على صناعة الإعلام والاتصال من ناحية ثانية." (محمد عمر الحاجي، العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية، (مرجع سابق)، ص20).

2. عولمة الاقتصاد: لها فوائدها ومضارها، فمن فوائدها أنها تخلق مكاسب جديدة في الرفاهية والتقدم، وتخلق أيضاً المنافسة والسعي نحو تحقيق الجودة في العمل والإنتاج، إلا أن من أضرارها الكبيرة أيضاً أنها تهمِّش الدول النامية، وتزيدها فقراً على فقر، وفساداً فوق فسادها الداخلي، والاتجاهات الراهنة لعملية العولمة تشير بشكل واضح أن هذه الظاهرة ليست في صالح الدول النامية، التي ستصير سوقاً استهلاكية للدول المتقدمة. (انظر: محمد عمر الحاجي، العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية، (مرجع سابق)، ص25- 26).

ويرى كثير من الباحثين أن العولمة الاقتصادية شر كلها، وتجب مواجهتها، لأن "النظام العالمي الجديد بصفة عامة، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد بصفة خاصة، نظم تقوم على رعاية الدول المتقدمة لتزداد غنى وسيطرة على حساب الدول النامية أو الفقيرة لتزداد فقراً، فهي نظم الأغنياء، فيها منتديات اقتصادية للسيطرة على الفقراء وإذلالهم تحت وطأة الحاجات الأصلية لعيش الإنسان.

وهذه النظم ظاهرها فيه التعاون، وباطنها الاستغلال والاحتكار وأكل أموال الشعوب بالباطل.

ويجب أن نقر أن نظام العولمة الاقتصادية شر يجب الجهاد والتضحية للتقليل من خسائره، فإثمه أكبر من نفعه، ولا يظن أولئك أن هناك علاقة أخوة وحب ومودة وتكامل وتضامن بين الدول التي تسيطر على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبين الدول الفقيرة مثل اليمن وفلسطين وبنجلاديش والعراق وليبيا والسودان ومصر ولبنان.. بل الحقد والكراهية والتربص والاستغلال ومحاولة الإذلال" (نعمات أحمد، كيف يواجه العالم الإسلامي أخطار العولمة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، 1998م، العدد (209)، ص25)، هي الحقيقة، التي أضحت ظاهرة لكل مطلع ومشاهد.

ويشير واقع وكالات الإعلان الأمريكية إلى الهدف الاستعماري للعولمة، "فالأسواق العالمية هي حكر لعدد من وكالات الإعلان الأمريكية التي يبلغ عددها (22) وكالة إعلان من مجموع (25) وكالة دولية.

وهناك (71) دولة من (91) دولة نامية تعتمد إذاعاتها على الإعلانات، كما أن الوكالات الأمريكية تسيطر على ثلثي الشركات الإعلامية في (46) دولة نامية .

ويمكن القول أن هذه الوكالات في اختراقها للدول ومؤسساتها الإعلامية لا تقوم بخلق نموذج ثقافي استهلاكي عالمي فقط، وإنما تتحدد مخاطرها في تهديدها للثقافات القومية، وقتل التنمية في هذه البلدان النامية." (ياس البياتي، احتلال العقول، د.م، دار الحكمة، 1991م، ص144).

والعولمة ليست لمصلحة الشعوب المتقدمة أيضاً، بل هي لمصلحة فئة مسيطرة فيه، فنحن رأينا المظاهرات في لندن وكوريا وروسيا وغيرهم من دول العالم المتقدمة ضد هذا النظام العالمي الجديد، في عيد العمال العالمي، في: 1/أيار/2001م، وكذلك في عام 2002م، فقد خرج ملايين العمال يطالبون بنظام جديد ينظر إلى مصلحة العامل والفقير.

وهكذا نرى "أن العولمة ليست من أجل مصلحة شعوب العالم بقدر ما هي وسيلة لتحقيق مصالح الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية... وأن هذه القوى لا تنظر إلى الآخرين إلا من خلال استمرارية مصالحها وهيمنتها عليهم.

ويرون أيضاً أن مسألة العولمة لا تنحصر فقط على تعميم النموذج الغربي على العالم، بل هدفها الرئيس تشكيك أمم الحضارات العريقة في حضاراتها ونفسها وعقائدها، وتغريب إنسانها في أفكاره ومناهج تعليمه، بل في طراز عمارته وأسلوب حياته.. بل في طعامه وشرابه عن طريق انتشار مطاعمها وألوان الطعام الخاصة بها.

وتتساءل المفكرة والكاتبة (نعمات أحمد): كيف يقنعنا الغرب برغبته في التعاون والتكامل معنا من خلال ما يطرحه علينا من أفكار وفلسفات ونظم، وهو يترصد للإسلام ويتهجم عليه، ويلصق به تهم الإرهاب والتطرف؟ كيف نتعامل مع هؤلاء ونقتنع بما يعرضونه علينا، وهم يمولون ويدفعون لكل من يثير القلق، وينفذ عمليات الإرهاب داخل أقطارنا العربية والإسلامية؟ كيف نقتنع بحسن نواياهم، وهم يشجعون إسرائيل على العدوان واغتصاب الحقوق والاستهانة بالعرب وحقوقهم في استرداد أراضيهم المغتصبة؟." (نعمات أحمد، كيف يواجه العالم الإسلامي أخطار العولمة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، (مرجع سابق)، العدد (209)، ص23).

ويحدد بعض الخبراء معنى العولمة بشكل أدق، ويرى أنها تعني الأمركة، "فالأمريكي (توم فريدمان) يقول: (نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة الأمريكية قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق، إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة

بالمقارنة مع العولمة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء).

وهذا القول لا يقدّم إلا بعض الحقيقة، فوراء هذه القوة الخطرة برامج أكثر خطورة، قد يؤدي تحقيق أهدافها في النهاية إلى المس بجوهر الإنسان، ومقومات المناخ من حوله.

والوطن العربي حيال هذه التكتلات الكبيرة والأوضاع الخطيرة الضاغطة، ممزق وضعيف وفقير، يسهل اصطياد أقطاره وإخضاعها، والتحكم بمساحات اقتصاده تحكماً مباشراً، ولاسيما ثرواته الرئيسة كالنفط، ويزيده بعض أهله إفقاراً وضعفاً بضخ الأموال منه، وإيداعها في الغرب خاصة، واستثمارها بما يقوي عدوهم أحياناً." (علي عقلة عرسان، العولمة والثقافة، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العددان (4و5)، شتاء 1998/1999م، ص221).

ويظهر أن الدعوة للعولمة دعوة أمريكية بشكل خالص، تسعى لها وتريد فرضها على العالم، ففي لقاء بين (محاذير محمد) رئيس وزراء ماليزيا، ووزيرة الخارجية الأمريكية، "قال محاذير: على الدول الصغيرة أن تحذر الدخول في العولمة بلا تحوطات. فردت وزيرة الخارجية الأمريكية بضجر واضح: يا سيد محمد إن الدخول في العولمة أمر واقع لا خيار لأحد فيه." (زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، عَمّان، مكتبة روائع مجدلاوي، ط1، 1420هـ/2000م، ص180).

والرئيس الأمريكي "(جورج بوش الأب) قال بعد حرب الخليج الثانية، في مناخ الاحتفال بالنصر: (إن القرن القادم سوف يشهد انتشار القيم الأمريكية، وأنماط العيش، والسلوك الأمريكي)." (علي عقلة عرسان، العولمة والثقافة، مجلة الفكر السياسي، (مرجع سابق)، العددان (4و5)، ص223).

وهذا نزوع استعماري واضح، يستهدف ثقافة الآخـرين وتـاريخهم، وجعلهـم تبعـاً لهذا الزعيم الوحيد، وهو أمريكا تحت السيطرة اليهودية.

والواقع اليوم يؤكد لنا هذا الكلام، فحرب أمريكا لأفغانستان، من غير جـرم مؤكَّـد، وحربها على العراق مع اختلاق الأكاذيب والحجج الواهية، وتخطيطها الاسـتعماري لكثـير من الدول الضعيفة مالكة الكنوز الأرضية مـن نفـط وغـاز.. وحربهـا عـلى عـدو اختلقتـه واصطنعته من أوهامها سمتَّه الإرهاب، وقصدت به الإسلام والمسلمين، ليسـت إلا شـواهد على هذا الاستعمار الجديد، تحت اسم جديد هو العولمة.

"لقد لاحظ كثيرون أن النظام العالمي الجديد، والدعوة إلى العولمة التـي يـبشر بهـا كأيديولوجية، وهي في الواقع من صنع اليهود بغية السيطرة على العالم التي تحققت لهـم في نهايـة القـرن العشريـن بـلا جـدال.. ولا أدل عـلى ذلـك مـن سـيطرتهم الكاملـة عـلى الكونغرس الأمريكي وعلى الإدارة الأمريكية، خاصة في عهد الرئيس كلينتون، حيث أكثر من ستة من وزرائه من اليهود الصهاينة الموالين تماماً لإسرائيل، ومنهم وزراء الخارجية والدفاع والأمن القومي، وعدد كبير من السفراء.

[واليوم يقرر رئيس وزراء إسرائيل شـارون أن أكـبر مـن خـدم اليهـود مـن رؤسـاء أمريكا هو الرئيس الحالي جورج بوش الابن]

ولقـد كشـف مـدى الهيمنـة الكاملـة لليهـود عـلى الإدارة الأمريكيـة وعـلى مقـدرات المجتمع الأمريكي الكاتب (بول فندلي) في كتابـه: (Who Dares to Speak) الـذي تـرجم إلى العربية تحت عنوان: (من يجرؤ على الكلام)، فبيّن بول فندلي كيف أن اليهود يسيطرون عـلى دور النشر بأمريكا سيطرة كاملة.. وكذلك يسيطرون على أسـواق العمـلات والأسـهم والبنـوك وكبريات الشركات والإعـلام والجامعـات، وكـل شيء تقريبـاً في صـناعة الأفـلام في هوليـود، ولا

تقـتصر سـيطرتهم عـلى الولايـات المتحـدة وحـدها، بـل تعـدت ذلـك إلى فرنسـا وألمانيـا وبريطانيا..

إن سيطرة اليهود اليوم على العالم كله كبيرة جداً، وحتى العالم الإسلامي والعـربي لم يسلما من تلك السيطرة والهيمنة." (زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، (مرجع سـابق)، ص178).

ويكشف لنا بعض المسؤولين الأمريكيين الأحرار أن في أمريكا اليـوم حكومـة خفيـة تدعى حكومة الظل، هي التي تخطط وتنفِّذ، لا يعلم كنهها أكثر السياسيين الأمريكيين.

ولـو أردنـا أن نفهـم هـذه اللعبـة أكـثر، علينـا أن نراجـع مـا ورد في البروتوكـولات الصهيونية، وقراءة تخطيطهم للسيطرة على العالم وقيادته.

ورد في "البروتوكول الرابع عشر: عندما نصبح أسياد الأرض لـن نسـمح بقيـام ديـن غير ديننا.. من أجل ذلك يجب علينا إزالة العقائد، وإذا كانت النتيجـة التـي وصـلنا إليهـا مؤقتاً قد أسفرت عن خلق الملحدين، فإن هدفنا لـن يتـأثر بـذلك.. بـل يكـون ذلـك مـثلاً للأجيال القادمة التي ستستمع إلى دين موسى، هذا الدين الذي فرض علينا مبدؤه الثابـت النابه وضع جميع الأمم تحت أقدامنا." (عبد العزيز شرف، الإعـلام الإسـلامي وتكنولوجيـا الاتصال، القاهرة، دار قباء، 1998م، ص128).

فالخطر كبير وعظيم لا محالة، ولكن علينا أن لا نصاب باليأس، فاليـأس صـفة مـن صفات الكافرين، وعلينا أن نتسلح بالإيمان واليقين أولاً، وبالعلم والحقائق ثانياً، وأن نبذل جهدنا وجهادنا، فهذه القوة ليست في أكبر حدودها إلا قوة بشرية ضعيفة، يمكـن للنـاس الآخرين الانتصار عليها، وإلحاق الهزيمة بها.

وتضخيم هذا الأمر بحيث يشعر القراء ومتابعو وسائل الإعلام أن القـوة الأمريكيـة بالإدارة اليهودية قوة عظيمة، لا يمكن تخيّلها أو معاداتها أو حتى التفكـير في ذلـك، وأنهـا شبح عظيم، أو تنين خارق تستحيل مواجهته بالوسائل البشرية، هـذه الفكـرة بحـدّ ذاتهـا فكرة صهيونية وحرب نفسية، يهدفون من خلالها إلى بثّ الخوف والذعر في نفوس الناس، ليسلِّموا لهم، ويستسلموا من غير مقاومة تُذكر.

هذا ما يفكرون به ويخططون له، والـلـه سبحانه يقـول: (وَيَمْكُـرُونَ وَيَمْكُـرُ الـلــه وَالـلـه خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) (سورة الأنفال، الآية: 30)، والـذي يبـدو لي أن سـلاح العولمـة الـذي يحاربون به اليوم هو نفسه سينقلب عليهم، وسيستخدم ضدّ أمانيهم وأهوائهم، ويحقـق عليهم النصر المبين.

فها نحن اليوم أصبحنا نشهد إسلام كثير من الأجانب عـن طريـق وسـائل الإعـلام- هذه الوسائل التي هي أدوات أساسية في العولمة- وخصوصاً عبر وسيلة الإنترنت.

والواقع والتاريخ والحقيقة تظهر أن الإسلام دين إلهي لا يمكـن أن يقهـر، وأنـه مـا شارك في معركة إلا كان المنتصر، حتى لو انهزم المسلمون.

وهذا ما حدث يوم هجوم التتار على المسلمين، فقتلوا وأفسدوا فساداً عظيماً، لكن هذا الجيش الغالب لم يمض على انتصاره إلا أشهر معدودة حتى دخـل في ديـن المغلـوب، وصار جيشاً يدافع عن حمى الإسلام، ويقاتل في سبيله.

بغت أمم التتـار فأعقبتهـا مـن الإيمان عاقبـة الأمـاني

وأصبح عابدو الأصنام قدماً حماة البيت والركن اليماني

فلا خوف على الإسلام، فالـلــه سـبحانه حـافظ دينـه، "ولكـن الخـوف على المسلمين، وعلى كل من هم في حكم الضعفاء والمستضعفين من بنـي الـبشر أن

يعوا ما يستهدفهم، وأن يعملوا ليكون لهم ما يدفع عن عقيدتهم [وثقافتهم] غائلة الشر.

ليس المطلوب الهرب من العولمة أو العالم، فالعولمة ليست الشر المطلق الذي لا بد من أن نتجنبه، أو نتلمس نجاة منـه، بـل إنهـا مـما يمكـن أن نواجـه تحدياتـه بإمكانيتنـا ووعينا، وهي في بعض جوانبها تحتوي على إيجابيات قد تعود علينا بالنفع، إذا ما أحسـنا تفهمها والانتفاع ببعض معطياتها والاستجابة لتحدياتها...

والعولمة تحتاج منا أولاً وقبل كل شيء إلى الفهـم العميـق لقـوانين العـالم المعـاصر وقواه ومعارفه وأدواته وسبل الأداء الناجح في ميادينه والاستجابة لتحدياته، وليست نجاة العرب والمسلمين والإسلام، بل والعالم كله بالابتعاد عن معطيات العصر وتجنب تحدياتـه، لأن العصر بكل بساطة وموضوعية يقتحم الباب علينا بقوة، ولن نكون فيه مـا لم نشـارك في بناء حضارته، ونتحمـل مسـؤولياتنا فيـه بإيجابيـة تامـة، ومـا لم نتعامـل مـع معطياتـه باقتدار ونجاح." (علي عقلـة عرسـان، العولمـة والثقافـة، مجلـة الفكـر السـياسي، (مرجـع سابق)، العددان (4و5)، ص228).

ويؤيد هذه الفكرة كثير من الباحثين العـرب، فـنحن لا ينبغـي أن نحـارب العولمـة جملة وتفصيلاً، بل نأخذ خيرها، ونترك شرها، ونطبق معها سياسة الانتقاء.

ولكن واقـع العولمـة اليـوم لا يعنـي العالميـة، بـل يعنـي الأمركـة وبسـط النفوذ الصهيوني، ومحاربة العرب والمسـلمين.. يظهـر ذلـك في الأخبـار اليوميـة، حيث نـرى حـربهم عـلى المؤسسـات الإسـلامية الأهليـة، والجمعيـات الخيريـة، وحجرهم على أموال المسلمين داخل بلادهم، والإساءة السافرة إلى الشخصـيات

الإسلامية البارزة، وما معاملتهم لحليفتهم تركيا إلا شاهد على هذه العدوانية، والأنانية المفرطة.

فعندما يتحدثون عن فتح الحدود وإزالة الحواجز لا يريدون الخير لهم وللآخرين، بل يقصدون أن يجعلوا بلاد المسلمين سوقاً استهلاكية لمنتجاتهم المادية والفكرية..

ولو كانت العولمة تعني في حقيقتها العالمية، وفتح الحدود وكسر الحواجز بين البشر، لكانت مطلباً هاماً للإسلام، فالإسلام ما خاف يوماً من الانفتاح على الآخرين، بل هذا ما يسعى إليه، فالجهاد الإسلامي يهدف من جملة أهدافه إلى فتح طريق الدعوة، وإزالة العقبات بين الإسلام والعباد، ليُتركوا بعد ذلك أحراراً يختارون الدين الذي يشاؤون.

"فقد انتشر الإسلام من جزيرة العرب إلى كافة أرجاء المعمورة، وأقام حضارة راسخة البنيان... لأنه امتزج بالمدنيّات التي سادها، وتكيف معها تكيفاً لم يلغ أسسه المقدسة،" (إعداد دار طويق للنشر، المسلمون في مواجهة البث المباشر، الرياض، دار طويق للنشر، ط1، 1417هـ/1996م، ص66) ولم يحارب حياة الشعوب وعاداتهم وثقافاتهم، بل أبقى على كل ذلك، وأعطاهم من خيره وهداه ونوره، فصاروا جميعاً إخوة مؤمنين متحابين، يستخدمون اسم بلدهم الذي ولدوا فيه للتعارف ليس إلا، واستطاع الإسلام أن يحقق العالمية، وتكون في صالح البشر جميعاً.

ولو أن المسلمين استطاعوا أن يحولوا العولمة لصالح دعوتهم لقدموا بذلك خدمة عظيمة وجليلة للإسلام، فهذه العالمية تكفي المسلمين عناء الجهاد والقتال، وتحقق لهم إلغاء الحدود الإعلامية، وحينها يمكننا القول أننا أصبحنا في العصر الذهبي للدعوة الإسلامية، وأصبحنا في أجمل الظروف لنشر الإسلام.

فمعركة الإسلام اليوم كبيرة وخطيرة، وصار الإسلام بحاجة إلى مـن يعـيش في سـبيل الـلـه أكثر من حاجته إلى من يموت في سبيل الـلـه.

مساوئ العولمة وأخطارها

حذّر عالم الاقتصاد الأمريكي جوزيف شتيفلتز الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد مـن الأثر الضار للعولمة على الخدمات العامة التي تقدَّم للسكان في دول ناهضة بالعالم الثالـث . وقال ، إن العولمة تؤدي إلى نقص موارد الحكومات بسبب حرية حركـة التبـادل التجـاري في العالم . وإن نقص مداخيل حكومات دول العـالم الثالـث مـن المكـوس والضرائـب يـؤدي إلى نقص الموارد التي يمكن أن تنفقها تلـك الحكومـات عـلى السـكان . ولا شـك أن هـذا العـالِم الاقتصادي قد أصاب كبد الحقيقة ، ولا شك أن كلامه هذا لا يروق لقوى الاسـتكبار العـالمي التي ينتمي هو إلى سكانها ، والتي تدفع باتجاه انفتـاح الأسـواق العالميـة لا لشيء إلاّ لتركيـز السيطرة على المال في العالم في أيـديها ، وبالتـالي الـتحكّم بـالقرار السـياسي العـالمي . وهـذه القوى هي التـي أوجـدت العولمـة مـن خـلال إنشـاء تلـك المنظومـة الإلكترونيـة الخاضـعة لسيطرتها ، ومن خلال تلك الشركات العملاقة التي تحمل جنسيتها والتي تسـعى إلى إلتهـام خيرات العالم كافة . وقد ساعد تلك القوى في نشر العولمة عـدم وجـود قـوة كـبرى تقـف في وجهها . فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق ودول المعسـكر الشـيوعي 1991 ، أصبح في العالم قوة واحدة هي الولايات المتحدة ودول المعسكر الرأسمالي ، وأصبح المشروع الرأسمالي العالمي هو المشروع الوحيد الذي ينبغـي عـلى جميـع الـدول السـير في ظلّـه . وعـلى الفـور خلعت روسيا ودول أوروبا الشرقية وآسيا الوسـطى جلـدها الشـيوعي واتجهـت إلى اقتصـاد السوق ، فتم بيع آلاف المؤسسات العامة في هـذه الـدول للشركـات العـابرة التـي ظهـرت ، فجأة ، كمنقذ لها من الإفلاس. وقد ساهمت عمليات البيع هذه في رفد اقتصادها بدخول كبيرة. لكن ما لبثت هذه الدول أن لمست العكس ولاسيما بعـد أن أصـبح ريـع ومـداخيل مؤسسـاتها

الأساسية يصبّ في جيوب أناس لا يحملون جنسيتها . ومن هنا كانت تلك الحركة الارتدادية التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والتي بمقتضاها تمت مطاردة عدد من الرأسماليين الدوليين وإلغاء استثماراتهم في روسيا كما حدث للمستثمر اليهودي بوريس بيريزوفسكي الذي اشترى وسائل الإعلام في روسيا والذي تمت ملاحقته من قبل القضاء الروسي بتهم كثيرة ومتنوعة . وكان الهدف هو إعادة وسائل الإعلام إلى دائرة الحكومة الروسية ، وأيضاً ما حدث للمستثمر اليهودي ميخائيل خودورفسكي الذي اشترى شركة النفط الروسية لصالح المموّلين الدوليين اليهود الموجودين في الولايات المتحدة ، ومن ثم سُجِنَ بتهمة التهرّب من الضرائب ، ووضعت الحكومة يدها على شركة النفط . واستطاعت روسيا بهذه الحركة التصحيحية أن تقف على رجليها من جديد وأن تتجنّب الارتهان لمصلحة المموّلين الدوليين . لكن إذا كانت روسيا قادرة على وضع حدّ للشركات العابرة للقارات ، فإن الدول الصغيرة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى كانت عاجزة عن فعل شيء مماثل . وقد أصبحت هذه الدول بيد الولايات المتحدة وكثير منها في أوروبا الشرقية انضمّ إلى الحلف الأطلسي وإلى الاتحاد الأوروبي لكي يخلص من همٍّ بناء الاقتصاد ، حيث تولّت الشركات الأمريكية والأوروبية عملية البناء وفق مصالحها الخاصة. ولم تكن دول العالم الثالث بمنأى عن تلك الشركات التي أفلتت من عقالها ووجدت أن الفرصة الآن مؤاتية لها للتغلغل في كل مكان في العالم . ودفعت هذه الشركات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليقوما بدور المروّج للخصخصة في دول العالم وقد التزمت الكثير من دول العالم الثالث بنصائح وإرشادات هاتين المؤسستين الماليتين الدوليتين . وأقدمت على بيع مؤسساتها ومنشآتها العامة بذريعة أن هذا البيع مفيد ويوفّر لها دخولاً كبيرة تستطيع أن تموّل بها عملية التنمية فيها . وقد فقدت هذه الدول من جراء عمليات الخصخصة الواسعة فيها دخولاً كبيرة وحقيقية ، مما أدى إلى افتقارها وجعلها

عاجزة عن الاستمرار في مسيرتها . والواقع أنه من الخطأ ذمّ الخصخصة بالمطلق، لأن للقطاع الخاص دوراً قد يلعبه في الدول المختلفة لرفد اقتصادها الوطني بروافد مهمة . لكن لا يجوز أن يصبح هذا القطاع هو المحور الذي تدور عليه عجلة التنمية . فليس أجمل من الوسطية في كل شيء ، وحتى في الاقتصاد، فشيء من القطاع العام وشيء من القطاع الخاص ، بحيث تبقى المؤسسات المهمة بيد الدولة ، ويكون في أيدي القطاع الخاص أنشطة الخدمات وخاصة التجارية منها . وبالتالي ، يحدث التوازن المطلوب في اقتصاد الدولة فتنطلق بذلك نحو التنمية الحقيقية . وربما هناك الكثير من الدول تعارض الانفتاح الاقتصادي الكامل ، لكنها تخشى التصريح بهذه المعارضة خوفاً من العصا الأمريكية المرفوعة فوق رؤوسها . فالولايات المتحدة التي ترعى العولمة لن تتسامح أبداً مع أية دولة ترفض إملاءات البنك والصندوق الدوليين ، وترفض فتح أسواقها أمام الشركات العابرة للقارات . ومثل هذه الدولة قد تصبح إما على "محور الشرّ" الأمريكي ، أو قد يضيَّق الخناق عليها من خلال الأخطبوط المالي العالمي الذي تتحكم فيه اليد الأمريكية . فإما أن تخضع الدول وتقبل بالعولمة ، وإما أن تنتظر حتفها تحت سنابك الدبابات الأمريكية والحليفة .

العولمة

رؤى تحليليـة نقديـة

العولمة نقيض التنمية

*ان أهـداف(العولمـة) لايمكـن ان تـؤدي الى تحقيـق التنميـة المنشـودة بـالمفهوم الحقيقي للتنمية، بل فاقمت مشـاكل الـدول الناميـة، وادَّت الى افقارهـا ونمـو مـديونيتها الخارجية وافقار مواطنيها لحساب فئة محدودة ارتبطت بالأنفتـاح الاقتصـادي، كـما ادت الى القضاء على صناعتها الناشئة واستنزاف مواردها وسيرورتها سوقاً تابعة.

*ان العولمة هي اقتصاد الوهم القائم على دعـوى ان التنميـة يمكـن ان تشـتري او تتقايض بالاستثمارات الاجنبية، او تتم(بالانابة) عبر الشركات متعددة الجنسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنهج العولمة، وتعتمد على تطور تلـك الشركـات ونمـو نشـاطاتها الاقتصـادية الدولية في ظل التطورات التقنية الهائلـة بمسـاعدة بيئـة دوليـة مؤاتيـة نتيجـة التطـورات الدراماتيكية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين.

*وفي كل الاحوال فأن اقتصادات البلدان المرتبطـة بالعولمـة ابتعـدت عـن(تصـنيع) التنمية الى(شراء) التنمية او جعلها تتم(بالانابة) كـما في دول مايسـمى بـالنمور الاسـيوية التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً وهذا ما تعكسه المشاريع الكونية والاقليمية.

والعولمة بهذا المعنى تقدم نوعاً من التنمية ذات الارتباطات العالميـة، هـذا النـوع من التنمية لاعلاقة له باهداف التنميـة الوطنيـة، ولا علاقـة لـه بتصـحيح هياكـل الانتـاج الوطنية، أنما علاقة ديناميكية بالاقتصاد العالمي ومصالح مراكز المنظومـة الرأسـمالية فيـه وفي ادارته.

*ان الانصياع لهذا التوجه الخطير يؤدي بالضرورة الى قبول الاقتصادات النامية مبدأ التبعية الواعية المذلَة، والتنازل الطوعي تدريجياً عن مقومات السيادة الوطنية لصالح مبدأ السيادة الاقتصادية العالمية.

وتبعاً لذلك يتم نقل بعض مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الى سلطة القرار الاقتصادي المعولم، وكذلك اخضاع الامن الاقتصادي لكل دولة للامن الاقتصادي بين الدول بمعنى وجوب عدم تعارض الامن الاقتصادي داخل الدولة مع الامن الاقتصادي بين الدول.

*ففي اطار المشروع الصهيوني المسمى(بالشرق اوسطية) ينبغي ان يخضع الامن الاقتصادي لكل دولة للامن الاقتصادي(الشرق اوسطي) وأخضاع الاخير للامن الاقتصادي العالمي، انها حقاً شبكة عنكبوت!!

والعولمة بذلك تسعى فيما تسعى اليه، الى دفع دول العالم العربي الى التنازل عن الاعتبارات السياسية لصالح تسويات سياسية اقليمية، والتزامات اقتصادية تفرض عليها بأنضمامها الى التكتلات الاقتصادية الاقليمية(الشرق اوسطية) والتي تضم اسرائيل.

*وهكذا يمكننا ايجاز مفهوم(التنمية) في ظل متطلبات(العولمة) وسياستها التي تتركز على:

تحرير الاقتصاد، والانفتاح الاقتصادي، واعتماد اليات السوق، وتحجيم دور الدولة والقطاع العام- تمهيداً لالغائه مستقبلاً- وزيادة الضرائب ورفع الدعم الحكومي وزيادة الاسعار، وحرية الاستيراد والتصدير، والاستثمارات الاجنبية.

ترى ماذا تبقى للتنمية الوطنية والارادة الوطنية والسيادة الوطنية؟!!

*في ضوء ماتقدم لابد من تلمس الطريق الصحيح للسير في نهج تنموي رائد يتطلب من مصممي السياسة الاقتصادية في الدولة الوطنية فهماً حقيقياً افضل لآلية التكامل الاقتصادي الدولي والانتباه الى مخاطر تدويل الحياة الاقتصادية لغرض تحقيق افضل فائدة ممكنة من وجهة نظر تنموية، مع التأكيد على تغليب الاعتبارت الوطنية والقومية التقدمية على الاعتبارات الخارجية الاجنبية في كل الظروف وكذلك اعتبار العوامل الروحية والاخلاقية لتوفير امكانيات تحقيق انسجام وترابط النسيج الاجتماعي الذي تتأطر فيه عملية التنمية.

* وفي المقدمة يحتاج تحقيق التنمية المنشودة الى افتراض وجود قيادة وطنية مبدعة متعلمة ومعلَّمة، ذات توجهات تقدمية على رأس الدولة كي تقود، وفق استراتيجيتها الخاصة، بحيث لا تتبع القوى الخارجية ولا تسمح لها بالسيطرة على اسواق البلاد.

والدولة بهذا المعنى تخدم المجتمع وتقوده وتطوره وتعمل على دعم الطبقات الاجتماعية، وبهذا سيكون الاقتصاد موجهاً وتقدمياً، ومن الطبيعي ان هذا التوازن في البلدان"الطرفية" غير موجود حيث تسعى سياسة التبعية الاقتصادية الى تفكيك هياكل هذا البلدان بالكامل.

*ان العولمة حتى وان ظهرت في صورة براقة او مفتوحة، فهي شاكلة جديدة للنهب والتسلط، وهكذا يمكن التأكيد على ان التنمية الحقيقة تعتبر احد اهم وسائل الرد على العولمة، ولاتتم بالانابة ولا تشترى، انما هي عملية خلق موضوعية تتم بالاصالة.ومن البيئة الاقتصادية نفسها.

*وتسعى التنمية" لتحقيق زيادات كبيرة في معدلات النمو والاستثمار والادخار ومضاعفة تنويع الصادرات مرات عدة وبشكل مطرد، والرفع التراكمي للانتاج الصناعي والتحكم بالاستثمارات وبالرساميل الاجنبية

وبتوجيهاتها.. الخ" كما يقول الدكتور صادق جلال العظم في كتاب(ما العولمة).

ويقترح ايضاً لتحقيق ذلك"انجاز بناء قاعدة انتاجية صناعية ثابتة وديناميكية" و"تحقيق مستوى جيد ومعقول من التقدم العلمي، والبحثي، والتطويري والتقني" و"تخفيف علاقات التبعية التقليدية وحيدة الجانب(للمركز) الى اقصى حد ممكن".

ترى اين نحن من كل هذا؟!!

من افرازات العولمة المسببات الأساسية لتصاعد مديونية بلدان العالم الثالث

ان الدول الصناعية التي استعمرت هذه البلدان، واستغلت مواردها بالاحتلال العسكري المباشر ردحاً طويلاً من الزمن، وتحول هذا الاستغلال الى صور اخرى اخذت صيغاً اخرى

منها المديونية، وأحتكار التكنولوجيا، والهيمنة الاقتصادية وخاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا حيث تطورت وسائل الاستغلال وازدادت اتساعاً وحدّةً في ظل العولمة.

ماذا يمكننا ان نسمي ذلك؟ سوى القول بأن النظام الدولي القديم والجديد يتبنى عمليات النهب والابتزاز وتقسيم مناطق النفوذ في العالم، والرعاية والانتداب وممارسة القهر والاستلاب بكل انواعها واشكالها.

كل هذا حصل في اطار تقسيم العالم على اسس نفعية الى عالمين، عالم جنوب مَدين ومُجَهَّز للمواد الاولية ومُستَغَلْ/ وعالم الشمال/ متقدم، دائنْ، منتِجْ للسلعْ ومُستغِلْ للغير.

ويسعى العالم الدائن القوي المسيطر بمختلف الوسائل الى جعل البلدان النامية تابعة له، ومسلوبة الارادة سواء ذلك بقعقعة السلاح او بالتبعية

الاقتصادية والسياسية، ونتيجة واقعية ومنطقية لهذا التقسيم الجائر ازدادت بصورة كبيرة- خاصة منذ بداية عقد التسعينات- ازدادت مديونية دول الجنوب التي تضم ايضاً دول العالم الثالث.. والديون هذه في تصاعد مستمر.

وكمثال على هذا الواقع الشاذ، نعرض هذه المجموعة الاحصائية عن مديونية العالم الثالث، علماً ان هذه الاحصائيات هي مجرد ارقام متحركة تعكس الواقع المعاش ضمن فترة زمنية محددة، وهي تشكل انموذجاً ليس الا، وبالتأكيد صدرت احصائيات حديثة ارتفعت فيها الديون بشكل غير مسبوق.

الاحصائيات هذه من عام 1997، ذكرها الدكتور سعود العامري في 1998 في صحيفة القادسية.

مجموع مديونية العالم الثالث بلغت عام(1991)(1250.4) مليار دولار موزعة كما يلي:

1. امريكا اللاتينية/ تحتل مركز الصدارة في المديونية(682.2) مليار دولار اي ما يعادل 38.7 % من اجمالي الدين الخارجي للدول النامية.
2. الدول الاسيوية تحتل المرتبة الثانية من حيث المديونية(32.9%) من اجمالي الديون الخارجية.
3. الديون الافريقية/ حجم ديونها الخارجية(283.6) مليار دولار اي ما يعادل (16.1%) من اجمالي الخارجي.
4. دول المشرق العربي ومحيطه الاقليمي واوربا(217) مليار دولار اي ما يعادل (12.32 %) من اجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية.

وتسود العالم حالياً مطالبة واسعة بضرورة معالجة الازمة الناشئة عن ارتفاع المديونية كاعادة جدولتها، واسقاطها عن الدول التي لاتستطيع تسديد تلك الديون.

نماذج من كوارث العولمة

النمور الاسيوية

كوريا الجنوبية- تايوان- هونك كونك-سنغافورة، واضيف اليها ماليزيا وتايلند، والفلبين-التي يطلق عليها مصطلح "النمور الاسيوية".

لقد عصفت ازمة مالية حادة باقتصادات هذه البلدان عام 1998، وللوقوف على الاسباب الحقيقة وراء هذه الازمة يمكننا الاشارة هنا الى:

*ان التجارب التنموية للنمو الاقتصادي كانت منذ البداية تحت رعاية النظام الاقتصادي الدولي الذي يتميز بتقسيم عمل دولي يعمل لصالح الدول المهيمنة(المركز) وهي الدول الصناعية الرأسمالية المتمثلة بمجموعة الثمانية(G8) حيث اضيفت لها روسيا مؤخراً.

هذه الدول الصناعية قدمت للنمور الاسيوية تسهيلات كبيرة لاسباب معروفة منها:

1. طبيعة النظم السياسية السائدة في هذه الدول وهي بمجملها مثال للتبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الغربية المهيمنة(المركز) رغبةً في أظهارها كنموذج تنموي يقارن بالتجارب التنموية للدول الاخرى لاثبات كفاءة النموذج المستند الى آلية السوق والقطاع الخاص، والانتاج على الاسواق العالمية والسماح لرؤوس الاموال الاجنبية بالاستثمار فيها.

واحقية الشركات متعددة الجنسية- وهذا امر مهم وخطير- في تحويل الأموال هذه وارباحها متى شاءت، اضافة الى التزامهم التام بوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- اللذان يعتبران من ادوات العولمة المهمة والتي في النهاية تضمن التبعية السياسية والاقتصادية للاقطار الرأسمالية الغربية المهيمنة على الاقتصاد العالمي.

2. حرص الدول المهيمنة، بعد ازدياد حدة المنافسة بينها خاصة بعد تفكك المعسكر الاشتراكي عام 1990 وتشكل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد تحت هيمنة الولايات المتحدة، حرصها على تحقيق مكاسب كبيرة لاقتصاداتها عبر التجارة الخارجية عن طريق السبق التكنولوجي الذي يمثل المحرك الاساسي لها.

وهكذا اضيفت لامتيازات الدول المهيمنة في الظروف المعاصرة عوامل اخرى من ضمنها السبق التكنولوجي وفق نظرية دورة حياة المنتج، وهذا يعني نقل الصناعات التي استنفذت السبق التكنولوجي في انتاج سلعة معينة، مثل السلع الالكترونية الى الدول الاخرى للاستفادة من انخفاض تكاليف الانتاج لاستمرار منافع التجارة الخارجية بالاسلوب التقليدي على التكاليف النسبية للانتاج.

وبهذا الاسلوب تم تحقيق منافع كبيرة للطرفين اي الدولة المهيمنة، والدولة التابعة للنمور، ومع مزيد من اتجاهات تدويل الحياة الاقتصادية، ومحاولة اشاعة مظاهر(العولمة)، فأن النمور الاسيوية قدمت من ناحية نموذجاً جذاباً للتنمية في الثمانينات، لكنها من ناحية اخرى قدمت في التسعينات نموذجاً تنموياً هشاً معرضاً لمخاطر محتملة ارتبط اسلوبها التنموي القائم على التجارة الخارجية ومستوردة وسيرورتها جزءاً تابعاً من منظومة النظام الاقتصادي الدولي في ظل العولمة والهيمنة الامبريالية.

كما ان هذه الدول اضحت ساحة مفتوحة لحركات رؤوس الاموال الدولية وبالتالي عرضة للتقلبات الاقتصادية الشديدة بتأثير مباشر او غير مباشر من القوى المهيمنة.

لقد صار واضحاً ان النهج التنموي الذي اتبعته هذه الدول ترتبط خيوطه الاساسية وقواه المحركة بيد الشركات متعددة الجنسية، لذلك تعرض هذا النهج المحفوف بالمخاطر للانهيارات والتقلبات المفاجئة كلما تطلبت مصالح تلك الشركات ومن ورائها الدول المهيمنة.

وعلى سبيل المثال/من اجل التخفيف من تأثير الازمة، لجأت حكومة هونك كونك- قلعة تفكير السوق الحرة- للتدخل للسيطرة على تقلبات السوق فأنفقت مبالغ طائلة قدرت بـ(14) مليار دولار لشراء الاسهم لدعم سوقها المترنحة.

اما السبب المباشر الذي ادى الى انهيار اقتصادات دول النمور، عندما حاولت هذه الدول ماليزيا اندونيسيا وكورية الجنوبية وتايلند، التعاون والتنسيق مع الصين بدءاً من عام 1997م، لخلق تكتل اقتصادي اقليمي يتمتع بأستقلال نسبي لتحقيق مصالحها مقابل التكتلات الغربية الامر الذي ادى الى تحقيق التحرك المفاجئ لرؤوس الاموال، وانتقالها من الاسواق المالية لهذه الدول الى الاسواق المالية للدول الغربية، وبالتالي انهيار الاسواق المالية والمؤسسات المصرفية، وماترتب عليها من افلاسات متتالية للشركات، ثم انهيار للاقتصاد الوطني.

وعليه يمكن القول ان النموذج التنموي لهذه الدول- وهذا ما تؤكده الاحداث في كل من(المكسيك وروسيا) مبني على الانفتاح والتكامل مع الاقتصاد العالمي في ظل التوجه الامريكي الغربي للعولمة.

ان التغني بمشاريع العولمة لما تأتي به من استثمارات خارجية قد تؤدي الى ان تكبر هذه الاستثمارات الى حد السيطرة على اقتصاد البلد، كما حصل في تلك الدول الاسيوية حيث اصبحت الاستثمارات الاجنبية ذات نفوذ اقتصادي كبير.

هذا ماحدث لرأسمالية(الاطراف) التي وصفها(اندريه جوندرفرانك) والتي تنطبق على النمور الاسيوية -وصفها بالرأسمالية الرثة، وسمى برجوازيتها بالبرجوازية الرثة كما نعت تنميتها بالتنمية الرثة.

ولكن لماذا هي رثة على هذا النحو؟

الجواب: لانها تبقى محصورة في دائرة التبادل والتوزيع والسطح والمظهر، ولاتتعداها ابداً وبصورة جيدة الى دائرة الانتاج(البرجوازية الرثة والتطور الرث) نيويورك 1972م.

(وهذا نموذج اخر من روسيا)

هنا تتحدث الارقام وحدها لما آلت اليه الامور في روسيا جراء اعتمادها سياسة الانفتاح والخصخصة، واليكم حصاد السوق:

حجم الرساميل النازحة من روسيا مابين(1992-1994) بحدود مائة مليار دولار في حين بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية في روسيا(4.19) مليار خلال الفترة ذاتها. لاحظوا الفرق الهائل بين(100)و(4.19).

هناك تقديرات تشير الى تهريب(450) مليار دولار بصورة غير شرعية خلال سنوات حكم يلتسن..

نشأت فئة من اصحاب المليارات تملك70-80 في المئة من الدخل الوطني في حين لاتشكل هذه الطبقة سوى نصف من الواحد في المئة من مجموع السكان، أنها لمفارقة صارخة لايوجد مثيل لها في الدول الرأسمالية ذاتها.

وتتولى كوارث السوق- فالمعطيات الرسمية تشير الى ان هناك الان حوالي(30) مليون عاطل عن العمل.

أن في روسيا حوالي(80) مليون مواطن من اصل(246) مليون هو عدد سكان روسيا الاتحادية اي ثلث السكان يعيش على حافة الفقر.

واسفرت اصلاحات السوق المزعومة عن فوضى شاملة فبدلاً من ظهور ملايين الملاكين كما زعم(تسوبايس) احد منظري الخصخصة في روسيا ظهر عشرات الملايين من الجياع.

وانخفض الناتج الوطني الاجمالي من عام 1991-1998 بنسبة 50 % وبلغ الانخفاض في الصناعة 50 % وفي الزراعة 60%.

وادت الخصخصة الى عملية لهف للثروة الوطنية ونشوء رأسمالية طفيلية ونّهابة في آن.

وقد رافق ذلك نمو الجريمة المنظمة، وتلعب المافيا دوراً مركزياً في الرأسمالية الروسية، بحسب تقديرات الشرطة الروسية هناك حوالي 9000-10000 عصابة منظمة للمافيا تشرف على 400.000 مؤسسة من بينها(450) بنكاً وتمثل الاغلبية في هذا القطاع.. وبعد اليكم هذا المثال عن النهب الفاضح.

فقد وزعت اهم اجزاء الملكية على فئة ضيقة من المرتبطين بالسلطة دون ان تطرح في مزايدات علنية، لقد بيعت ممتلكات الدولة باسعار بخسة.

وتكفي الاشارة الى:

- ان اضخم مصنع لانتاج سيارات لادا بيع بـ(44) مليون دولار!! فيما قدرت قيمته الفعلية بـ(4.1-4.6) مليار دولار اي بنسبة 1 % على اقل تقدير... هكذا النهب والا فلا!!.
- كل ذلك وغيره قادر في النهاية على زيادة التوتر الاجتماعي وارتفاع اعداد الفئات الهامشية والرثة، حيث تشكل نسبة الفئات التي تحيا دون حد الفقر اكثر من ثلث عدد السكان تقريباً.
- وكمحصلة نهائية ازدياد عبئ الديون الخارجية حيث تستهلك خدماتها فقط حالياً اكثر من 30 % من ميزانية الدولة ومن المتوقع ان ترتفع الى 70 % في نهاية 2003م.

- والاقتصاد كما هو معلوم كلٌّ مترابط فقد ادى هبوط موارد الميزانية الى تنامي العجز في الميزانية الذي كان مرتفعاً اصلاً(1)..

هذا فردوس السوق!! تأملوا!

هذا غيض من فيض مما يمكن ان يكتب او يقال عن الليبرالية الجديدة وتأثيراتها السلبية المباشرة وغير المباشرة على التنمية الوطنية الحقيقية للدول النامية وعلى مجمل الحياة الاقتصادية والثقافية لهذه البلدان.

ومن الطبيعي ان يترشح عن عملية الصراع التاريخي بين العولمة وضحاياها ردود افعال ومبادرات كثيرة، وهي تحاول توجيه النقد الى هذا النظام الجديد وما آلت اليه من مشكلات للانسان والمجتمع والبيئة، وما يحتمل ان تؤول ان ظلت العولمة تنشغل بأنماء الرأسمالية، وتعزز مؤسساتها، وزيادة تكديس الثروة لدى فئة صغيرة دون مراعاة لحقوق الانسان الذي يجد نفسه مكدوداً تحت وطأتها.

وانتصاراً لتلك الحقوق ارتفعت اصوات جريئة تشير بالاصابع الى ان بضعة مئات من الاثرياء بحوزتهم، بفعل العولمة، ما يقرب من نصف الانتاج العالمي.

*وهذه احصائية مثبتة في كتاب(فخ العولمة) تأليف الالمانيان(هانز بيترمارتن و وهارالدستون) الكتاب صدر عام 1998م.

الاحصائية تقول: ان(358) مليار ديراً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي مايملكه 2.5 مليار من سكان المعمورة.. لاحظوا هذه الفوارق الفلكية الرهيبة!!.

ونفس المصدر يقول: ان هناك 20 % من دول العالم تستحوذ على 85 % من الناتج الاجمالي العالمي وعلى 84 % من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85 % من مجموع المدخرات العالمية..

وكأن الكرة الارضية بيد الرأسمالية الامبريالية..”وكالة من غير بواب كما يقول المثل المصري المشهور” ان العالم المثقل بشرور واوزار هذا النظام مطالب بالنضال من اجل ايجاد افضل الصيغ والاساليب لبناء نظام دولي جديد يقوم على اسس العدل والتكافؤ ورعاية حقوق الانسان.

هذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت اخر داخل كل دولة حيث تستاثر قلة من السكان بالشطر الاعظم من الدخل الوطني والثروة الوطنية في حين تعيش اغلبية السكان على الهامش.

هذا التفاوت الطبقي الشاسع في توزيع الدخل والثروة سواءاً على الصعيد العالمي او على الصعيد المحلي، لم يعد بالامر المزعج بل بات في رأي منظري العولمة مطلوباً في حلبة التنافس العالمي الضاري.

وقد اطلق عدد من المختصين الاقتصاديين، التوفيقيين تعريفاً جديداً وتسمية جديدة للعولمة- المسار الثالث- الذي يحاول التوفيق بين الليبرالية المغالى بها، والاشتراكية المقننة، وبموجب ذلك يكون للدولة دورٌ معتدل في توجيه الاقتصاد، مع ابقاء قدر عال من الحرية للسوق، وراح اولئك المختصون يضعون الفروض حول ما يمكن ان يؤول اليه ذلك المسار على اساس انه يؤدي الى تقليص الفجوة بين طبقات المجتمع وينتهي الى توازن اجتماعي مقبول. الى جانب هذا الطرح كان اخرون قد وجدوا في هذه المقولة الاخيرة تكراراً لنظريات قديمة متآكلة لم يكتب لها القبول.

وقد ظهرت دعوات عالمية لمواجهة هذا المد العولمي ومفاهيمه من خلال الدراسات الجادة والبحوث المستفيضة التي صدرت في كل انحاء العالم وكذلك

المظاهرات الصاخبة والانشطة والفعاليات المختلفة التي رافقت اجتماعات ولقاءات ممثلي دول العولمة في كل مكان اجتمعوا فيه، في سياتل/ 1999م وفي مؤتمر التجارة العالمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في سويسرا في نفس العام ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في بانكوك/2000 والمؤتمرات اللاحقة وصولاً الى قمة الثمانية التي عقدت في منتجع ايفيان الفرنسية في ايار 2003م.

واثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عاصمة جنوب افريقيا في سبتمبر/ ايلول 2002م، والتي اطلق عليها(قمة الارض الثانية) في ذكرى مرورعشر سنوات على عقد قمة الارض الاولى في ريودي جانيرو في البرازيل، والتي شارك فيها(65) الف منهم مائة رئيس دولة.

حيث تواصلت في هذا المؤتمر الهام المناقشات والمبادرات والنداءات في الوقت الذي انطلقت فيه اكبر المظاهرات لمناهضة العولمة التي تهدف بالاساس للاحتجاج على حصاد النظام الدولي الجديد- الفجوة الهائلة بين الدول الغنية والدول الفقيرة-

ان ما تشير اليه وثائق المؤتمر من احصاءات وتقديرات في مجالي البيئة والتنمية يوضح لنا قتامة الوضع الذي تواجهه الارض وسكانها.

- تضاؤل مصادر المياه مسؤول عن مآسي كثيرة منها ان اكثر من مليار انسان لايروون عطشهم، والالاف منهم يعانون سنوياً من الام مصدرها الماء، وان شحة المياه في بعض النقاط الساخنة من العالم تنذر بتعقد النزاعات فيها، والشرق الاوسط مثال واضح على ذلك.
- نصف سكان العالم يفتقر الى العيش في وضع صحي مناسب، في وضع تستشري فيه اوبئة فتاكة.

- اكثر من مليار انسان يعيشون تحت خط الفقر بينما يعـيش نحـو مليـارين دون كهرباء.
- المساحات الخضراء بدأت بالتضاؤل خلال سنوات التسعينات بمعدل يقـترب مـن الاف الكيلو مـترات سـنوياً ومـا يترتـب عـلى ذلـك مـن اضرار عـلى المنـاخ والحيـوان والنبات واوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.
- نصـف انهـار العـالم تعـاني مـن التلـوث وتتعـرض آلاف الانـواع مـن الحيوانـات للانقراض.
- ملايين البشر يموتون سنوياً بسبب مرض(الايـدز) ومـا يتعلـق بـه، اذ تمكـن هـذا الوباء من تحويل مناطق في القارة الافريقية الى مشهد للموت والفقر بينما يمد رعبه الى اجزاء عديدة من العالم لدرجات متفاوتة.. ولايتلقـى ضـحايا هـذا الوبـاء الادويـة والامصال المضادة الا النزر اليسير، علماً بأنها متوفرة وبكميات تجارية في دول العـالم الاول!! "المعلومـات المثبتـة عـن(قمـة الارض الثانيـة) جوهانسـبيرغ/2002 مجلـة دراسات اقتصادية/ العـدد- 15 /2002، بيـت الحكمـة - بغـداد عـن وثـائق المـؤتمر المذكور".

ان بأمكان المراقب ان يلاحظ ان التقدم العلمـي والتكنولـوجي لـيس كلـه ايجابيـاً خاصة ان مفاتيح هذا التقدم بيد الاقوى المسيطر، الذي لايهمـه سـوى تلبيـة مصـالحه في استغلال اربعة اخماس البشر، ونتيجة للاستغلال اللاعقلاني يخلق العلم اعباءً جديدة مثـل تلويث البيئة والاستنفاذ السريع لعدد من الموارد الطبيعية، وتنشـأ بـذلك مخـاطر جديـة، بعضها يأتي من جانب الطبيعة نفسها التي تنفعل وترد سلبياً على محاولات تغيير نظامهـا وان الارض تكون نظاماً بيئياً عالي التكامل بحيث ان اي تغيير في عنصر من عناصره يـرجح ان تكون له عواقب بعيدة المدى، وتؤدي الى اختلال التوازن البيئي مثل ظاهرة الاحتبـاس الحراري، والفيضانات، والتغييرات المناخية، والتصحر الذي يجتاح شـمال افريقيـا، وكـذلك المشرق العربي وما يحدث للغابات وغيرها.

ومن الانعكاسات السلبية للعلم في ميدان الصناعة- تحت رحمة قانون الربح- يشيرد. فؤائد مرسي بكتابه(الرأسمالية تجدد نفسها) انه في الخمسينيات والستينات من القرن الماضي، كان العمر الافتراضي لاي من المعدات يتراوح من(20) الى (30) سنة، اما في السبعينات فقد نقص الى(10) سنوات واصبح الان(7) او(8) سنوات.

ومن مظاهر الانتقادات الموجهة(للعولمة) على صعيد عالمي ايضاً هذا التقرير السنوي الذي قدمه الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان- المعروف بأفكاره ومواقفة المحافظة- حيث اعلن في الدورة(53) للجمعية العامة مطالباً بضرورة تصحيح الاثار السلبية للعولمة التي بدأت تظهر على دول وشعوب العالم الاشد فقراً.

واعتبر عنان(العولمة) مسؤولة عن التحديات الهائلة التي وقعت ومازالت امام الدول الفقيرة، واوضح ايضاً بأن(قوى السوق) التي استفادت من ظاهرة العولمة كانت وراء الازمة الاقتصادية الاسيوية وتفاقم انعكاساتها المتمثلة بفقر متزايد، ومجاعة، وانتهاك حقوق الانسان، واضطرابات اجتماعية.

والعولمة في وجهة نظر الامين العام تحد من هامش المناورة لدى الحكومات بل يجعلها عاجزة عن تصحيح الانعكاسات السلبية في دولهم وتسببت تبعاً لذلك زيادة مطردة في ديون هذه الدول.

وبعد ... الا يحق لنا ان نتسائل عن الطرفة المثبتة في صدر هذا البحث، هل بأمكاننا ان نرفض دعاوى العولمة، كما رفض الخروف دعوة الذئب؟ ام ماذا؟.

ام ان شعوب العالم التي تمردت وثارت طيلة القرن الماضي على سياسية(فَرِّقْ تَسُدْ) سترفع الراية البيضاء امام سياسة الليبرالية الجديد(وَحِّدْ تَسُدْ) تحت مشيئة قوى السوق التي افرزت الكثير من الكوارث التي تحدثنا عن جانب منها ضمن هذا الموضوع؟

ان النضال العالمي المتصاعد سيحقق"التفكك والانهيار والتزامن للإمبراطوريات/ وفق جدلية (ابن خلدون) التي قالها قبل اكثر من ستة قرون.. اي قبل اكتشاف العالم الجديد!!

سلبيات وايجابيات العولمة

مع ظهور مسمى العولمة وهو دائماً يكون مربوط بمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات حيث ظهر مؤيدون ومعارضون لها وهم من يذكر أخطار العولمة من وجهت نظرهم المستمدة من التجارة العالمية ' مع العلم ان منظمة التجارة العالمية هي من المحاور الرئيسية للعولمة.

إذا للعولمة آثار ايجابية للمؤيدين اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا و كمحرك للتجارة. وهو بذلك يعنى بزيادة في مستوى المعيشة و ازدهار البلدان النامية ومواطنيها وزيادة الثروة في الدول عموماً.

حيث يقول أنصار التجارة الحرة الى ان النظريات الاقتصادية في الميزة النسبية اقترح ان حرية التجارة تؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد ، مع كل البلدان المشاركة في التجارة منها. وبصفة عامة ، مما يؤدي الى خفض الأسعار وزيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج.

التحرريون ودعاة الرأسمالية laissez-faire ان أعلى درجات الحرية السياسية والاقتصادية في شكل الديمقراطية والرأسمالية في العالم المتقدم هي غايات في حد ذاتها ، وأيضا تقديم أعلى مستويات الثروة المادية. ويرون ان العولمة مفيدة في انتشار الحرية والرأسمالية.

ويقولون أن من مميزاتها :

- نسبة سكان البلدان النامية الذين يعيشون تحت 1 دولار انخفض إلى النصف خلال العشرين عاما الماضية.
- العمر المتوقع تضاعف تقريبا فى العالم النامي وبدأ إغلاق الفجوة في العالم المتقدم حيث ان التحسن كان اصغر. وانخفض معدل وفيات الرضع فى

كل منطقة من المناطق النامية من العالم. و التفاوت في الدخل بالنسبة للعالم ككل يتضائل.

- الديمقراطية بشكل ملحوظ تقريبا من نسبة قليلة جدا فى عام 1900 الى 62.5 فى المائة من جميع الأمم في 2000.
- بين 1950 و 1999 العالمية لمحو الأمية من 52 ٪ الى 81 ٪ من العالم. شكلت النساء كثير من الفجوة : محو أمية الإناث كنسبه مؤويه من الذكور معرفة القراءة والكتابة قد ارتفع من 59 ٪ عام 1970 الى 80 ٪ عام 2000.
- نسبة الأطفال العاملين قد انخفضت من 24 ٪ عام 1960 الى 10 ٪ عام 2000.
- وهناك اتجاهات مماثلة للطاقة الكهربائية والسيارات وأجهزة اللاسلكي والهواتف فضلا عن نسبة السكان الذين يحصلون على المياه النظيفة.

غير ان بعض هذه التحسينات قد لا يكون بسبب العولمة او قد يكون ممكنا من دون الشكل الحالي للعولمة او تصور العواقب السلبية التي تعترض الحركة العالمية.

وله أثار سلبية للمعارضين أيضا اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا حيث يعتبر كمحرك "الشركة الامبرياليه". وهو يدوس على حقوق الإنسان في المجتمعات النامية مدعياً تحقيق الازدهار ، ولكن غالبا ما تصل إلى مجرد النهب والاستغلال.وله أثار سلبيه في الاستيعاب الثقافي عن طريق الاستعمار الثقافي وتصدير صناعات لتدمير او إغراق المحلي من العالمي كلا حسب توجهه ونظرته. ويدعي المعارضون ان قيام سوق حرة دولية غير مقيد استفادت الشركات المتعددة الجنسيات في العالم الغربي على حساب المشاريع المحلية والثقافات المحلية، وعامة الناس. فالشعوب والحكومات تحاول إدارة تدفق رؤوس الأموال والأعمال والسلع والأفكار التي تشكل موجة العولمة الحالية.

ان العولمة لا تعترف بالدولة أو الوطنية أو القومية وهي تخص السوق والسياحة والتكنولوجيا والمعلوماتية. وتشكل العولمة بهذا المفهوم سلاحاً ذو حدين، فهي خيرة حينما تربط بين الحضارات والشعوب والبلدان متخطية العامل الجغرافي، وجاعلة من العالم قرية صغيرة، محررة الإنسان من كثير من القيود بفضل انتشار الإعلام ووضع المعلومات في متناول كل فرد بما يتيح له الاطلاع على ما يجري في العالم وهو في بيته.

فأصبحت ثقافات الشعوب مكشوفة ومنتشرة بسبب العولمة الاقتصادية والثقافية والإعلامية بشكل خاص. وهي شريرة لأنها أدت إلى الهيمنة وسيطرة الأقوياء على الضعفاء والأغنياء على الفقراء فباتت الشركات المتعددة الجنسية هي المسيطرة على العالم، فالاقتصاد العالمي الجديد يعمل على تحطيم الحواجز الاقتصادية والمالية بين الشعوب ليس لهدف إنساني ولكن من أجل مصلحة الشركات العالمية ليس إلا.

وفي ظل الاقتصاد العالمي الجديد أخذ التفاوت الصارخ في مستوى التطور يعكس نفسه في التهميش المتزايد لعدد كبير من بلدان العالم لصالح الدول الصناعية القوية، وأدى افتقار الدول النامية لعناصر القوة ووسائل النهضة الاقتصادية من تكنولوجيا وخبرات إلى وقوعها فريسة لعولمة الفقر وتبين معطيات مصادر الأمم المتحدة اتساع الهوة بين أغنى 20% من سكان المعمورة وأفقر 20% منهم، إلى 74 ضعفاً عام 2001. وحسب معطيات العام 2002 فإن 40% من المبادلات التجارية عالمياً تقوم بها الشركات متعددة الجنسية وهي تمتلك 44% من قيمة الإنتاج العالمي فيما تبلغ حصة أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية 4.6% من مجمل الإنتاج العالمي، وحسب معطيات البنك الدولي فإن حجم الواردات والصادرات للبلدان النامية في انخفاض مستمر، ويستحوذ (360) ملياردير عالمياً على ثروة بما يملكه 3 مليارات نسمة أي

حوالي ما يملكه نصف سكان العالم وأكثر حيث ان هؤلاء الأثرياء يعيشون في الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

- القضاء على الطبقة الوسطى وتحويلها إلى طبقة فقيرة، وهي الطبقة النشطة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً في المجتمعات المدنية، وهي التي وقفت في وجه تيارات التطرف وقاومت قوى الاستغلال والاحتكار تاريخياً.
- تهديد النظام الديمقراطي في المجتمعات الليبرالية وخضوع معظم الدول النامية لسيطرة المنظمات المالية الدولية وانشغال رجال السلطة فيها بمكافحة البطالة والعنف والجريمة والأوبئة القاتلة.
- زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في المجالات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجيا. ويضم العالم حالياً أكبر نسبة للفقراء من مجمل سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ.
- إهمال البيئة والتضحية بها. فمن المتوقع أن ترتفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح بين 45 و 90%.
- وأصبح ارتفاع مستوى البحار لا مفر منه إذا بقيت كمية غاز ثاني أوكسيد الكربون ترتفع بهذه النسبة. وهذا يهدد المدن الساحلية، إذ أن أربعة أخماس التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة تقع بالقرب من السواحل.
- احتمال تفاقم الحروب الداخلية والإقليمية في دول الجنوب لعدم الاستقرار في النظام العالمي والأنظمة الداخلية في تلك البلدان.
- ازدياد نزعات العنف والتطرف، وتنامي الجماعات ذات التوجهات النازية والفاشية في التجمعات الغربية، الموجهة ضد المهاجرين الأجانب وخاصة من الدول الإسلامية والدول الفقيرة.
- ارتفاع نسبة الجرائم وجرائم القتل في العالم فقد دل التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة عن الجريمة والعدالة لعام 1999 إلى أن الضغط الاجتماعي

والاقتصادي الذي يقاس بالبطالة والتفاوت وعدم الرضا بالدخل ـ عامل رئيسي في ارتفاع معدل الجريمة.

- كما أن انتشار أفلام هوليوود وأفلام العنف بما فيها أفلام الكرتون ساعد على انتشار أعمال العنف. ـ ظهور طبقة فاحشة الثراء تسكن في أحياء خاصة تحت الحراسة المشددة وهي الطبقة التي صعدت على حساب الفقراء والطبقة الوسطى.
- هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهميش الثقافات الأخرى ومحاولة طمس الهويات الثقافية للشعوب.
- ويرى كثيرون من سلبياتها ان العولمة تقوم بالترويج لمصالح شركات وهي عازمة على تقليص حريات الأفراد في سبيل الربح. وتدعي أيضا ان زيادة استقلاليه وقوة الشركات على نحو متزايد في السياسة وتشكيل سياسيات الدول.
- ويرى البعض أيضا من سلبياتها "مناهضه العولمة" مجموعات القول بأن العولمة هي ضرورة نشر الامبريالية ، هو احد الأسباب الدافعة وراء حرب العراق بحيث يجبر ويضطر إلى تدفق المدخرات إلى الولايات المتحدة بدلا من الدول النامية. لذا يمكن القول بان "العولمة" هي تعبير آخر عن نوع من الأمركة ، اذ يعتقد بعض المراقبين ان الولايات المتحدة يمكن ان تكون واحدة من البلدان القليلة (ان لم تكن الوحيدة) بحق الاستفادة من العولمة.
- و البعض يقول ان العولمة تفترض وتخلق أزمات اقتصادية مما يخدم مصالحا و مما يمكن من نمو الديون والأزمات. مثل الأزمة المالية فى جنوب شرق أسيا التي بدأت فى عام 1997م في دول صغيرة نسبيا وأثقلتها بالديون اقتصاديا كتايلند لكن سرعان ما امتدت لتشمل اندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية وكان له اثر في النهاية في جميع انحاء

العالم و أظهرت المخاطر الجديدة والتغير السريع في تقلب الأسواق العالمية.

و اعتبره ايجابياً من نواحي اقتصادية وسلبي من النواحي الثقافية ويلاحظ في العولمة أنها تأخذ من الدول المتقدمة بل من صناع السوق كل شي فالفائدة للدول النامية هي مالية محدودة و معيشية في ضل مكملات الحياة ولكن تضل سلبية بشكل واضح على ثقافات المجتمعات الضعيفة التي لا تقاوم و قد لا تستطيع ان تقاوم هذا المد المتدفق ويلاحظ في التلبس بالثقافة القوية الغريبة على حساب ثقافتها من ما يجعل البلدان لا تتميز بثقافة مختلفة عن الأخرى وتفقد ما كان يميزها ويربطها بماضيها وتراثها و مبادئها العريقة . وعلى المعارضين ان يعرفوا أن هذا المد قادم لا محالة إذا استمرت الأمور كما نشاهدها الان وعليهم ان يسعوا للترسيخ والمحافظة على الأمور والقيم التي ميزتهم وخاصة الدينية والثقافية.

"في السنوات الأخيرة تميز تطور العالم بمعطيات اقتصادية وسياسية كبيرة هي:

1. هزيمة الإشتراكية، باعتبارها نظاماً اجتماعياً على الصعيد العالمي؛ وانهيار النظم السياسية القائمة في بلدان أوروبا الشرقية، وتفكك ثم اختفاء الإتحاد السوفييتي كدولة.
2. وكنتيجة لهذه المعطيات نشأ سوق رأسمالي عالمي جديد وحيد، جاء ليعزز الاتجاهات الداعية إلى دمج اقتصادات مختلف بلدان الشمال كما بلدان الجنوب.

هذه الظاهرة هي التي نشير إليها بمفهوم عولمة الاقتصاد الذي يصيب السيرورات الإنتاجية كما يصيب العمليات المالية. نجمت، في الواقع، من الخصائص الاقتصادية الأساسية للرأسمالية التي بلغت ذروتها وأصبحت مُهَيمِنةً، بمعنى:

- تركيز الإنتاج ورأس المال الذي وصل إلى درجة عالية جداً بحيث أنه خلق احتكارات يكون دورها حاسماً في الحياة الإقتصادية؛
- صهر رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي وخلق أوليغارشية مالية على قاعدة رأس المال المالي هذا؛
- تصدير رؤوس الأموال، وهو تصدير صار ضخماً جداً، بحيث تجاوز تصدير السلع؛
- تشكيل اتحادات دولية رأسمالية مُحتَكِرَة تتقاسم العالم.
- الانتهاء من اقتسام أراضي الكرة الأرضية من قبل القوى الرأسمالية عبر مناطق نفوذ وصراع مستميت بينها من أجل تقاسم مناطق النفوذ بسبب التغيرات الجذرية التي برزت في السنوات الأخيرة"(1).

1-أفريقيا في مواجهة العولمة:

هناك موقف وسلوك يسعيان إلى تتفيه، أي إلى تهميش القارة الأفريقية. ويطيب لمنافسي هذه الرؤية الإسراع بالإشارة إلى أن 2% من الأفارقة في المنظومة التجارية العالمية، أي تواتر التام- تام ونزوع الأفريقي إلى الإيقاع الراقص. ويستخلصون أنه ينبغي شطب هذه القارة من خريطة العالم، طالما أن الصراعات المذهبية والفقر والاستبعاد تدل على عدم قدرة مثقفيها على التفكير بالديمقراطية والعيش بظلها، ورسم معالم التطور.

في الحقيقة إن المذابح الجماعية في رواندا، والوضع في شمال أفريقيا وفي الكونغو، تستكمل إغراق القارة في التشاؤم الأفريقي.

لكن هذا الأمر غير صحيح، فأفريقيا قارة غنية بالبترول والذهب والماس والغاز والخشب واليورانيوم والمنغنيز والحيوانات والمواشي. وأفريقيا غنية برجالها ونسائها. إنها قادرة على تثوير العالم، وهي مقبلة على ذلك. لا شك أنها تعاني من تراجع اقتصادي و عنف مؤسساتي وسياسي، لكنها ليست وحدها في هذا المجال.

"التغيرات التي تصيب العالم المعاصر هي تغيرات ضخمة وخارج أفريقيا، ترى العالم كله اليوم معنياً بظاهرة التغير التي ندعوها بـ العولمة"(2).

إن العولمة تفاقم الوضع في أفريقيا على الرغم من الإمكانيات الواسعة التي تتمتع بها هذه القارة.

ولهذا، فإن المناخ قد تمت تهيئته منذ سنوات بعيدة:

- شكل الدول الإستثنائية في أفريقيا؛
- فشل السياسات المتبعة منذ الاستقلالات.
- ثقل الديون؛

- التغيرات التي حدثت في الدول الشرقية (الإشتراكية)؛
- تبعية المسؤولين الأفارقة لنظرائهم في الشمال (اجتماعات القمة الفرنسية الأفريقية في كل من واغادوغو-بوركينا فاسو وفي فرنسا حيث عد اللقاءان xixوxx)

تأثير العولمة على القارة الأفريقية:

تساهم أفريقيا، اليوم في السوق الرأسمالية الوحيدة التي تهيمن عليها الولايات المتحدة وألمانيا واليابان من بين الدول السبعة الكبرى، ثلاثة بلدان فقط تملك أكثر من نصف ثروات العالم.

"على عكس خطاب اللبرلةِ الكلي وخطاب السوق، فإن خطاب السوق لا يقوم عن طريق اللعبة الاقتصادية العفوية؛ فإن العولمة تستند إلى بنى التدخل السلطوي العاملة على الصعيد العالمي".

لقد تفتت أفريقيا بعد اتصالها بالعولمة وتشهد مواجهات يقوم فيها الأخوة بذبح إخوتهم.

وقد عاشت القارة حركات مضاعفة:

- اتجاه يسعى نحو تفتيت الدول- الأمم عن طريق مضاعفة الصراعات ما تحت الدولة والأزمات المتعلقة بالهوية، من جهة؛
- وجهد يسعى لإقامة تجمعّات تتجاوز إطار الدولة التقليدية، من جهة أخرى.

إن أفريقيا تشهد كل يوم مشاكل اجتماعية، وتزايداً في عدد السكان. والحقيقة أن عولمة الإقتصاد تجر معها عولمة القضايا الإجتماعية.

"الحقيقة، لقد اتضح أن التوسع العالمي لقوى السوق هو توسع مُدَمِّر تماماً بالنسبة لكثير من الأفراد والتجمعات وقد اضطرّ عدداً كبيراً من الأفراد إلى

الهجرة للبحث عن حياة أفضل. وغالبية المهاجرين من الدول النامية حيث يغادرون الريف نحو المدن. ويضاف إلى هؤلاء المهاجرين ملايين اللاجئين الذين طردوا من بلدانهم بسبب الجوع والجفاف والحروب أو بسبب تدهور البيئة. وإليهم ينضاف المهاجرون من العالم أو الذين يأملون في الإقامة والعمل في بلدان الشمال. إن الدول التي أصيبت بالأزمة الإقتصادية تعيش، شيئاً فشيئاً هذا الفيض من الأجانب على أرضها وتتخذ إجراءات فظّة كما تلجأ إلى تطبيق قوانين قمعية(4) مُخجلة إزاء المهاجرين الأفارقة حيث يُقتادون دون أي احترام إلى بلدانهم (قانون باسكوا الذي يحدد الهجرة في فرنسا، وتنامي الأفكار الفاشية).

العولمة تشكل أداة نكوص بالنسبة لأفريقيا

إن البلدان الأفريقية تعيش العولمة عبر كل ما يرمز إلى ويمثل الصعوبات الاقتصادية والعوائق التي تقف أمام الدمقرطة.

وأكثر ما يتضح هو ذلك الجزء من سياسة مؤسسات BRETTAN WOODS وفرعها المتخصص في خطط الضبط البنيوي (PAS).

إن مؤسسات الـ PAS تُقدَّمُ على أنها تهدف إلى إخراج البلدان الأفريقية من الركود الإقتصادي والإجتماعي ومحاولة دمجها بشكل أفضل في الإقتصاد العالمي.

إن الـ Pas تعني في البلدان الأفريقية ما يلي:

-بطالة الشباب.

-خصخصة مشاريع الدولة.

-إضعاف الإدارة العامة.

-بؤس المواطنين.

-سوء إدارة المشاريع العامة.

النتائج : عجز على مستوى السياسات الصحية والتربية والإسكان والمواصلات وعدد كبير من الخدمات الأخرى.

تقليص الأجور.

وتهدف هذه السياسة إلى:

1. إبعاد الدولة عن مسؤولياتها.
2. إجبار الدول الأفريقية على دفع ديونها.
3. دمج الإقتصادات الأفريقية في اقتصاد السوق.

وهذا هو سبب حل الجاتGATT وإنشاء الـ OMCT المنظمة العالمية للتجارة والنقل.

مخرج القارة من إعصار العولمة وإعادة زمام المبادرة للسكان:

على السكان الأفارقة أن ينخرطوا في ما يتعلق بشؤونهم، بدءاً بالرفض القاطع للعولمة.

يقول إبراهيم فال، إن الضبط AJUSTEMENT البنيوي باعتباره سياسة تصحيح وإطلاق للتطور، لا يحمل في جوهره خرقاً لحقوق الإنسان. حينما يكون هو الاختيار الواعي للسكان في قيادة مصيرهم بحرية، فهو في هذه الحالة تعبير ملموس وأمين عن احترام حقوق الإنسان التي هي:

- التطور الديمقراطي.
- الحق في تقرير المصير.
- الحق في المشاركة الديمقراطية.
- احترام الحياة والكرامة الإنسانية.

لكن، مع الأسف ليست هذه هي حال العديد من الـدول. فهنـاك الــ PAS يتخـذ قرارات غريبة عن تلك الأهداف. وعلى أفريقيا أن تخرج من هذه المصـيدة. ولهـذا يجـب العمل على تحقيق نتائج قمة كوبنهاغن حول التطور الإجتماعي مثل:

- العمل على إزالة الفقر.
- إعطاء الأولوية لتحقيق هدف العمل الكامل.
- تطوير حقوق الإنسان.
- تسريع التطوير الإقتصادي واللإجتماعي.
- إيقاف الـ PAS.
- تشجيع التعليم النوعي وتسهيل دخول السكان إلى هذا التعليم.
- خلق بيئة إقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تسـمح بالتطوير الإجتماعي.

ولهذا فإن مؤسسات مثل الـ ONG و UIDH وأقسامها شـمال/ جنـوب، والمعهـد البيثقافي ينتظرها عمل كبير في هذا المجال.

العولمة

وانعكاساتها على الوطن العربي

الملامح الاقتصادية الرئيسة للعولمة :-

- إعادة بناء الاقتصاد العالمي باتجاه تقسيم العمل والتخصص .
- انهيار الحواجز السياسية والجغرافية أمام حركة التجارة .
- تناقص دور الدول في المسيرة الاقتصادية و تبني برامج الخصخصة .
- الانخفاض الحاد في تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .
- تزايد دور التجارة الإلكترونية ونسبتها إلي إجمالي التجارة العالمية (من المتوقع أن ترتفع من (3) مليار دولار عام 1998 إلي (300) مليار دولار في العام 2005 م

* النمو المتسارع في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى.

- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية (تسيطر حاليا على حوالي40% من حجم التجارة العالمية).
- تبنى غالبية الدول لبرامج إصلاح وهيكلة اقتصادية .
- اندماج و توسيع أسواق رأس المال العالمية .
- ثورة تكنولوجية هائلة تتسارع بخطى متلاحقة .
- أضحت المعرفة (know how) أحد أهم عوامل الإنتاج .
- انهيار نظام النقد الدولي و تزايد الأزمات الاقتصادية و سرعة انتشارها .
- تعدد الثقافات المتداولة و حرية الأديان .
- انتشار القيم الثقافية والاجتماعية الرأسمالية في الدول النامية .

- اندثار الخصوصيات الثقافية و أنماط الاستهلاك التقليدية .
- أصبح معدل نمو التجارة العـالمي أعـلى مـن معـدل نمـو النـاتج المحـلي الإجـمالي العالمي

إن العولمة الاقتصادية نتاج الفكر الرأسمالي الذي يقوم أساساً على قدرة رأس المـال على الحركة دولياً ودون عراقيل روتينية إدارية أو سياسية.

ومن مظاهر العولمة الاقتصادية ظهورا لشركات متعـددة الجنسـيات التـي تتميـز بفائض إنتاجي ضخم ، ونشاط استثماري واسع يشمل دولاً متقدمة أو نامية على السواء ، كما تتميز هذه الشركات باحتكارها للتقنية الحديثة ، التي توجد مراكزها الرئيسة في عدد من الدول المتقدمة صناعياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول غرب أوربـا واليابـان وهذه الشركات مسؤولة عن أكـثر مـن (80%) مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المبـاشرة عـلى مستوى العالم .

آثار العولمة الاقتصادية:

إن العولمة لا تؤثر في النواحي الاقتصادية فقط إنما يمتد تأثيرهـا إلى حيـاة الإنسـان بكل أبعادهـا الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية ويمكـن إبـراز آثـار العولمـة الاقتصادية فيما يلي :

- تعمل العولمـة على زيادة العلاقات الاقتصاديـة العالميـة و الحـد مـن الاستقلاليـة
- السـياسية والاقتصـادية للـدول بخاصـة في مجـال التجـارة الخارجيـة والجـمارك والسياسة النقدية والمالية .
- تساهم العولمة في تحقيق النمـو الاقتصـادي وزيـادة الكفـاءة الإنتاجيـة و التنافسية مما يساهم في تخفيض مستوى الفقر عـلى المسـتوى العـالمي في الأصل الطويل ، فتأثير العولمة يختلف من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف النمـو الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال انخفض مستوى الفقر في جنوب شرق آسـيا

نتيجة تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج في الصناعات الموجهة للتصدير مما أدى إلى ارتفاع مستويات الأجور

- زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسهم في تمويل استثمارات إنتاجية وزيادة الإنتاج و الصادرات.
- تعمل العولمة على تغيير دور الدولة و إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بدور أساسي في النشاط الاقتصادي مما يتطلب من الدولة تحديث القوانين والأنظمة الاقتصادية وتطويرها ....
- تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة و تحقيق المكاسب من خلال إقامة المناطق الحرة و الاتحادات الجمركية، مثال الاتحاد الأوروبي .
- ترسيخ الفروقات بين الدول المتقدمة و التي تملك الأموال و التكنولوجيا المتقدمة وبين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية و الطاقة .
- إعادة توزيع للمصادر البشرية من خلال انتقال العنصر البشري من مكان آخر.

عناصر القوة

- سهولة انتقال التكنولوجيا والمعرفة
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
- انخفاض تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- الاستفادة من التجارة الإلكترونية
- ارتفاع في المؤشرات التنافسية.

عناصر الضعف

- سهولة انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية .
- منافسة غير متكافئة مع منافسين أقوياء.
- اعتماد الدول العربية على تصدير المواد الخام (مرونة الطب عالية).

- ارتفاع مخاطر التعامل التجاري (عدم التأكد)
- عدم وجود ضوابط تحكم تأثيرات وانعكاسات العولمة السلبية .
- الفرص
- تحسين نوعية وجودة الإنتاج.
- زيادة حجم الصادرات العربية الخارجية بشكل عام والبينية بشكل خاص.
- استغلال أحكام الـ wto بعد قيام الـ AFTA في الاستفادة من مزايا منطقة التجارة الحرة وعدم تعميم الإعفاءات والامتيازات الجمركية على بقية دول العالم.
- إمكانية مقايضة الديون باستثمارات أجنبية.
- التهديدات
- المزيد من التدهور في أسعار النفط والمواد الخام.
- انخفاض مساهمة التجارة العربية في أجمالي المبادلات التجارية العالمية.
- زيادة تهميش الدول العربية واستغلالها في حالة استمرار تعاونها مع الدول الصناعية بشكل انفرادي (قطري).

انعكاسات العولمة على الوطن العربي :

أولاً : على الاقتصاديات العربية

من خلال نظرة سريعة على واقع الوطن العربي يلاحظ أن المنطقة العربية لم تتمكن من تحقيق التنمية التي تتماشى مع طموحات شعوبها ،ويعود ذلك لانخفاض أداء القطاع العام وضعف مشاركة الأفراد في عملية التنمية ، وقصور المنظومة التعليمية والبحث العلمي عن الحاجة الفعلية ، والتبعية التجارية والمالية والتكنولوجية وعدم تمكنه من توظيف إمكاناته وطاقاته للاستفادة من الفرص المتاحة بالأسواق المحلية .

وتواجه الدول العربية في الوقت الحالي نوعين من التحديات أولهما

- تدويل الإنتاج وتحرير التجارة والخدمات وتعزيز التكتلات الإقليمية بهيكلية جديدة .
- والثاني مستجدات المرحلة الحالية بعد إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي و إمكانية الدخول في مرحلة سياسية و اقتصادية جديدة للمنطقة .

فالمرحلة الأولى وما يرافقها من تحديات تتمثل في زيادة المنافسة الدولية ، وتقليل فرص وصول المنتجات العربية إلى الأسواق الخارجية ، إضافة إلى التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات والإلكترونيات .

أما التحدي الثاني فإنه يثير قضايا تستوجب إيجاد ترتيبات عربية تكاملية بعيدة عن المصالح القطرية الضيقة ، واستغلال الموارد الاقتصادية العربية الاستغلال الأفضل وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول العربية ،فالمرحلة الحالية هي مرحلة التكتلات الاقتصادية والمنافسة ، لأن مفتاح دخول العالم العربي في العولمة يكمن في تطوير أسلوب العمل العربي المشترك حتى ينجح الوطن العربي في بناء منطقة تجارية حرة وشبكة مصالح اقتصادية بين الدول العربية وتبني استراتيجية عربية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية للاقتصاديات العربية .

وقد بدأ اهتمام الدول بالتعاون الإقليمي منذ إنشاء الجامعة العربية ، وفي إطار الجامعة العربية تم التوقيع على اتفاقيات تسهيل التبادل التجاري ، وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية ، وإنشاء صندوق النقد العربي، واتفاقيات لضمان الاستثمار العربي وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية. وشهدت فترة السبعينيات حركة هامة لانتقال العمالة ، ورؤوس الأموال بين الدول العربية ،

إلا أن التجارة العربية البينية ظلت محدودة ، وفي فترة الثمانينيات والتسعينيات تراجع مستوى التعاون الاقتصادي العربي .

وتمثل التعاون العربي في إلغاء القيود والحواجز بين البلدان العربية ، وإنشاء المشاريع المشتركة، بالإضافة إلى محاولات إنشاء تكتلات إقليمية عربية من أهمها مجلس التعاون الخليجي ، واتحاد دول المغرب العربي ، ومجلس التعاون العربي .

و يمكن تلخيص انعكاسات العولمة على اقتصاديات الوطن العربي في :

- التوجه للدخول في تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية .
- إعادة هيكلة السياسيات المالية والاقتصادية والتجارية والنقدية .
- زيادة معدل نمو التجارة العربية بشكل أكبر من معدل نمو الناتج .

مؤشرات نمو عناصر التجارة الخارجية العربية

البند	1992	1996
% الصادرات إلى الناتج	4ر26 %	%29ر1
% الواردات إلى الناتج	%22ر3	%24ر6
%التجارة الخارجية إلى الناتج	%48ر7	%53ر7

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 1997 م

- انخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمارات الدولية .
- التجارة الإلكترونية.
- نمو قطاع التجارة والخدمات.
- المزيد من معدلات الفقر والبطالة.
- الانضمام أو السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- إعادة هيكلة أسواق رأس المال العربي.
- التأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية.
- انخفاض أسعار المواد الأولية.
- فشل سياسة إحلال الواردات والتوجه نحو النمو المبني على التصدير.

العولمة

الأخطار وكيفية المواجهة

لقد أصبح مصطلح العولمة متداولاً منذ بداية التسعينات، وأصبح علماً على الفترة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام 1989م وسقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه، وانتهت بتغلّب النظام الرأسمالي على النظام الشيوعي، والعولمة ككل ظاهرة إنسانية لها أبعاد متعددة، وسنتناول ثلاثة من أبعادها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، ثم سنتحدث عن بعض أخطارها.

1. البعد الاقتصادي: ويتجلى في تعميم الرأسمالية على كل المجتمعات الأخرى، فأصبحت قيم السوق، والتجارة الحرة، والانفتاح الاقتصادي، والتبادل التجاري، وانتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات هي القيم الرائجة، وتفرض أمريكا الرأسمالية على المجتمعات الأخرى عن طريق مؤسسات البنك الدولي، ومؤسسة النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات العالمية التابعة للأمم المتحدة، وعن طريق الاتفاقات العالمية التي تقرها تلك المؤسسات كاتفاقية الجات وغيرها.
2. البعد السياسي: ويتجلى في انفراد أمريكا بقيادة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتفكيك منظومته الدولية، ومن الجدير بالملاحظة أنه لم تبلغ إمبراطورية في التاريخ قوّة أمريكا العسكرية والاقتصادية، مما يجعل هذا التفرد خطيراً على الآخرين في كل المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية..الخ
3. البعد التكنولوجي: مرّت البشرية بعدّة ثورات علمية منها ثورة البخار والكهرباء والذرّة وكان آخرها الثورة العلمية والتكنولوجية والخاصة بالتطورات المدهشة في عالم الكمبيوتر، وتوصل الكمبيوتر الحالي إلى إجراء أكثر من ملياري عملية مختلفة في الثانية الواحدة، وهو الأمر الذي كان

يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق، أما المجال الآخر من هذه الثورة فهو التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات للارتباط بعدد لا يُحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكبلات الضوئية والفاكسات ومحطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية التي تبث برامجها المختلفة عبر حوالي (2000) مركبة فضائية، بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر والبريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت التي تربط العالم بتكاليف أقل وبوضوح أكثر على مدار الساعة، لقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة أو قوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم.

ما هي أخطار العولمة؟

1- الخطر الأول: الفقر والتهميش:

ستؤدي العولمة إلى تشغيل خمس المجتمع وستستغني عن الأربعة الأخماس الآخرين نتيجة التقنيات الجديدة المرتبطة بالكمبيوتر؛ فخمس قوة العمل كافية لإنتاج جميع السلع، وسيدفع ذلك بأربعة أخماس المجتمع إلى حافة الفقر والجوع، ومن مخاطر العولمة أيضاً قضاؤها على حلم مجتمع الرفاه، وقضاؤها على الطبقة الوسطى التي هي الأصل في إحداث الاستقرار الاجتماعي، وفي إحداث النهضة والتطور الاجتماعي، ومن مخاطرها أيضاً دفعها بفئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وتشير الأرقام إلى أن (358) ملياردیراً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه (2.5) مليار من سكان العالم. وأن هناك 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية. وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة؛ إذ تستأثر قلّة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية، في حين تعيش أغلبية

السكان على الهامش، وسيؤدي ذلك إلى نتائج اجتماعية خطيرة، ويمكن أن نمثل بالولايات المتحدة أبرز قلاع الرأسمالية، فالجريمة اتخذت هناك أبعاداً بحيث صارت وباء واسع الانتشار. ففي ولاية كاليفورنيا - التي تحتل بمفردها المرتبة السابعة في قائمة القوى الاقتصادية العالمية – فاق الإنفاق على السجون المجموع الكلي لميزانية التعليم. وهناك (28) مليون مواطن أمريكي، أي ما يزيد على عشر السكان، قد حصّنوا أنفسهم في أبنية وأحياء سكنية محروسة. ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن ينفق المواطنون الأمريكيون على حراسهم المسلّحين ضعف ما تنفق الدولة على الشرطة.

ونلاحظ في هذا الصدد أن ظاهرة فتح الأبواب على مصراعيها أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق قد رافقتها نسبة مهولة من ازدياد الجريمة، فقد ارتفع حجم المبيعات في السوق العالمية لمادة الهيروين إلى عشرين ضعفاً خلال العقدين الماضيين، أما المتاجرة بالكوكايين فقد ازدادت خمسين مرة.

2- الخطر الثاني: الأمركة الثقافية:

الأمركة الثقافية أخطر جوانب العولمة، ومما يساعد على الأمركة الثقافية انفراد الولايات المتحدة بالعالم، واعتبارها القطب الواحد الذي انتهت إليه الأوضاع السياسية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وسيكون لهذه الأمركة أثر كبير في تكوين أو تعديل أو إلغاء الهويات الثقافية، ولكن أخطر ما في الأمركة نسبية الحقيقة التي تقوم عليها، وهي التي تتصادم تصادماً مباشراً مع ثوابت الدين الإسلامي المستمدة من النص القطعي الثبوت القطعي الدلالة، لذلك نجد أن معظم الاجتهادات التي نادى بها بعض الكتّاب المعاصرين، وأثارت نقاشاً حاداً تستند إلى الإيمان بنسبية الحقيقة، وتتناول نصوصاً قطعية الثبوت قطعية الدلالة في مجالات: العقائد، والحدود، والميراث، وتشريعات الأسرة: كالزواج، والطلاق الخ...، وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من المعارك التي دارت أخيراً هي تجسيد

للصراع بين نسبية الحقيقة التي تقوم عليها العولمة وبين ثوابت ديننا الإسلامي، ومن أبـرز هذه المعارك ما ذكره نصر حامد أبو زيد عن النصوص القطعية الثبـوت القطعيـة الدلالـة التي تتناول أموراً عقدية: كالكرسي والعرش والميزان والصراط والملائكة والجـن والشـياطين والسحر والحسد...الخ فقد اعتبرها ألفاظاً مرتبطة بواقع ثقـافي معـين، ويجـب أن نفهمهـا على ضوء واقعها الثقافي، واعتبر أن وجودها الـذهني السـابق لا يعنـي وجودهـا العينـي، وقد أصبحت ذات دلالات تاريخية، والدكتور نصر حامد أبو زيد في كـل أحكامـه السـابقة ينطلق من أن النصوص الدينية نصوص لغوية تنتمي إلى بنية ثقافية محدودة، تم إنتاجها طبقاً لنواميس تلك الثقافة التي تعد اللغة نظامها الدلالي المركزي، وهو يعتمد على نظرية عالم اللغة (دي سوسير) في كل ما يروّج له، وينتهـي الـدكتور أبـو زيـد إلى ضرورة إخضـاع النصوص الدينية إلى المناهج اللغوية المشار إليها سابقاً.

ولا يتسع المقام الآن للردّ على كل ما قاله الدكتور نصر حامـد أبـو زيـد بالتفصـيل، لكن يمكن التساؤل: لماذا يعتـبر الـدكتور نصر حامـد أبـو زيـد ألفـاظ: الكـرسي، والعـرش، والملائكة، والجن، والشياطين، والحسـد، السـحر ألفاظـاً ذات دلالات تاريخيـة؟ فهـل نفـى العلم بشكل قطعي وجود حقائق عينية لتلك الألفاظ حتى نُعفِي عليها، ونعتبرها ألفاظـاً لا حقائق لها وذات وجود ذهني فقط؟ لم نسمع بذلك حتى الآن.

كيف نستطيع أن ندخل العولمة، ونستفيد من إيجابياتها، ونتجنب سلبياتها؟

هناك خطوتان مطلوبتان وملحتان من أجل مواجهة العولمة:

الأولى: تحصـين الفـرد وتجنيبـه التهمـيش وغائلـة الفقـر القادمـة، وذلـك بتفعيل مؤسسات التأمين الاجتماعي والتعويضات والرعاية الاجتماعية من جهـة، والتخطيط لإحياء مؤسسات الوقف والتوسع فيها مـن جهـة ثانيـة، وبخاصـة إذا

علمنا أن أمتنا ذات تجربة غنية في مجال الوقف، فقد عرفت مؤسسات وقفية متنوعة من أمثال المدارس والجامعات والمستوصفات والمستشفيات والدور والبساتين والخانات...الخ، وساهمت تلك المؤسسات في نشر العلم والمحافظة على الصحة وإغناء المحتاجين ورعاية الحيوانات وتدعيم الاقتصاد وسد الثغرات الاجتماعية...الخ، وقد مثلت تلك الأوقاف ثلث ثروة العالم الإسلامي.

الثانية: تحصين هوية الأمة، وذلك بتدعيم وحدتها الثقافية، فالوحدة الثقافية هي المظهر الأخير الحي الفاعل الباقي من كيان أمتنا بعد التمزق السياسي والتشرذم الاقتصادي الذي تعرضت له خلال القرن الماضي، ولا شك أن هذه الوحدة الثقافية لبنة أساسية في مواجهة العولمة، لذلك يجب الحرص على إغنائها، ووعي ثوابتها، وأبرزها: أصول الدين الإسلامي وأحكامه المستمدة في النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة، واللغة العربية التي تعتبر أداة تواصل ووسيلة تفكير وتوحيد...الخ، كذلك يجب الحرص على الابتعاد عن كل ما يخلخل هذه الوحدة الثقافية ويضعف حيويتها.

العولمة تزيد من أزمة البطالة في الوطن العربي

تشير كافة المعطيات والدلائل المتوفرة عن مشكلة البطالة في الوطن العربي إلى أن هذه المشكلة آخذة بالتفاقم عامًا بعد آخر، وأن جميع المعالجات التي قامت بها الدول العربية لحل هذه المشكلة، أو الحد من اتساعها قد باءت بالإخفاق، وذلك لأسباب متباينة من دولة لأخرى، ولعل مما يزيد الأمر خطورة هو تسارع ظاهرة العولمة التي ستترك آثارًا وانعكاسات كارثية على وضع العمل والعمال في الدول النامية والعربية منها بشكل خاص، كما ستؤدي إلى تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات والطاقات العربية المتميزة بحثاً عن فرص أفضل للعمل والاستقرار.

وعلى الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن -إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً، ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك عن الانعكاسات الاجتماعية، مع الإشارة هنا إلى عدم توفر بيانات دقيقة حول الحجم الحقيقي لعدد العاطلين عن العمل، وبالتالي لأبعاد المشكلة وتأثيراتها السلبية المختلفة.

فوفقًا للتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية التابعة لجامعة الدول العربية -هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن، سواء على المستوى القطري أو المستوى العربي؛ فتقارير المنظمة لهذا العام التي عقدت الدورة الثالثة والخمسين لمجلس إدارتها في القاهرة، خلال الفترة من 20 إلى 22 (مايو) الماضي، وقبل ذلك المؤتمر الـ27 للمنظمة في مطلع مارس - تقول: إن عدد الشبان العرب العاطلين عن العمل يبلغ نحو 12 مليون شخص يشكلون ما نسبته 14% من القوة العربية العاملة التي تبلغ في الوقت الحاضر نحو 98 مليون شخص.

وقد أكد إبراهيم قويدر -الأمين العام لمنظمة العمل العربية- أن هناك 12 مليون شاب عربي عاطل عن العمل، في حين يعمل 6 ملايين أجنبي في الوطن العربي، كما أشار إلى وجود أكثر من 300 مليار دولار يستثمرها العرب خارج الأقطار العربية، وقال: لو تم استثمار هذه الأموال في الوطن العربي لتمكنّا من تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة، والحد من الخسائر السنوية التي تتكبدها الدول العربية.

وتوقع القويدر أن يصل عدد الباحثين عن فرص عمل في المنطقة العربية سنة 2010 إلى أكثر من 32 مليون شخص، وأضاف أن عدد السكان النشطين اقتصادياً سيرتفع من 98 مليون شخص حالياً إلى نحو 123 مليوناً سنة 2010.

ومما يزيد في خطورة ظاهرة البطالة ارتفاع معدلاتها السنوية التي تقدرها الإحصاءات الرسمية بنحو 1.5% من حجم قوة العمالة العربية في الوقت الحاضر، حيث تشير هذه الإحصاءات إلى أن معدل نمو قوة العمل العربية كانت خلال الأعوام 1995-1996 - 1997 نحو 3.5% ارتفع هذا المعدل إلى نحو 4% في الوقت الحاضر، وإذا كانت الوظائف وفرص التشغيل تنمو بمعدل 2.5% سنوياً، فإن العجز السنوي سيكون 1.5%، وعليه فإن عدد العمال الذين سينضمون إلى العاطلين عن العمل سنوياً سيبلغ نحو 1.5 مليون شخص.

يذكر أن منظمة العمل العربية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5%، أي نحو 115 مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى 1.5 ويرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر 170 مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو 9 ملايين فرصة عمل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي.

ومما سيساهم في زيادة معدلات البطالة مستقبلاً، وخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية والمصدرة للعمالة -انحسار فرص هذه العمالة في دول الخليج العربي وإحلال العمالة المحلية مكانها، وفي هذا الإطار تشير دراسة حديثة أعدتها منظمة "الأسكوا" إلى أن عدد سكان الدول الخليجية الست سيصل بحلول العام 2010 إلى نحو 40 مليون نسمة ما سيرفع القوة العاملة فيها إلى حدود 21 مليون نسمة، وبالتالي تناقص فرص العمل أمام العمال الوافدين

بشكل عام والعرب بشكل خاص، حيث يبلغ مجموع العمالة الوافدة في الوقت الحاضر نحو 8 ملايين عامل وافد، يشكل العمال غير العرب منهم نسبة 58%.

وتقول دراسة عن واقع العمالة في دول الخليج: إن نسبتها بلغت عام 1997 على التوالي ما يقارب 93%في الإمارات، و84% في الكويت، و76% في قطر، و68% في عمان، و65% في البحرين، و61% في السعودية.

أما بالنسبة لتوزع البطالة –التي تتركز في معظمها في صفوف الشباب- فيأتي العراق في المرتبة الأولى بين الدول العربية وبنسبة بطالة تزيد عن 60% من حجم قوة العمل، فيما يأتي في المرتبة الثانية اليمن وبنسبة 25%، ثم الجزائر 21%، فالأردن 19%، فالسودان 17%، فلبنان والمغرب 15%، فتونس 12%، فمصر 9%، وأخيرا سورية 8%.

أسباب البطالة العربية

ومن أهم الأسباب التي كانت وراء تفاقم هذه الظاهرة -وما تزال- ويمكن اختصارها بالنقاط التالية:

1. إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، وخاصة بعد الفورة النفطية مطلع السبعينيات، فقد جاء في دراسة لمركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر إخفاق خطط التنمية الاقتصادية وقوع معظم الدول العربية تحت وطأة المديونية الخارجية التي وصلت عام 1995 إلى نحو 220 مليار دولار، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج التي تقدرها بعض المصادر بأكثر من 800 مليار دولار. وكذلك وجود أكثر من 60 مليون أمي عربي، و9 ملايين طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي، و73 مليون تحت خط الفقر، وأكثر من 10 ملايين لا يحصلون على طعام كاف.

2. غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، وعدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع الحاجات الفعلية لسوق العمل، علاوة على أن التكوين المنهجي في معظم الدول العربية لم يواكب التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في العالم.
3. تطبيق برامج الخصخصة التي أدت إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام.
4. إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، وبنسب معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة البطالة، بل على العكس من ذلك تماماً فقد ساهمت هذه البرامج في زيادة عدد العاطلين عن العمل، وكذلك إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية.
5. استنزاف معظم الموارد العربية خلال حقبة ازدهار أسعار النفط في الإنفاق على التسلح، وتمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة، وبعد ذلك وقوعها في شراك المديونية وخدمتها الباهظة.

يذكر أن تسارع ظاهرة العولمة ومسارعة الدول العربية للالتحاق بقطار منظمة التجارة العالمية، والاستجابة لشروطها في فتح الأسواق العربية أمام السلع والمنتجات الأجنبية المنافسة -أدى إلى إعلان الكثير من المصانع والشركات الإفلاس كما يحدث الآن في مصر، الأمر الذي يعني اتساع ظاهرة البطالة وبشكل أسرع من السابق.

كما أن العولمة ستؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهجرة من الدول العربية إلى الخارج، وخاصة في صفوف الكفاءات والخبرات العلمية المتميزة، الأمر الذي يعني خسارة.

تأثير العولمة و الحداثة على العالم العربي:

رغم خروج الدول العربية من الاستعمار و مباشرتها لعمليات التحديث و بناء الدولة القومية، إلا أن التاريخ المعاصر يشهد على الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها هذه الدول عبر مختلف التحولات الدولية الكبرى حديثا (الحربين العالميتين و الحرب الباردة و نهايتها).

و يقر الواقع الحالي لهذه الدول على أنها مازالت تعاني التخلف على مستويات مختلفة و سبب ذلك راجع إلى كون هذه الدول تعرضت للاستعمار المباشر الذي نتجت عنه العديد من الآثار السلبية على المجتمعات العربية. و من جهة أخرى أدى تراجع الاتحاد السوفيتي إلى وضع حرج لأغلب الدول العربية التي كانت تنهج النهج الاشتراكي، حيث تكيفت سلبيا مع هذه التحولات.

و بعد هذه التحولات، كانت ظاهرة العولمة ـ بمظهرها الحاثي الغربي ـ قد أسست لنمط جديد من التفاعلات الدولية التي تسودها هيمنة القطب الواحد في ظ استمرار اتساع الهوة بين الشمال و الجنوب.

الانعكاسات السلبية للعولمة :

أ. على المستوى السياسي:

لعل أبرز العوامل والمتغيرات الدولية المعاصرة أو العوامل الخارجية التي دفعت بالبلدان العربية نحو مزيد من التداعي و التراجع، تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي ـ كما ذكرنا ـ و الهجوم الإمبريالي ضد العراق (المحاصر)، و ولادة مشاريع التسوية العربية / الإسرائيلية و ما تلا ذلك من عمليات التطبيع السياسي للعديد من بلدان النظام العربي مع العدو الصهيوني (15). و هذا ما أدى إلى تفكك و فوضى في النظام العربي الإقليمي.

لقد أدى هـذا الوضـع إلى تغـير في المفـاهيم و المبـادئ والأهـداف،.. حيـث انتقـل النظام العربي بمجمله من أرضية التحرر الوطني و الاجتماعي كعنوان رئـيسي (سـابق) إلى أرضية التبعية و الانفتاح و الارتهان السـياسي كعنـوان جديـد.. ، و لم تعـد بـذلك القضـايا العربية الداخلية و الخارجية عموما و القضية الفلسطينية بالذات، تمثل صراعا مصـيريا لا يقبل المصـالحة بـين طرفيـه: الإمبرياليـة العالميـة و إسرائيـل مـن جهـة، و حركـة التحريـر الوطني العربية من جهة أخرى. و تحول التنفس و الصراع الأسـاسي إلى شـكل آخـر أشـبه بالتوافق الرسمي العربي / الأمريكي / الإسرائيلي (16).

إن ما يمكن أن نقوله في هـذا الجانـب، هـو أن الـدول العربيـة قـد أصـبحت شـبه فاقدة للسيادة لعدم قدرتها على تبني أي موقف شـجاع و صـارم في هـذا المجـال، نتيجـة تبنـي مبـدأ المصـلحة القطريـة الضـيقة الـذي زاد في عـدم فعاليـة مؤسسـات التكامـل و الاندماج العربية.

ب. على المستوى الاقتصادي:

لقد قام بالوظيفة الاقتصادية للعولمة أهم مؤسستين من المؤسسـات الدوليـة التـي كرست لخدمة النظام الرأسمالي الراهن، و هاتين المؤسستين هما:

صندوق النقد الدولي: الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي و يقوم بوضع سياساته و قواعده الأساسية، و ذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الـدولي، سـواء في تطبيـق برامج الخصخصة و التكيف الهيكلي أو في إدارة القـروض و الفوائـد و الإشراف عـلى فـتح أسواق الدول النامية أمام حركة بضائع و رؤوس أموال البلدان المصنعة.

منظمة التجارة العالمية: و هي أهم و أخطر مؤسسة من مؤسسات العولمة الاقتصادية، تقوم بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف إلى تحرير التجارة الدولية و إزاحة الحواجز الجمركية، و تأمين حرية السوق و تنقل البضائع.. بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزي مع للشركات متعددة الجنسية (17).

و رغم محاولة مسايرة و استجابة الدول العربية لإملاءات مؤسسات الحكم الاقتصادي العالمي، إلا أن ذلك لم يكن بالشكل الذي يحمي هذه الدول من مختلف الآثار السلبية، و نبين ذلك من خلال ما يلي:

تخلي الحكومات عن القيام بمسؤولية التنمية نتيجة تهميش عمليات التخطيط المركزي المتعلقة بتنمية مختلف القطاعات الحساسة، قابل ذلك فشل القطاع الخاص في سد الفراغ كونه يهدف إلى الربح فقط.

- العجز في زيادة الادخار المحلي و الفشل في اجتلاب الاستثمار الأجنبي.
- ندرة التصدير خارج مجال المحروقات.
- زيادة مظاهر التبعية خاصة في مجال التكنولوجيا و الطاقة البديلة و التقنية، و أحيانا حتى في مجال الغذاء و اللباس.
- تراجع أو شبه غياب التجارة البينية العربية.
- تراجع نسبة مساهمة الإنتاج الإجمالي العربي من إجمالي الإنتاج العالمي،(من 3.1 % أي ما يعادل 650 مليار دولار سنة 1993، إلى 2.3 % أي ما يعادل 599 مليار دولار سنة 2000 (18).

ج. على المستوى الاجتماعي:

يرى الباحث الفلسطيني غازي الصوراني أن أزمة المجتمع العربي تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموما لا تعيش زمنا حداثيا أ حضاريا، و لا تنتسب له جوهريا، و ذلك بسبب فقدانها ـ بحكم تبعيتها البنيوية ـ للبوصلة من

جهة، و للأدوات الحداثية الحضارية و المعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي و مساره و علاقته بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية " (19).

لقد كانت الأوضاع الاجتماعية للدول العربية انعكاسا مباشرا لتردي الأوضاع الاقتصادية التي كانت عليها، و يمكن أن نشير إلى بعض مظاهر التردي الاجتماعي التي ما تزال من مميزات مجتمعاتنا إلى يومنا هذا، و منها:

- ظهور الطبقية في أغلب أو كل المجتمعات العربية، مع غياب الطبقة الوسطى و تفاقم معدلات البطالة و الفقر.
- أزمة الهوية و الانتساب لدى الشعوب العربية و فقدان الثقة بين الحكام و المحكومين مما أدى إلى تذبذب الولاء.
- مظاهر التفكك الأسري و الإنحلال الأخلاقي نتيجة الاستعمال السيئ و غير الواعي لوسائل ثورة الإعلام و الاتصال.ذ

سبل المواجهة والتكيف:

رغم أن تجليات العولمة تؤكد اتجاه العالم نحو هيمنة الأطراف القوية على جميع الجبهات، كما أنه لا جدال في أن صد العولمة بات مستحيلا بل من المستحيل رفض الاندماج في النظام الكوني الجديد أو المستحدث، حيث أصبح الدخول في هذا النظام واقع لابد منه، إلا أنه و من المؤكد أننا في حاجة إلى آليات جديدة و وسائل فعالة من شأنها أن تغير ثوابت الفكر و البحث عن آليات للحفاظ على الخصوصيات، و لن يأتي ذلك إلا من خلال إرادة قوية هي إرادة البقاء و المنافسة في السوق الحضاري العالمي (20)، خاصة في ظل الإدراك المتزايد لطبيعة التناقض بين خطاب العولمة و سلوك دعاتها (21).

و فيما يخص عملية التكيف الإيجابي مع العولمة و الحداثة الغربية و مختلف التغيرات التي حصلت أو يمكن أن تحصل على المستوى العالمي، يقدم الدكتور حسن البزار جملة من الإجراءات الممكنة، و أهمها:

- التأكيد المتواصل على إضفاء الروح الحضارية للأمة العربية و المتمثلة في الدين الإسلامي.
- السعي الحثيث لاتخاذ خطوات بناءة نحو تبني سياسات و إجراءات اقتصادية إصلاحية واسعة، تمنحنا القدرة على مواجهة الصعاب الاختلالات السياسية.
- ü تفعيل عناصر القوة المتاحة في النظام العربي، و السعي الحقيقي لصيانة أسس النظام العربي من احتمالية تداعياته، و إن لم نكن في المكانة التي تؤهلنا للدفع به إلى الأمام و البناء، و الإصرار على عدم الوصول إلى درجة فقدان الهوية القومية التي تشكل العمود الفقري لهذا النظام.
- عدم إغفال المجتمع المدني، أو تجاهل أداء موسساته أو الانخراط الكامل وراءه، بل السعي لتنشيطه و تحسين سبل ممارسة الحكم و تنمية وسائل إدارته.
- العمل الجاد لتقليل حالة التوتر و مظاهر الاحتقان السياسي الحاصلة بين النظم و الحكومات و المعارضات الوطنية، و تسهيل و سائل المشاركة السياسية التي تهدف إلى ترشيد عملية صنع القرارات و رسم السياسات الحكيمة من خلال الانتقال و التحول ادبمقراطي و تخفيف روابط التبعية الخارجية.
- إعادة تقييم العلاقات العربية مع الانفتاح العربي و تفضيل المصالح العليا على المصالح القطرية، و إعادة تقييم علاقاتها الخارجية مع دول الجوار بموجب القضايا و المصالح العليا المشتركة للأمة العربية و ليس على أساس المصلحة القطرية الضيقة.

- العمل الصادق للوصول إلى مشروع حضاري عـربي ينسـجم مـع معطيـات الوضـع العربي الراهن، و تتماشى مع الخيارات العالمية القائمة، و يـدفع إلى تحقيـق الـرؤى العربية الناضجة في الوحدة العدالة و التنمية الديمقراطية و الاسـتقلال و الحفـاظ على الأصالة و التراث و حفظ الكرامة.(22)

و تبقى هـذه المقترحـات مجـرد أفكـار و اقتراحـات لا تجـد قيمتهـا إلا أذا لاقـت القبول لدى النخب و صانعي القرار في أقطارنا العربية.

لقد أصبح مصطلح العولمة متداولاً منذ بداية التسعينات، وأصبح علماً عـلى الفـترة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام 1989م وسقوط الاتحاد السـوفييتي وتفككـه، وانتهت بتغلّب النظام الرأسمالي على النظام الشيوعي، والعولمة ككل ظاهرة إنسـانية لهـا أبعاد متعددة، وسـنتناول ثلاثـة مـن أبعادهـا الاقتصـادية والسياسـية والتكنولوجيـة، ثـم سنتحدث عن بعض أخطارها.

1. البعد الاقتصادي: ويـتجلى في تعمـيم الرأسـمالية عـلى كـل المجتمعـات الأخـرى، فأصبحت قيم السوق، والتجارة الحرة، والانفتاح الاقتصادي، والتبادل التجـاري، وانتقـال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيـات الإنتـاج والأشـخاص والمعلومـات هـي القـيم الرائجـة، وتفرض أمريكا الرأسمالية على المجتمعات الأخرى عن طريق مؤسسـات البنـك الـدولي، ومؤسسة النقد الدولي، وغيرهـا مـن المؤسسـات العالميـة التابعـة للأمـم المتحـدة، وعـن طريق الاتفاقات العالمية التي تقرها تلك المؤسسات كاتفاقية الجات وغيرها.
2. البعد السـياسي: ويـتجلى في انفـراد أمريكـا بقيـادة العـالم بعـد سـقوط الاتحـاد السوفييتي وتفكيك منظومته الدولية، ومن الجدير بالملاحظة أنه لم تبلغ إمبراطوريـة في التاريخ قوّة أمريكا العسكرية والاقتصادية، مما يجعل هذا التفرد خطيراً على الآخرين في كل المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية..الخ

3. البعد التكنولوجي: مرّت البشرية بعدّة ثورات علمية منها ثورة البخار والكهرباء والذرّة وكان آخرها الثورة العلمية والتكنولوجية والخاصة بالتطورات المدهشة في عالم الكمبيوتر، وتوصل الكمبيوتر الحالي إلى إجراء أكثر من ملياري عملية مختلفة في الثانية الواحدة، وهو الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق، أما المجال الآخر من هذه الثورة فهو التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات للارتباط بعدد لا يُحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكبلات الضوئية والفاكسات ومحطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية التي تبث برامجها المختلفة عبر حوالي (2000) مركبة فضائية، بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر والبريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت التي تربط العالم بتكاليف أقل وبوضوح أكثر على مدار الساعة، لقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة أو قوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم.

ما هي أخطار العولمة؟

1- الخطر الأول: الفقر والتهميش:

ستؤدي العولمة إلى تشغيل خمس المجتمع وستستغني عن الأربعة الأخماس الآخرين نتيجة التقنيات الجديدة المرتبطة بالكمبيوتر؛ فخمس قوة العمل كافية لإنتاج جميع السلع، وسيدفع ذلك بأربعة أخماس المجتمع إلى حافة الفقر والجوع، ومن مخاطر العولمة أيضاً قضاؤها على حلم مجتمع الرفاه، وقضاؤها على الطبقة الوسطى التي هي الأصل في إحداث الاستقرار الاجتماعي، وفي إحداث النهضة والتطور الاجتماعي، ومن مخاطرها أيضاً دفعها بفئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وتشير الأرقام إلى أن (358) ملياردير اً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه (2.5) مليار من سكان العالم. وأن هناك 20% من دول

العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية. وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة؛ إذ تستأثر قلّة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية، في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش، وسيؤدي ذلك إلى نتائج اجتماعية خطيرة، ويمكن أن نمثل بالولايات المتحدة أبرز قلاع الرأسمالية، فالجريمة اتخذت هناك أبعاداً بحيث صارت وباء واسع الانتشار. ففي ولاية كاليفورنيا - التي تحتل بمفردها المرتبة السابعة في قائمة القوى الاقتصادية العالمية – فاق الإنفاق على السجون المجموع الكلي لميزانية التعليم. وهناك (28) مليون مواطن أمريكي، أي ما يزيد على عشر السكان، قد حصّنوا أنفسهم في أبنية وأحياء سكنية محروسة. ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن ينفق المواطنون الأمريكيون على حراسهم المسلّحين ضعف ما تنفق الدولة على الشرطة.

ونلاحظ في هذا الصدد أن ظاهرة فتح الأبواب على مصراعيها أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق قد رافقتها نسبة مهولة من ازدياد الجريمة، فقد ارتفع حجم المبيعات في السوق العالمية لمادة الهيروين إلى عشرين ضعفاً خلال العقدين الماضيين، أما المتاجرة بالكوكايين فقد ازدادت خمسين مرة.

2- الخطر الثاني: الأمركة الثقافية:

الأمركة الثقافية أخطر جوانب العولمة، ومما يساعد على الأمركة الثقافية انفراد الولايات المتحدة بالعالم، واعتبارها القطب الواحد الذي انتهت إليه الأوضاع السياسية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وسيكون لهذه الأمركة أثر كبير في تكوين أو تعديل أو إلغاء الهويات الثقافية، ولكن أخطر ما في الأمركة نسبية الحقيقة التي تقوم عليها، وهي التي تتصادم تصادماً مباشراً مع ثوابت الدين الإسلامي المستمدة من النص القطعي الثبوت القطعي الدلالة، لذلك نجد أن

معظم الاجتهادات التي نادى بها بعض الكتّاب المعاصرين، وأثارت نقاشاً حاداً تستند إلى الإيمان بنسبية الحقيقة، وتتناول نصوصاً قطعية الثبوت قطعية الدلالة في مجالات: العقائد، والحدود، والميراث، وتشريعات الأسرة: كالزواج، والطلاق الخ...، وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من المعارك التي دارت أخيراً هي تجسيد للصراع بين نسبية الحقيقة التي تقوم عليها العولمة وبين ثوابت ديننا الإسلامي، ومن أبرز هذه المعارك ما ذكره نصر حامد أبو زيد عن النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة التي تتناول أموراً عقدية: كالكرسي والعرش والميزان والصراط والملائكة والجن والشياطين والسحر والحسد...الخ فقد اعتبرها ألفاظاً مرتبطة بواقع ثقافي معين، ويجب أن نفهمها على ضوء واقعها الثقافي، واعتبر أن وجودها الذهني السابق لا يعني وجودها العيني، وقد أصبحت ذات دلالات تاريخية، والدكتور نصر حامد أبو زيد في كل أحكامه السابقة ينطلق من أن النصوص الدينية نصوص لغوية تنتمي إلى بنية ثقافية محدودة، تم إنتاجها طبقاً لنواميس تلك الثقافة التي تعد اللغة نظامها الدلالي المركزي، وهو يعتمد على نظرية عالم اللغة (دي سوسير) في كل ما يروّج له، وينتهي الدكتور أبو زيد إلى ضرورة إخضاع النصوص الدينية إلى المناهج اللغوية المشار إليها سابقاً.

ولا يتسع المقام الآن للردّ على كل ما قاله الدكتور نصر حامد أبو زيد بالتفصيل، لكن يمكن التساؤل: لماذا يعتبر الدكتور نصر حامد أبو زيد ألفاظ: الكرسي، والعرش، والملائكة، والجن، والشياطين، والحسد، السحر ألفاظاً ذات دلالات تاريخية؟ فهل نفى العلم بشكل قطعي وجود حقائق عينية لتلك الألفاظ حتى نُعفِي عليها، ونعتبرها ألفاظاً لا حقائق لها وذات وجود ذهني فقط؟ لم نسمع بذلك حتى الآن.

كيف نستطيع أن ندخل العولمة، ونستفيد من إيجابياتها، ونتجنب سلبياتها؟

هناك خطوتان مطلوبتان وملحتان من أجل مواجهة العولمة:

الأولى: تحصين الفرد وتجنيبه التهميش وغائلة الفقر القادمة، وذلك بتفعيل مؤسسات التأمين الاجتماعي والتعويضات والرعاية الاجتماعية من جهة، والتخطيط لإحياء مؤسسات الوقف والتوسع فيها من جهة ثانية، وبخاصة إذا علمنا أن أمتنا ذات تجربة غنية في مجال الوقف، فقد عرفت مؤسسات وقفية متنوعة من أمثال المدارس والجامعات والمستوصفات والمستشفيات والدور والبساتين والخانات...الخ، وساهمت تلك المؤسسات في نشر العلم والمحافظة على الصحة وإغناء المحتاجين ورعاية الحيوانات وتدعيم الاقتصاد وسد الثغرات الاجتماعية...الخ، وقد مثلت تلك الأوقاف ثلث ثروة العالم الإسلامي.

الثانية: تحصين هوية الأمة، وذلك بتدعيم وحدتها الثقافية، فالوحدة الثقافية هي المظهر الأخير الحي الفاعل الباقي من كيان أمتنا بعد التمزق السياسي والتشرذم الاقتصادي الذي تعرضت له خلال القرن الماضي، ولا شك أن هذه الوحدة الثقافية لبنة أساسية في مواجهة العولمة، لذلك يجب الحرص على إغنائها، ووعي ثوابتها، وأبرزها: أصول الدين الإسلامي وأحكامه المستمدة في النصوص القطعية الثبوت القطعية الدلالة، واللغة العربية التي تعتبر أداة تواصل ووسيلة تفكير وتوحيد...الخ، كذلك يجب الحرص على الابتعاد عن كل ما يخلخل هذه الوحدة الثقافية ويضعف حيويتها.

مناهضة العولمة الرأسمالية أو العولمة البديلة

يرى المفكر سمير أمين أن التاريخ الطويل للحركات العمالية ومناهضة الاستعمار، وأخيرا الحركة العالمية الاجتماعية صاغ مشاريع جديدة من أجل عولمة بديلة، فالهيمنة الرأسمالية ليست قدرا حتميا ومن أهم ملامح مشروع البدائل: البحث عن تنمية معتمدة على الذات كما هي حركة التنمية ومسارها عبر التاريخ.

فهي يجب أن تخضع لحركة العلاقات الاجتماعية الداخلية ومعايير التنمية الذاتية والتحكم المحلي في إعادة إنتاج قوة العمل، وهذا يفترض أن سياسة الدولة تتضمن تنمية زراعية تنتج فائضا من الطعام بكميات كافية وبأسعار تتناسب مع متطلبات ربحية رأس المال، والتحكم في وسائل تركيز الفائض بما يضمن استقلال المؤسسات المالية الوطنية وقدرتها على توجيه الاستثمار والسيطرة المحلية على الموارد الطبيعية، لتمتلكها الدولة وبقدرة حرة على الاختيار بين استغلالها أو الإبقاء عليها، والسيطرة المحلية على التكنولوجيا بمعنى إمكانية إعادة إنتاجها بسهولة دون الحاجة لاستيراد مدخلاتها الأساسية باستمرار.

ويظهر تقرير "عولمة المقاومة، أوضاع النضال" مجموعة من الأهداف والمجالات التي استهدفتها العولمة الليبرالية الجديدة، ومن أهمها بالطبع النفط، الذي يمثل تحديا سياسيا واقتصاديا وبيئيا وجيوإستراتيجيا، والماء الذي يدخل أكثر وأكثر في إطار منطق السوق النيوليبرالي، فقد أصبح رهانا عالميا، وديون العالم الثالث التي تبدو كقمة جبل الثلج الذي يخفي آليات الاستيلاء على ثروات الجنوب لصالح اللاعبين الماليين التابعين للشمال، وسمحت الأوضاع الدولية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول بتسارع التسلح

العالمي وتدخلات القوى المسلحة الأميركية ومضاعفة مخاطر الحرب والتهديد بها.

الهيمنة الرأسمالية ليست قدرا حتميا ومن أهم ملامح مشروع البدائل هو البحث عن تنمية معتمدة على الذات كما هي حركة التنمية ومسارها عبر التاريخ

وتهدف حركات النضال الاجتماعي في هذا السياق إلى معارضة الحتمية المفروضة حاليا في مجال الطاقة من أجل تحسين كفاءة استخدام الطاقة والحصول عليها بشروط معقولة، ويدور صراع اليوم بين وجهة النظر التقليدية التي ترى الماء حقا للجميع تشرف عليه السلطات العامة، واعتباره قيمة اقتصادية أو سلعة تخضع لظروف العرض والطلب.

والبنك الدولي أيضا يدعو في تقريره السنوي إلى مواجهة ما يصفه بالآثار الضارة للعولمة، ويدعو إلى برامج تراعي المعايير البيئية، والرعاية الاجتماعية، والحفاظ على الثقافة، وتطوير مناخ استثماري يصاحب الانفتاح الاقتصادي يجعله مفيدا وعادلا، مثل مكافحة الفساد، والتشريعات والسياسات المشجعة على الاستثمار والتنافس التي تمنع الاحتكار، والاستثمار في التعليم، وبناء مؤسسات ومرافق للصحة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.

ويدعو أيضا الدول الغنية إلى زيادة مساعداتها للدول الفقيرة، وإدارة هذه المساعدات على نحو أفضل لتتمكن هذه الدول والمجتمعات من إجراء التغييرات المطلوبة للتكيف مع الاقتصاد العالمي ومواجهة التداعيات المرافقة لها، مثل فقد كثير من الوظائف، وزيادة تكاليف السلع والخدمات الأساسية، وتخفيف المعاناة الموجودة في بعض الدول بسبب الأمراض والأوبئة كالملاريا والإيدز، وتوفير الأدوية والمبتكرات الصحية إلى من يمكن أن يفيدوا منها.

ويدعو التقرير إلى تخفيف عبء الديون، فالكثير من الدول الأفريقية -حسب التقرير- ترزح تحت أعباء من الديون لا يمكنها احتمالها، وسيؤدي تخفيف أعباء الدين عن هذه الدول إلى زيادة قدرتها على خفض الفقر والمساهمة في الاقتصاد العالمي مع ضرورة دفع هذه الدول إلى تطبيق سياسات إصلاحية في الحكم والإدارة والتشريع والقضاء لتحسين المناخ الاستثماري والخدمات الاجتماعية فيها.

وقد يؤدي الانخفاض الكبير الذي حدث في تكاليف الاتصالات والمعلومات والنقل لجعل العولمة ذات مزايا وفرص للناس للتعاون ومواجهة مشكلاتهم وزيادة الوعي والرقابة العالمية على أنشطة وأداء الحكومات والشركات الكبرى وحماية البيئة والحقوق الأساسية وتحقيق العدالة والمساواة ورفع الظلم والاعتداء عن المستضعفين

العولمة ولكن من بوابة العوربة أوّلاً

مخاطر ظواهر العولمة على الدول العربية:

ظواهر العولمة تحمل معها مخاطر هائلة مصاحبة للثورة العلمية والتكنولوجية حيث انها تتفاوت بين المخاطر السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية.

وترتبط المخاطر السياسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بمحاولات الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى احادية الجانب، أمركة العالم والاستفراد بالشأن العالمي وادارته إدارة احادية الجانب، بما يتناسب مع مصالحها واهدافها.

أما المخاطر الثقافية فإنها تتضمن احتمالات تهميش الثقافة الوطنية وتهديد الخصوصية الحضارية من خلال هيمنة الثقافة الاستهلاكية التي أخذت تنتشر على الصعيد الدولي متسلحة بآخر المستجدات الدعائية والإعلامية.

أما المخاطر الاقتصادية فانها تأخذ شكل التراكم الشديد للثروات وبالتالي زيادة حدّة الفجوة بين الدول الغنية التي تزداد غنىً وتقدماً وسيطرةً، وبين االدول الفقيرة التي تزداد تخلّفاً وفقراً وتبعية للنظام الرأسمالي العالمي. وقد مارست الولايات المتحدة الأميركية ضغوطاً كبيرة على الدول العربية من خلال مؤتمر الدوحة الاقتصادي من اجل تحقيق درجة أعلى من التكامل (كاقتصاد عربي مع النظام الرأسمالي الدولي)، ومن أجل إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية بشكل يخدم أساساً مصلحة اسرائيل. وتتمثل هذه الضغوط على سبيل المثال في مشروع الشرق أوسطية، ومشروع المتوسطية.

إن مشروع الشرق أوسطية هو مشروع أميركي في الأساس، يستهدف ترتيب أوضاع المنطقة كلها، بما فيها البلدان العربية واسرائيل ودولاً آسيوية أخرى ودولاً افريقية. وبديهي ان يجري السعي لتحقيق هذا المشروع في صيغة نظام أو سوق، أي في صيغة تكامل وتعاون بين بلدان متعددة وليس بين مجموعات منها وخصوصاً المجموعة العربية وذلك إتقاءً لتجمّعها الطبيعي والمصيري والقومي وخوفاً من توحّدها.

وطبيعي ان يكون الهدف الدائم من وراء ذلك منع قيام اشكال من التكامل العربي حتى في الحدود الدنيا. وفي مثل هذه الشروط بالذات يكون للولايات المتحدة مباشرة، ومن خلال اسرائيل عند الحاجة، ومن خلال دول شرق أوسطية أخرى، الدور الأساسي المقرر سياسياً واقتصادياً وامنياً وفي كل المجالات.

وهذا المشروع القديم المتجدد هو نسخة متطورة عن حلم (تيودور هيرتسل) الذي سعى إلى قيام (كومنولث شرق أوسطي) يكون لإسرائيل فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي رائد.

جاء طرح النظام الشرق أوسطي في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991، لكن التحضير له بدأ قبل ذلك بعدة سنوات وتحديداً بعد إبرام مصر واسرائيل لاتفاقية كمب دايفيد في أواخر الثمانينات، ومن ثم طرح هذا النظام في اطار عملية التسوية التي حملت اسم <<عملية السلام في الشرق الأوسط>>، وبدأت بانعقاد مؤتمر مدريد يوم 30 تشرين الأول 1991.

وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق شيمون بيريز أول من حاول تسويق هذه الفكرة عام 1986، وقد طالب ببناء (شرق أوسط جديد) من خلال انشاء (سوق شرق أوسطية) على أساس من السياحة والمياه، مثلما قامت السوق الأوروبية المشتركة على الفحم والصلب.

ومع انعقاد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي في 2 كانون الثاني 1994، لدول الشرق الأوسط، خرج الحديث عن النظام الاقتصادي الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل، ليجري الترويج له على نطاق أوسع على الصعيدين الفكري والسياسي والتطبيقي، بهدف تسويق تلك المفاهيم والمخطّطات الستراتيجية الجديدة بمشاريع مشتركة.

وقد جاءت الوثيقة الاسرائيلية إلى المؤتمر حاملة (120) مشروعاً، لتشكّل أسس توجّهات الدولة العبرية في التعامل مع الدول العربية في المرحلة المقبلة (12).

ويحقّق مشروع الشرق أوسطية المصالح الاقتصادية والستراتيجية للولايات المتحدة، ويثبت السيطرة الاسرائيلية في المنطقة العربية. فهذا المشروع يعني بوضوح الالغاء العملي لفكرة التكامل العربي لأنّ إسرائيل ستصبح العضو الرئيسي فيها، وهي الأكثر تقدّماً صناعياً وتكنولوجياً من البلدان العربية جميعها، وبالتالي سوف تحصد مزايا هذا التقدّم الاقتصادية والستراتيجية (13).

أمّا مشروع المتوسّطية فقد ظهر كفكرة في أوروبا الغربية، وهو يصوّر حالة تعاون للدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسّط، شماله وجنوبه، وهي فكرة وفقاً للرأي الأوروبي، تجمع الحضارات حول الدائرة المتوسّطية.

وميزة هذه الفكرة من وجهة نظر دعاتها أنها تصرف النظر عن خصوصيّة القومية العربية وتلفتها إلى اتجاه آخر، يستطيع أن يدور حول شواطىء الحضارات القديمة وهي تضمّ سوريا ولبنان وليبيا ومصر وتونس والجزائر والمغرب وإسرائيل وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا.

وتتحقّق للولايات المتحدة من المتوسّطية عدّة أهداف أهمّها:

1. - إدخال إسرائيل (بلا حساسية) وسط المحيط الذي تعيش فيه، وتندمج مطمئنة إلى هوية نصف شرق أوسطية ونصف أوروبية متوسطية.
2. - ان مثل هذا الترتيب يساعد على ضبط التفاعلات في شرق البحر الأبيض المتوسّط وجنوبه، فهو قادر على أن يستبعد الأزمات ويستوعب الصدمات.

أمّا أوروبا وخصوصاً فرنسا وألمانيا فأهدافها من المتوسّطية هي الرغبة في إضعاف وجود ودور الولايات المتحدة الأميركية في الدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط، وفي إبقائها بمنأى عن آثارها الاقتصادية والثقافية والعسكرية وبالتالي السياسية.

أمّا مخاطر منظّمة التجارة الدولية على العالم العربي فهي:

1. ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والمواد الغذائية وذلك بسبب إلغاء الدعم الزراعي وتحديد التجارة في المنتجات الزراعية.
2. إنحسار المزايا الخاصّة التي تتمتّع بها بعض سلع الصادرات العربية في النفاذ إلى الأسواق المتقدّمة صناعياً.

3. الارتفاع في تكلفة برامج التنمية حيث سترتفع تكلفة استيراد الثقافة والحقوق المادية التي ستترتّب جرائها لصاحب حق الملكية الفكرية عند استخدامها.
4. الآثار التي ستنتج من المنافسة غير المتكافئة بين الدول العربية والدول الصناعية وخصوصاً في مجال الخدمات والصناعات المتقدّمة.
5. إلغاء نظام الحصص في مجال الأنسجة والملبوسات ممّا يؤثّر سلباً على صادرات البلدان العربية (14).

تحدّي العولمة والخيارات العربية الموجودة

يتمثّل التحدّي الأساسي الذي يواجه العالم في كيفية تحويل العولمة إلى قوّة إيجابية يستفيد منها العالم بدلاً من ترك مليارات البشر يعانون نتائجها السلبية.

ويرى المحلّلون السياسيون والاقتصاديون أن للعولمة آثاراً إيجابية إذ أن هناك مشكلات إنسانية مشتركة لا يمكن حلّها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم حالياً، ومنها انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات النووية والبيئية وتطوّر انتشار الأوبئة والأمراض المعدية وانتشار الجريمة المنظّمة والمخدّرات. ويرى بعضهم أنه بإمكان الأنظمة الوطنية المبدعة أن تندمج في الاقتصاد العالمي من دون التضحية بشخصيّتها (16).

ان التجاوب مع متطلّبات العولمة بالنسبة للعالم العربي أمر يواجه الكثير من الصعوبات، لكنه ضرورة بسبب ما يواجه العرب من مشكلات اقتصادية تقتضي المعالجة، إذ يعاني العالم العربي من هبوط في نسبة النمو وفشل في إيجاد المهارات اللازمة لأسواق اليوم، وارتفاع نسبة النمو السكاني. ويتطلّب التكيف مع العولمة أيضاً إيجاد نظام وطني للعلم والتكنولوجيا والمعلوماتية لأنه الأداة الحاسمة لتمكين أي بلد من أن يصبح منتجاً اقتصادياً، وبالتالي متقدّماً.

أمّا وجهة النظر الثانية فترى أن العالم العربي، بوصفه من الدول النامية ويخضع لضغوطات إقتصادية داخلية وخارجية كبرى، لا يمكنه التجاوب مع العولمة التي تتطلّب مستويات فائقة من التطوّر والكفاءة والقدرة، الأمر الذي تفتقده الاقتصادات العربية، وبذلك قد تزيد العولمة من اختراق هذه الاقتصادات وتفكيكها.

فالاستجابة للعولمة إذن ليست بهذه الدرجة من البساطة لأن ذلك قد يزيد من حصار وعزلة الأقطار العربية التي تعاني من جملة مشكلات تتعلّق بالسياسة وبالاقتصاد من كلّ جوانبه الزراعية والصناعية والتجارية. وعلى النقيض من ذلك فإنّ عدم الاستجابة للعولمة قد يترك جملة من الآثار السلبية على العالم العربي منها تهميش التنمية المتطوّرة وعدم الحصول على المساعدات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك فقد أصبح من غير الممكن التعويل على الموارد النفطية في كسب رهان المستقبل، بسبب التناقص في قيمة الموارد الأولية ولا سيما النفط.

ولكن من إيجابيات رفض الاستجابة للعولمة هو أن الرفض ربما يكون حافزاً أكبر لتشجيع الأقطار العربية على القيام بتحوّلات اقتصادية جذرية والعمل على تفعيل العمل العربي المشترك.

من هنا، وبعد أن أصبحت العولمة، وبأهمّ أشكالها الاقتصادية والمالية والعسكرية، قد أصبحت كأمر واقع، أرى أن على الدولة التعامل معها على هذا الأساس، وولوج مرحلة دراسة الخيارات المتوفّرة وذلك من أجل التخفيف من آثارها والسلبية، والتحضير للدخول في آليات العولمة وما تحمل من تدابير غير جماهرية وغير شعبية، وربّما تلحق أشدّ الضرر بالفقراء وبالطبقة الوسطى وحتى بالدول الفقيرة والمتوسّطة.

ولكن ليس هناك من خيار آخر؛ فالانعزال والتقوقع لبعض الدول التي ترفض الدخول في العولمة، لا يعني أنها تستطيع العيش وحيدة في العالم، كما أنها لا تستطيع التعامل مع الدول (المعولمة) ولا تستطيع تلك الدول التعامل معها، فستجد تلك الدول المنعزلة نفسها عاجلاً أم آجلاً في موقف المسافر الذي فاته القطار، ولا ينفع الندم بعد ذلك.

من هنا فالأجدى لنا كعرب أن نكون مع العولمة ولكن بشرط <<العَوْرَبة>> أوّلاً، أي الدخول فوراً في آليات العوربة والتحضير في ذات الوقت للدخول في آليات العولمة. وهذا يعني الدخول في العولمة من بوابة العوربة. وينبغي للعوربة أن تكون رؤية عربية مشتركة للمستقبل، وصوغ آليات محدّدة في كلّ من الاقتصاد والمال والسياسة والتجارة، للوصول إلى درجة كافية من التكامل العربي، تستطيع من خلاله الدول العربية مجتمعة، الكلام بلغة مصلحية واحدة، والقراءة في كتاب التنمية العربية بلغة واضحة وجيّدة، والعمل على محاكاة الأسواق والتكتلات الاقتصادية والمالية الأخرى بلغة تفاوضية عربية واحدة.

لا شك أنه وأمام هذا التحدّي علينا أن نرجع إلى ما اتفقنا عليه في الماضي كعرب وما صدّقت عليه الدول العربية من مواثيق واتفاقيات في المجال الاقتصادي، وصولاً إلى تكامل اقتصادي عربي، وفي مقدّمته اتفاقية السوق العربية المشتركة؛ فالشروع في تنفيذ هذه الاتفاقية هو أمر مُلحّ ويكاد يكون ملزماً ولا مفرّ منه لمن وقّع عليها، لكي تتبوّأ هذه الأمّة المكانة اللائقة بها كأمّة يبلغ تعدادها أكثر من 260 مليون نسمة، وخصوصاً في ظل المتغيّرات الدولية المعاصرة وأهمّها العولمة وقيام منظّمة التجارة الدولية.

فالدول العربية تملك مقوّمات جغرافية وتاريخية وثقافية وفكرية ومالية لإقامة السوق العربية المشتركة، أكبر من تلك التي تمتلكها التكتلات الاقتصادية

الأخرى، ومنها دول الاتحاد الأوروبي، وأهميّة السوق العربية المشتركة تستند إلى حقائق مهمّة وهي:

1. الهويّة العربية والإنتماء العربي لأنّنا نشكّل أمّة عربية واحدة.
2. ضرورة دعم الأمن العربي بغض النظر عن فائدة بعض الأقطار أكثر من غيرها من هذه السوق.
3. المصلحة الاقتصادية المشتركة لأنّ تعزيز الأمن الاقتصادي العربي هو تعزيز للأمن العربي.

ومن المنافع الاقتصادية للسوق تدعيم الاستقلالية العربية وذلك بإقامة صناعات ثقيلة والتخفيف من حدّة التبعية للخارج وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي، ثمّ دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلّف من التكتلات الاقتصادية الكبرى وتحسين مركزنا التفاوضي تجاه منظّمة التجارة الدولية(19).

أمّا مزايا التكامل الاقتصادي العربي في تنمية الاقتصاد الوطني فهي:

- خلق التجارة للدولة العضو في التجمّع الاقتصادي، وذلك بتحوّل التجارة من الدول خارج التجمّع إلى تلك الأعضاء فيه.
- اقتصاديات الحجم من خلال الدخول في ذلك التجمّع، ومن خلال فتح الأسواق في الدول الأعضاء على بعضها بعضاً، فتصبح الصناعات التي لا جدوى منها في السوق الوطنية، مشاريع ذات جدوى اقتصادية بحكم سعة السوق وكبر حجمه الجغرافي، نظير انفتاح الدول الأعضاء وأسواقها، في عالم عربي بلغ عدد سكانه أكثر من 260 مليون نسمة.
- نمو الدخل القومي نتيجة لحرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة الوطنية إلى الدول الأعضاء.

- زيادة القوّة التفاوضية للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى والأسواق الاقتصادية الأخرى، ممّا يعني فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الوطنية للدول الأعضاء.
- ارتفاع الكفاءة الانتاجية للصناعات الوطنية وذلك من خلال المنافسة وفتح الأسواق المحلية للدول الأعضاء.

من هنا وبفضل تلك الشروط تستطيع الدول العربية مجتمعة الاستفادة من المزايا الإيجابية للانضمام إلى العولمة عبر بوّابة منظّمة التجارة الدولية.

أمّا الآثار الإيجابية للانضمام فهي:

1. تتيح فرصاً أوسع للدول العربية لتصدير منتجاتها التي تملك مزايا نسبية.
2. تحمي الضوابط التي أقرّت في نطاق المنظّمة من سياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى.
3. تكفل للدول العربية وللدول النامية معاملة تفضيلية مؤقّتة لغاية عام 2005، وذلك لحماية صناعاتها الوليدة، واعطائها مدّة خمس سنوات لتطبيق بنود اتفاقية الـ(TRIPS).
4. زيادة الاستثمارات الأجنبية عبر دخولها الدول العربية عند تطبيق اتفاق الخدمات والاستثمار، ممّا سيؤدّي إلى تدفّق الاستثمارات الأجنبية بعد رفع القيود التي تحول دون ذلك.
5. رفع الكفاءة الإنتاجية عبر المنافسة العالمية في الأسواق (20).

إن انضمام الدول العربية إلى منظّمة التجارة الدولية، وهي إحدى مظاهر العولمة، لا يعني بأيّ حال نهاية المطاف للمفاوضات التجارية العالمية، بل ستتبعها دورات متعدّدة للتفاوض لفتح أسواق مختلفة مثل التجارة في الخدمات والبنوك والتأمين والصرافة والوساطة. وكلّ هذه الأمور بحاجة إلى مزيد من المفاوضات والاجتماعات. والدول العربية ستكون في موقع تفاوضي أفضل

وأقوى في حالة دخولها في مفاوضات جماعية كتكتّل اقتصادي مشترك على شاكلة دول الاتحاد الأوروبي وال(NAFTA) .

قمة الـ 15 طليعة في مواجهة العولمة

تعتبر مجموعة الـ 15 نفسها طليعة الدول النامية في مواجهة العولمة وهيمنة الدول الكبرى على مُقَدَّرات الاقتصاد العالمي، باعتبارها تضم تشكيلة من الدول متنوعة اقتصاديًّا وجغرافيًّا، وفي الوقت الذي شهدت فيه القاهرة القمة العاشرة لتلك المجموعة، فإن السؤال المطروح هو: هل نجحت القمة في تجسيد هذا المعنى أم أنها لم تتجاوز مرحلة الشعارات بعد ؟!

لقد استدعت العولمة الاقتصادية ضرورة تشكيل تكتلات إقليمية وقومية تُمَكِّن دول العالم الثالث من الإفلات من عملية التهميش وزيادة قدراتها التفاوضية، وتضمن أن يكون لها مساهمة فعَّالة في المؤسسات العالمية وفي صنع القرارات الدولية، ومن هذا المنطلق كان قيام مجموعة الـ 15 التي عقدت قمتها العاشرة في القاهرة خلال الفترة من (19 – 20 يونيو 2000م)، ويأتي انعقاد هذه القمة في توقيت بالغ الأهمية خاصة مع بداية الألفية الثالثة، وما تشهده الساحة من تطورات سياسية واقتصادية وثقافية ومع تسارع خطى العولمة، وهي تطورات لا شك تُلْقِي بظلالها على الدول النامية، ومنها دول مجموعة الـ 15 التى تضم دولاً من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وينظر المراقبون إلى القمم التي تعقدها مجموعة الـ 15 بأهمية بالغة؛ لأنها تتيح الفرصة لإجراء المشاورات واتخاذ موقف عام لدول الجنوب في مواجهة التحديات الاقتصادية الدولية، كما يرون أن نتائج قمة القاهرة لمجموعة الـ 15 تعتبر بمثابة رسالة موجهة من دول الجنوب إلى مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى التي ستبدأ اجتماعاتها في اليابان في يوليو 2000م.

لقد كان لمجموعة الـ 15 خلال عام 1999م وخلال النصف الأول من عام 2000م نشاط واسع في مجال تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وفي مجال صياغة موقف مُوَحَّد من النظام الاقتصادي العالمي الراهن، فقد عقد خلال هذه الفترة اجتماعًا موسعاً للخبراء في الدول الأعضاء لمناقشة الأزمات المالية الدولية وأسبابها وكيفية التغلب عليها وكيفية إصلاح النظام المالى الدولي، حيث يرى خبراء مجموعة الـ 15 أن هناك أهمية لإصلاح النظام المالي الدولي، ووضع نظام للإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية الدولية؛ لأن الدول النامية تكون في الغالب أكثر المتضررين من هذه الأزمات، أيضًا شهدت هذه الفترة خطوات جادة بين الدول الأعضاء لتفعيل علاقاتها الاقتصادية، حيث تَمَّ التوصل إلى عدد من الاتفاقيات بين الدول الأعضاء في مجال منع الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات المشتركة، وعلى صعيد عمل اتحاد غرف التجارة والصناعة لمجموعة الـ 15 تَمَّ صياغة رؤية مشتركة؛ لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء، واعتبار عام 2000م عاماً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، كما تم صياغة رؤية مشتركة من قضايا النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف ومشكلات الديون والفقر طرحت على قمة القاهرة وانعكست هذه الرؤية إلى حَدٍّ كبير في البيان الختامي للقمة، أيضاً واصلت مجموعة الـ 15 نشاطها على صعيد منظمة العمل الدولية، حيث ركزت على تكريس البُعْد الاجتماعي في مختلف الموضوعات المطروحة على أجندة منظمة العمل الدولية، وقامت المجموعة بإعداد ورقة تحمل مبادرة إستراتيجية شاملة للتشغيل في إطار منظمة العمل الدولية، والملاحظ أن هذه الورقة ركزت - بصفة خاصة - على إبعاد قضايا العمل عن مناقشات منظمة التجارة العالمية ومنع استخدام معايير العمل كمعوقات لحرية التجارة، وفي هذا المجال نجحت المجموعة في كسب مساندة الشركاء الثلاثة لعملية التنمية

وقضايا العمل، وهي الحكومات والعمال وأصحاب الأعمال الذين أَيَّدوا مبادرة المجموعة في إطار عمل منظمة الانكتاد والمجلسَيْن الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وقمة الجنوب التى عقدت في هافانا في إبريل 2000م.

العدالة بين الدول لمواجهة الفقر

وبعد يومين من المشاورات والمناقشات والجلسات المغلقة بين رؤساء الدول الأعضاء صدر البيان الختامي لقمة القاهرة، وقد عكست عناصر هذا البيان موقف الدول الأعضاء من عملية العولمة ومن النظام التجاري متعدد الأطراف، وقد صدر هذا البيان في صورة رسالة موجهة إلى الدول المتقدمة وخاصة الدول الصناعية الكبرى، ويعتبر أهم ما جاء في البيان ما يلي :

- التأكيد على ضرورة العمل على إقامة اقتصاد دولي يرتكز على الديموقراطية والعدالة بين الدول، وقيام هيكل دولي جديد يتمكن من مواجهة تحديات الفقر والبطالة والآثار السلبية للعولمة على اقتصاديات الدول النامية.
- مطالبة النظام التجاري متعدد الأطراف بأن يأخذ في اعتباره أبعاد عملية التنمية في الدول النامية وأن تساعد الدول المتقدمة الدول النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأن يعمل هذا النظام العالمي بشكل أكثر انفتاحًا وعدالة وعلى أسس موضوعية تتجنب التفرقة بين الدول؛ وذلك لتستفيد من عملية التحرير الاقتصادي كل من الدول النامية والدول المتقدمة على السواء.
- العمل على تنفيذ التزامات الدول النامية تجاه منظمة التجارة العالمية بالشكل الذى يتوافق مع أهداف تحرير التجارة، وأن تأخذ المفاوضات

المقبلة حول التجارة العالمية في الاعتبار جانب التنمية في الدول النامية حتى تضـمن نجاحها.

- المطالبة بزيادة معونات التنمية الرسمية المقدمـة للـدول الناميـة، وأن تقـوم الـدول المتقدمة بتنفيذ ما طالبت به الأمم المتحدة من ضرورة تخصيص 0.7% مـن إجـمالي الناتج المحلي لمساعدات التنمية الرسمية.
- التأكيد على أهمية تدفق الاستثمارات الأجنبية المبـاشرة لزيـادة الإنتاجيـة في الـدول النامية ونقل التكنولوجيا.
- الدعوة إلى أن تضع منظمة العمل الدولية إستراتيجية تهدف إلى إيجـاد فـرص عمـل في جميع الدول النامية، وأن تدرس أثر الأزمات الماليـة عـلى بـرامج خفـض معـدلات الفقر في الدول النامية.
- مطالبة صندوق النقد الدولي بالعمل بفاعلية لمصـلحة جميـع الـدول، وخاصـة التـي تأثرت بالأزمات المالية، وأن يكون هناك تمثيل عادل للدول النامية في اتخاذ القرارات في النظام الدولي وفي المؤسسات الدولية متعدد الأطراف.
- المطالبة بالإسراع في إلغاء الديون المستحقة على الدول النامية.

والملاحظ على البيان الختامي للقمة العاشرة لمجموعة الـ 15 أن أغلبه جـاء مكـرراً لمطالبات سبق لدول المجموعة أن طالبت بها في مناسبات واجتماعـات أخـرى، وأنـه جـاء مرسلاً دون تحديد آليات لتحقيق هذه المطالـب أو دون أن يحـدد الموقـف الـذى سـوف تتخذه المجموعة إذا لم يتم الاستجابة لهذه المطالب، وهو ما يجعل البيان الختـامي لقمـة مجموعة الـ 15 أشبه بتوصيات صادرة عن أحد المؤتمرات الأكاديمية الصاخبة، وأنـه أقـرب من أن يكون تظاهرة سياسية، كما يلاحظ أنه بالقدر الذى ركز فيه البيـان الختـامي عـلى انتقاد النظام العـالمي والعولمـة، كانـت المسـاحة المخصصـة لعمليـة التعـاون بـين الـدول محـدودة، حيـث اكتفـى البيـان بالإشـارة إلى ضرورة تعزيـز التعـاون بـين دول المجموعـة وتنشيط الاستثمارات والتجارة، ودعـم المشروعـات الصـغيرة والقطـاع الخـاص بـين دولهـا

وتنسيق مواقفها من خلال مجموعة الـ 77 ومجموعة الـ 24، وهو ما يعني أن المجموعة في بيانها الختامي قد ركزت على المناخ العالمي الاقتصادي المحيط بها، وأهملت إلى حد كبير أن هناك أمراً أكثر أهمية وأولى باهتمامها وهو إعادة ترتيب بيتها من الداخل.

انتقادات حادة للعولمة

تَعَرَّض النظام الاقتصادي العالمي لهجوم عنيف من جانب قمة مجموعة الـ 15 في القاهرة، وقد جاءت هذه الانتقادات خلال الكلمات التى ألقاها رؤساء مجموعات الدول: المجموعة الأفريقية، والمجموعة الآسيوية، ومجموعة أمريكا اللاتينية. وقد تركزت هذه الانتقادات حول النقاط التالية:

- افتقار النظام الاقتصادي العالمي لوجود آلية دولية تكفل حماية الدول الفقيرة خلال الأزمات المالية، حيث أثبتت أزمة جنوب شرق آسيا عدم وجود تكامل بين عناصر الاقتصاد العالمي لمكافحة الفقر وحماية محدودي الدخل في مثل هذه الأزمات.
- تعرُّض الدول النامية لضغوط بسبب محاولات الدول المتقدمة فرض أجندة من الأولويات تراعي مصالحها الاقتصادية، في نفس الوقت الذي إذا تحدثت فيه الدول النامية عن حقوق الملكية الفكرية وحقها في حماية مواردها لا تجد اعترافاً أو قبولاً من الدول المتقدمة.
- تأثر عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية بعملية العولمة، حيث أدت إلى تراجع التمويل الدولي المقدم للتنمية الاقتصادية في الدول النامية إلى الخُمْس منذ عام 1992م، وهو ما أدى إلى زيادة أعداد البطالة في دول الجنوب؛ حيث وصلت إلى حوالي مليار عاطل في الدول النامية بما فيها دول مجموعة الـ 15.

- تعرضت صادرات العالم الثالث لمعوقات لا علاقة لها بالتجارة عند دخولها أسواق الدول المتقدمة، مثل معايير العمل ومعايير الصحة والسلامة، وكذلك تعرُّض أسعار هذه الصادرات للتدهور؛ حيث إن أسعارها الحالية لا تعكس أسعارها الحقيقية طوال العقدين الماضيين.
- سماح العولمة بتفضيل بعض الدول وتهميش الضعفاء والتذرع بالعولمة لاستخدام النفوذ وفرض الهيمنة واستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية، وكذلك حجب التكنولوجيا عن الدول الساعية إلى النمو، وهو ما يزيد من حدة الصراع بين الشمال والجنوب، ويزيد الفجوة الاقتصادية بين الطرفين.
- تزايد الخلل في توازن الاقتصاد العالمي واستمرار عدم الاستقرار في أسواق المال الدولية، وهو ما يدعو للقلق من نمط العلاقات الاقتصادية الدولية السائد حالياً الذي أدى إلى تناقص معدلات النمو في الدول النامية من 6% إلى 2% في المتوسط.

مستقبل المجموعة بعد القمة

من تتبع اتجاهات العمل بين دول مجموعة الـ 15 يلاحظ أن هذه المجموعة تخلت عن النهج الأيديولوجي السياسى لصالح تفعيل الجوانب العملية السياسية والاقتصادية، ومن الملاحظ أن هذا الاتجاه لا يؤدي إلى تضييق الفجوة بينها وبين دول الشمال، وإنما في أحسن الأحوال قد يَحِدّ من اتساعها في المستقبل؛ وذلك بشرط أن تتبنى هذه الدول اتجاهاً للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وتطويعها لتناسب ظروفها واستقطاب رأس المال الأجنبي المباشر، وزيادة معدلات التجارة البينية للدول الأعضاء، وبالتالى فإن مستقبل مجموعة الـ 15 في ظل المتغيرات الدولية يتوقف على عدة عوامل هي :

- قيام دول المجموعة بتبني عملية إنشاء مؤسسات وآليات للحوار المستمر والتشاور بينها وبين دول الشمال المتقدمة، وذلك في إطار علاقات دول

المجموعة مع مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبار أو في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E..C.D) .

- قيام دول المجموعة في إطار تعاون الجنوب - الجنوب باتباع سياسات قومية لنقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة وتنمية قدراتها الذاتية وزيادة معدلات نموها والاهتمام بجانب التنمية البشرية وعلاج مشكلات الفقر والبطالة، وعدم التركيز على دور المعونات الدولية في دعم اقتصادياتها؛ لأن الأمل في ذلك محدود بل وفي تراجع مستمر.
- تبنِّي المؤسسات الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ لوضع آليات معينة تخفف من أثر العولمة على الدول النامية، وتجنبها الوقوع في أزمات وخاصة في ظل تعرض النظام العالمي الراهن بمؤسساته السابقة للانتقادات الشديدة من دول الجنوب.

وخلاصة القول، إن المستقبل الاقتصادي للدول النامية بصفة عامة - ودول مجموعة الـ 15 بصفة خاصة – لن ينهض على مجرد انتقادات الدول الأعضاء للنظام العالمي ونظام التجارة متعدد الأطراف، ولن يتم القضاء على الفقر في الدول النامية بِصَبِّ اللعنات على سلوك رأس المال العالمي، ولكن يجب أن تركز الدول النامية وهي تسعى إلى جعل العولمة أكثر عدالة على أن يكون لديها رؤيتها الخاصة وخططها وإستراتيجيتها الاقتصادية الخاصة التي تنبع من واقع احتياجاتها لكي تبني اقتصادياتها ذاتيًّا، وفي نفس الوقت لا تنعزل عن النظام العالمي، وذلك بالاستفادة من مزايا هذا النظام وتعديل أوضاعها بما يزيد من فائدتها من المتغيرات الاقتصادية الدولية، ويتيح لها أن تحافظ على قدراتها ومواردها الاقتصادية ويحافظ لها على هويتها الثقافية، ويمكنها من أن تستفيد من قدراتها النسبية والتنافسية؛ وذلك لأن الاكتفاء بالاعتراض على النظام العالمى

وآثار العولمة فقط يحول مؤتمرات مجموعة الـ 15 وغيرها من مؤتمرات الجنوب إلى مجرد "مكالمة" لرؤساء وممثلي شعوب هذه الدول، ومن المؤكد أن هذا لن يطعم الشعوب الجائعة، ولن ينتشل الفقراء من فقرهم.

المراجع :

- نهاية الجغرافيا وعودة التاريخ: نحن والعولمة الصادق شعبان 1999.
- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة سنوات 1997 - 1998- 1999 - 2000 - 2001 - 2002.
- تقرير الأمم المتحدة حول الفقر 1998- 2000.
- تقرير عن التنمية في العالم البنك العالمي 1999- 2000.
- التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي 1998.
- أشتهر في العقد التاسع مصطلح العولمة مع استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد وذلك عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 يناير 1991 بداية النظام العالمي الجديد New World ويلاحظ استخدام كلمة Order ولم يستخدم كلمة System مثلاً وذلك لأن في كلمة Order من القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيرها([1])
- كالسيد يسين وقد أظهر هذه الترجمة على كتابين من كتبه: الأول:" الوعي التاريخي والثورة الكونية ". والثاني:" الكونية والأصولية وما بعد الحداثة".
- حراسة الفضيلة لبكر أبو زيد
- "العولمة والهوية الثقافية" من مجلة "فكر ونقد" العدد السادس .
- العولمة جريمة تذويب الأصالة" عبدالصبور شاهين ، المعرفة العدد(48)
- العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد " ، عمرو عبد الكريم ، المنار الجديد العدد الثالث .
- العولمة بوابة للرفاه أم الفقر ؟ " ، عبد اللطيف جابر ، الشرق الأوسط العدد (7460).
- العرب والعولمة : ما العمل ؟ من مجلة "فكر ونقد" العدد السابع .

- "في مفهوم العولمة" ، لسيد يسين.
- "في مفهوم العولمة" ، لسيد يسين.
- العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد " ، عمرو عبد الكريم ، المنار الجديد العـدد الثالث .
- رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية " ، محمد جابر الأنصاري .
- العولمة والهوية الثقافية" من مجلة "فكر ونقد" العدد السادس . بتصرف
- العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد " ، عمرو عبد الكريم ، المنار الجديد العـدد الثالث .
- العولمة والاقتصاد والتنمية العربية " من مجلة " فكر ونقد" العدد السابع .

www.kululiraq.com

www.kantakji.com

www.alittihad.a

www.islamonline.net

http://elhanafim12.maktoobblog.com/1614072-أثـــر-الأزمـــة-الماليـــة-العالمية-على-الاقت/

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid32000/7732607.stm

المحتويات



دار امجد للنشر والتوزيع
عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص
جـوال: 0796914632 - 0799291702
هاتف: 4652272 فاكس 4653372
dar.almajd@hotmail.com